أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
18 مايو 2026م
1 ذو الحجة 1447هـ
80

الصّفقة

في الوقت الذي يشتعل فيه السودان بالحرب والانهيار، تبدو معركة الإسلاميين الحقيقية وكأنها انتقلت من ساحات التعبئة والشعارات إلى دهاليز التفاوض السرية. فخلف الخطاب التقليدي المعادي للغرب، تتكشف معلومات عن اتصالات وتحركات يقودها علي أحمد كرتي لفتح قنوات مع واشنطن وتل أبيب، في محاولة لإعادة تسويق الحركة الإسلامية بوصفها لاعبًا لا يمكن تجاوزه في مستقبل السودان.

إنها لحظة تكشف حجم التحولات داخل معسكر الإسلاميين، حيث يصبح البقاء السياسي كافيًا لإعادة تعريف التحالفات والمواقف؛ فتختلف الشعارات المعلنة عمّا يُقدَّم همسًا داخل الغرف المغلقة.

الصفقــة الخــاسـرة

ليست المشكلة في أن تتفاوض القوى السياسية وحتى الحركة الإسلامية مع الولايات المتحدة، أو أن تبحث عن مخارج عبر المجتمع الدولي، أو حتى أن تقبل بتسليم مطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية. فالدول تُدار بالمصالح، والسياسة ليست كتابًا في الطهرانية الأخلاقية. كما أن العدالة ليست جريمة، ولا يصبح التفاوض خيانة لمجرد أنه يجري مع الأمريكيين أو غيرهم.

المشكلة الحقيقية تكمن في شيء آخر أكثر خطورة وعمقًا: في هذا التناقض الفادح بين ما يُقال للناس في العلن، وما يُدار في الغرف المغلقة.

فعلى مدى عقود، رفعت الحركة الإسلامية في السودان شعارات المواجهة مع الغرب، وقدّمت نفسها بوصفها حائط الصد الأخير في وجه "المشروع الأمريكي الصهيوني"، وخاضت باسم تلك الشعارات معارك طويلة، ليس أقلها الحرب في جنوب السودان التي دُفع إليها آلاف الشباب تحت لافتات الجهاد والدفاع عن العقيدة والهوية. يومها، امتلأت المنابر بالخطب، والجامعات بحملات التعبئة، والشوارع بمواكب "ساحات الفداء"، بينما كانت أجيال كاملة تُساق إلى الحرب وهي تعتقد أنها تخوض معركة مقدسة، ودفع السودانيين والسودان ثمنا باهظا لتلك المواقف .

مات آلاف الشباب قتلوا وهم يظنون أنهم يدافعون عن قضية كبرى، بينما كانت السياسة — في كثير من الأحيان — تتحرك في اتجاه آخر تمامًا.

واليوم، وبعد كل هذا الخراب، تنكشف المفارقة القاسية من جديد. فالقوى ذاتها التي ظلّت تُجرّم أي حديث عن التطبيع أو التفاوض أو التفاهم مع الغرب، أصبحت — بحسب ما تكشفه الوقائع والتسريبات — أكثر الأطراف استعدادًا لطرق أبواب واشنطن وتل أبيب، وعرض خدماتها الأمنية والسياسية مقابل العودة إلى المشهد وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من نفوذها.

هنا تحديدًا تكمن "الصفقة الخاسرة".

ليست الخسارة في التفاوض نفسه، بل في أن الذين جعلوا من هذه الشعارات دينًا سياسيًا، وعاقبوا الناس بها، وقتلوا بها خصومهم معنويًا وماديًا، هم أنفسهم أول من يتخلون عنها حين تصبح السلطة في خطر.

لقد قيل للسودانيين لعشرات السنين إن أمريكا عدو، وإن إسرائيل خطر وجودي، وإن المحكمة الجنائية مؤامرة استعمارية، وإن أي صوت يدعو للتسوية أو الواقعية السياسية هو صوت عميل أو مهزوم أو متآمر. وباسم هذه اللغة الحادة، أُغلقت مساحات السياسة، وتم تخوين المخالفين، وتحولت الوطنية إلى اختبار ولاء للتنظيم لا للوطن.

لكن ما الذي حدث حين اهتزت السلطة؟

فجأة، أصبح التفاوض مع الأمريكيين ضرورة.

وأصبح البحث عن وسطاء إسرائيليين أمرًا ممكنًا.

وأصبح الحديث عن تسليم مطلوبين للمحكمة الجنائية جزءًا من أوراق التفاهم المطروحة في الغرف المغلقة.

كل ذلك بينما يستمر الخطاب العلني القديم ذاته، وكأن شيئًا لم يتغير.

وهذا بالضبط ما يجعل الأزمة أخلاقية وسياسية في آن واحد. فالقضية ليست في مراجعة المواقف؛ مراجعة المواقف أمر طبيعي بل ومطلوب أحيانًا. لكن الكارثة هي أن تتم هذه المراجعات سرًا، بينما يُترك الناس أسرى الخطاب القديم نفسه، ويُدفع الشباب مرة أخرى إلى معارك جديدة بالشعارات ذاتها التي يجري التفاوض عليها خلف الأبواب المغلقة.

فالحرب الحالية نفسها تكشف هذا التناقض بصورة أكثر فجاجة. إذ لا يبدو أن لها مشروعًا وطنيًا واضحًا بقدر ما تبدو صراعًا مفتوحًا على السلطة والنفوذ وإعادة التموضع. ومع ذلك، ما تزال ماكينة التعبئة تعمل بذات اللغة القديمة: لغة المعركة المصيرية، والدفاع عن الكرامة، والحرب الوجودية.

لكن، في المقابل، ماذا يجري في الكواليس؟

اتصالات.

وساطات.

رسائل إلى واشنطن.

وأوراق تعرض التعاون الأمني والسياسي.

أي أن ما يُطرح للناس شيء، وما يُدار فعليًا شيء آخر تمامًا.

لقد دفعت أجيال سودانية كاملة ثمن هذا الانفصال المزمن بين الخطاب والحقيقة. من حرب الجنوب إلى حرب دارفور، وصولًا إلى الحرب الحالية، ظل الشباب هم الوقود الدائم لشعارات كبرى، بينما كانت السياسة الحقيقية تُدار بمنطق مختلف تمامًا، تحكمه الحسابات الباردة للسلطة والبقاء.

والأسوأ من ذلك أن هذه التناقضات لا تؤدي فقط إلى انهيار الثقة السياسية، بل إلى تآكل المعنى نفسه. فحين تكتشف المجتمعات أن الشعارات التي قُدمت باعتبارها ثوابت مقدسة يمكن التفاوض حولها بسهولة في اللحظة المناسبة، فإن النتيجة لا تكون فقط سقوط خطاب سياسي، بل سقوط منظومة كاملة من المصداقية.

إن السودان اليوم لا يحتاج إلى مزيد من الخطابات العالية، ولا إلى شعارات الحرب والمواجهة، بل إلى قدر من الصدق السياسي. يحتاج إلى قوى تقول للناس الحقيقة كما هي، لا كما تريد تعبئتهم بها. يحتاج إلى مشروع يعترف بأن السياسة مصالح وتوازنات، لا ساحات دائمة للهتاف والمزايدة، وأن الوطن لا يمكن أن يُدار بعقلية التعبئة المستمرة.

أما أخطر ما في "الصفقة الخاسرة"، فهو أن الذين ظلوا يرفضون أي تنازل يمكن أن يفتح بابًا لتسوية وطنية بين السودانيين، أو يوقف الحرب، أو يؤسس لدولة تتسع للجميع، هم أنفسهم الأكثر استعدادًا لتقديم التنازلات حين يصبح بقاؤهم الشخصي أو التنظيمي مهددًا.

وهنا تحديدًا تتجلى المأساة السودانية بأوضح صورها: بلد يُطلب من أبنائه أن يموتوا دفاعًا عن شعارات، بينما يجلس صانعو تلك الشعارات أنفسهم خلف الأبواب المغلقة للتفاوض على كل شيء.

الغلاف

وجهات نظر

قتلة الأمس.. ضيوف شرف اليوم — حيدر المكاشفي 13

تدويل الأزمة السودانية: قراءة في الحقائق وتفنيد اتهامات الارتهان للخارج — أحمد عثمان محمد المبارك 16

السودان: الخراب الذي يرتدي ربطة عنق — حاتم أيوب أبوالحسن 29

السودان في عامه الرابع من الحرب.. حين ينزف الشعب وتتجول القادة — طارق فرح 39

المدنية خيار الشعب: بين واقعية الشراكة وحتمية الدولة المدنية — رد هادئ على طرح مولانا سيف الدولة حمدالله — عبده الحاج 41

البرهان.. ماذا يريد الجنرال؟ — إبراهيم هباني 45

التطرف العنيف في السودان؟! — السر السيد 53

أجيال السودان وإهمال التعليم (13) الفرص المتكافئة... الطريق الحقيقي للنجاح — عثمان يوسف خليل 56

شفشفة.. — يوسف الغوث 58

الإتجاه الخامس حرق النبلاء — د كمال الشريف 65

ذاتُ وجهٍ أخضرَ لَزِج — شعر/ عادل يعقوب أحمد نور 67

مشاهد تهز أم درمان...
ألفا روح تعود إلى «حضن الوطن» المجروح
04

العطش في الخرطوم.. حرب المياه تُرهق السكان
18

الجوع ينهش الطفولة في ظل الانهيار المعيشي
21

«الافريقية فعاد تعريفها» ..
خلاصات رحلة بروفيسور المزروعي فى ادغال أُمنا السمراء
25

المصور ساري عمر لـ«أفق جديد»:
العالم رأى حرب السودان كما هو يريد ليس كما هي في الواقع
32

التعليم تحت الخيام .. والسياحة في الفصول
36

إثيوبيا والولايات المتحدة ومكافحة الإرهاب في القرن الأفريقي
47

ترامب يغادر الصين بنتائج ضئيلة بعد القمة
51

ترحيل مهاجرين أمريكيين إلى الكونغو:
«أين يقع هذا المكان؟»
61

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

مشاهد تهزّ أم درمان...

ألفا روح تعود إلى «حضن الوطن» المجروح

ملخص

شهدت أم درمان عودة أكثر من ألفي سوداني من مصر في أكبر رحلة عودة طوعية منذ بداية الحرب، وسط استقبال شعبي مؤثر مليء بالزغاريد والدموع والاحتضان. وتحول وصول الحافلات إلى لحظة إنسانية أعادت للمدينة شيئًا من روحها بعد سنوات من الحرب والنزوح والغياب.

معاناة السودانيين خلال سنوات الحرب واضحة، حيث اضطر الملايين إلى مغادرة بيوتهم والعيش في المنافي ومعسكرات النزوح. كما يشير إلى أن مصر استقبلت أعدادًا كبيرة من اللاجئين السودانيين، بينما حمل العائدون معهم ذكريات الخوف والتعب وفقدان الاستقرار والأحلام.

يبرز التناقض بين فرحة العودة وواقع الدمار الذي خلفته الحرب، فالكثير من العائدين لا يعلمون إن كانت بيوتهم ما تزال قائمة أو كيف أصبحت أحياؤهم. ومع ذلك، شعر كثيرون أن العودة نفسها تمثل انتصارًا على الغربة والخوف وتمسكًا بالوطن رغم الجراح.

مشاهد العودة حملت رسالة واضحة برفض الحرب والتطلع إلى السلام. فرغم الخراب والأزمات، ما زال السودانيون متمسكين بالأمل وبإمكانية استعادة بلدهم، وكأن دموع العائدين في أم درمان كانت تقول: كفى حربًا.

أم درمان – فريق أفق جديد

لم يكن عصر أم درمان يوم السبت الماضي عاديًا.

كانت المدينة العتيقة، التي أرهقتها الحرب وأثقلتها أخبار الموت والنزوح والغياب، تستعيد شيئًا من روحها المفقودة وهي تفتح ذراعيها لأكثر من ألفي سوداني عادوا من مصر في أكبر فوج للعودة الطوعية منذ اندلاع الحرب.

منذ ساعات الظهيرة الأولى، بدأت الحركة غير المعتادة تدبّ في محيط السوق الشعبي. رجال تركوا متاجرهم نصف مفتوحة، نساء جئن يحملن الماء والتمر، أطفال تسلقوا الأرصفة والحواجز في انتظار لحظة الوصول، وعجائز جلسوا في الظل يرمقون الطريق الطويل بعيون امتلأت بالتعب والترقب. كان الجميع ينتظر شيئًا أكبر من مجرد بصات قادمة من الحدود.

كانوا ينتظرون عودة جزءٍ من البلاد.

وعندما ظهرت أولى الحافلات في الأفق، بدا المشهد وكأن المدينة كلها تنتفض دفعة واحدة. ارتفعت الزغاريد من كل اتجاه، وتعالت الهتافات والدعوات، بينما اندفع الناس نحو البصات بلهفة موجعة، يبحث كلٌّ منهم عن وجه غاب طويلًا، عن ابن أو أم أو أخ أو صديق ابتلعته سنوات الحرب والمنافي القاسية.

خمسون بصًا اصطفت تباعًا وهي تحمل على نوافذها آثار الطريق الطويل، والغبار، والتعب، وأحلامًا مؤجلة منذ سنوات.

لكن ما إن توقفت حتى انفجرت الدموع.

دموع رجال حاولوا التماسك وفشلوا، ونساء احتضنّ أبناءهن كأنهن ينتشلنهم من الغرق، وأطفال لم يعرفوا كيف يعبّرون عن فرحتهم فاكتفوا بالبكاء.

في تلك اللحظات، لم تعد أم درمان مدينة أنهكتها الحرب، بل صارت أمًا تستقبل أبناءها العائدين من المنافي.

مشاهد الاستقبال بدت أكبر من حدث عابر.

كان المشهد كله احتجاجًا إنسانيًا صامتًا ضد الحرب نفسها.

الحرب التي مزقت البيوت، ودفعت الملايين إلى الرحيل، ودفنت أحلام أجيال كاملة تحت الركام والخوف والمجاعة والشتات.

أحد العائدين، وهو رجل خمسيني كان يحمل حقيبة صغيرة ويمسك بيد حفيده، قال بصوت متقطع لموفد أفق جديد:

"والله تعبنا من الغربة والخوف... تعبنا من حياة الانتظار. كنا نريد فقط أن نرجع ونشوف بلدنا حتى لو كانت متعبة."

لم يكن الرجل يتحدث وحده.

كانت كلماته تختصر حكاية ملايين السودانيين الذين وجدوا أنفسهم فجأة خارج بيوتهم، يحملون ما خفّ من أمتعتهم ويمضون نحو المجهول تحت هدير الرصاص.

قبل ثلاث سنوات، عندما اندلعت الحرب، لم يكن أحد يتوقع أن تتحول المدن السودانية إلى خرائط للنزوح والموت والخراب.

البيوت التي كانت تضج بالحياة صارت مهجورة، المدارس أغلقت أبوابها، المستشفيات انهارت، والأسر تفرقت بين حدود الدول ومعسكرات النزوح وأرصفة الانتظار.

وفي خضم ذلك كله، دفعت مصر وحدها ثمنًا إنسانيًا هائلًا باستقبال مئات الآلاف من السودانيين الهاربين من أتون الحرب.

وتشير التقديرات إلى أن نحو مليون ونصف المليون سوداني لجأوا إلى مصر خلال سنوات الحرب، بينما عاد حتى الآن قرابة 426 ألف شخص عبر برامج العودة الطوعية.

لكن خلف هذه الأرقام الباردة تختبئ قصص موجعة لا تُحصى.

أمهات أنجبن أطفالهن في المنافي.

طلاب توقفت أحلامهم الدراسية.

رجال فقدوا أعمالهم ومدخراتهم.

أسر كاملة عاشت سنوات داخل غرف ضيقة وهي تراقب أخبار وطنها عبر الشاشات والهواتف بقلوب مرتجفة.

كانت الحرب أكبر من مجرد معركة عسكرية.

لقد كانت ماكينة هائلة لتحطيم البشر من الداخل.

ولهذا بدا مشهد العودة في أم درمان استثنائيًا إلى هذا الحد.

لأن العائدين لم يكونوا يحملون حقائب فقط، بل كانوا يحملون ذاكرة كاملة من التعب والخوف والحنين.

إحدى السيدات العائدات احتضنت شقيقتها لفترة طويلة دون أن تنطق بكلمة.

كانت تبكي فقط.

وحين استطاعت الكلام قالت:

"في الغربة تعرف معنى الوطن الحقيقي... حتى التراب تشتاق له."

حولها، كانت أصوات التكبير والزغاريد تمتزج بأصوات محركات البصات وبكاء الأطفال.

أما التجار وأصحاب المحال في السوق الشعبي فقد خرج كثير منهم لتقديم الماء والطعام مجانًا للعائدين، في صورة عفوية أعادت التذكير بذلك المعدن الإنساني الذي ظل يميز السودانيين حتى في أحلك الظروف.

شاب عشريني كان يقف قرب الحافلات قال إن المشهد أعاده إلى الأيام القديمة قبل الحرب، عندما كانت أم درمان "تعرف الفرح".

وأضاف بحزن:

"الحرب سرقت من الناس كل شيء... حتى قدرتهم على الضحك."

الحرب لا تقتل الناس فقط بالرصاص.

إنها تقتل المدن ببطء.

تطفئ المقاهي والأسواق والأغنيات.

تسرق الطمأنينة من وجوه الأطفال.

وتحوّل الحياة اليومية إلى معركة للبقاء.

ولعل أكثر ما كان موجعًا في مشهد العودة هو ذلك التناقض الحاد بين الفرح والخراب.

الناس يضحكون ويبكون في الوقت نفسه.

يفرحون بالعودة لكنهم يعرفون أن الوطن الذي عادوا إليه ليس هو الوطن الذي غادروه.

كثير من العائدين لا يعرفون إن كانت بيوتهم لا تزال قائمة. بعضهم عاد ليجد أحياء كاملة قد تغيرت، أو اختفت معالمها تحت آثار الحرب.

ومع ذلك، فإن مجرد العودة بدا بالنسبة إليهم انتصارًا صغيرًا على المنفى والخوف.

طفل في العاشرة من عمره كان يلوّح بعلم السودان من نافذة إحدى الحافلات، بينما كان والده يردد بصوت مرتفع:

"الحمد لله... الحمد لله رجعنا."

كان المشهد كافيًا ليكشف الحقيقة التي تتجاهلها الحروب دائمًا:

الناس لا يريدون القتال.

الناس يريدون فقط أن يعيشوا.

لكن الحروب يصنعها أولئك الذين لا يدفعون ثمنها الحقيقي.

أما الثمن فيدفعه المدنيون وحدهم:

الأطفال الذين يكبرون وسط الرعب،

الأمهات اللواتي ينتظرن أبناءهن،

العائلات التي تنام على الحدود،

والمدن التي تفقد ملامحها يومًا بعد يوم.

وفي أم درمان، بدا واضحًا أن الناس سئموا الحرب إلى حد بعيد.

كل هتاف في الاستقبال كان يحمل شوقًا للسلام.

كل دمعة كانت تقول إن السودانيين يريدون نهاية لهذا الكابوس الطويل.

لجنة الأمل، التي أشرفت على تنظيم رحلة العودة، قالت إن برامج العودة الطوعية ستتواصل خلال الفترة المقبلة وسط تزايد أعداد الراغبين في العودة من مصر ودول الجوار، رغم الظروف الاقتصادية والأمنية الصعبة.

لكن السؤال الذي ظل معلقًا في وجوه العائدين جميعًا كان:

هل يعود السلام أيضًا؟

فالسودان الذي يستقبل أبناءه اليوم لا يزال مثخنًا بالجراح. آلاف القرى دُمرت، وملايين المواطنين يحتاجون إلى الغذاء والدواء والمأوى، والاقتصاد يواجه واحدة من أسوأ الأزمات في تاريخه، بينما لا تزال أصوات السلاح أعلى من أصوات العقل في كثير من المناطق.

ومع ذلك، فإن مشهد العودة نفسه يحمل رسالة عميقة.

رسالة تقول إن هذا الشعب، رغم كل شيء، لا يزال متمسكًا بالحياة.

لا يزال يؤمن بأن البلاد يمكن أن تنهض من جديد.

في السوق الشعبي، ومع اقتراب المساء، بدأت بعض الحافلات تفرغ آخر ركابها.

كان الناس يتفرقون ببطء، لكن المشاعر بقيت معلقة في المكان.

عجوز كان يراقب المشهد من بعيد تمتم بصوت خافت: "يا رب دي تكون بداية النهاية للحرب."

ربما كانت تلك الجملة هي التعبير الأكثر صدقًا عن ذلك اليوم كله.

فما حدث في أم درمان لم يكن مجرد استقبال قافلة عائدين.

لقد كان تذكيرًا قاسيًا بحجم المأساة التي صنعتها الحرب، وفي الوقت نفسه تذكيرًا أعظم بقوة الإنسان السوداني وقدرته على التشبث بالأمل رغم الخراب.

لقد أثبتت تلك الوجوه المتعبة القادمة من المنفى أن الوطن ليس مجرد مكان، بل ذاكرة وروح وانتماء لا تستطيع الحرب اقتلاعها مهما طال الزمن.

وفي بلد أنهكته البنادق والانقسامات، بدت دموع العائدين وهي تختلط بتراب أم درمان وكأنها تقول شيئًا واحدًا فقط:

كفى حربًا.

بـــن منياشـي لـ«أفـق جـديد»:

علي كرتي تفاوض مع الأمريكان على اسقاط البشير

ملخص

تكشف المعلومات التي حصلت عليها "أفق جديد" عن تحركات سرية يقودها علي أحمد كرتي لفتح قنوات تواصل مع الولايات المتحدة وإسرائيل، عبر شركات ضغط وشخصيات مرتبطة بدوائر النفوذ الغربية. وتهدف هذه التحركات إلى إعادة تقديم الحركة الإسلامية كشريك قادر على حفظ الاستقرار في السودان وحماية المصالح الغربية، رغم تاريخها الطويل في معاداة واشنطن وتل أبيب.

وبحسب الرواية، فإن كرتي عرض على الإدارة الأمريكية استعداد الإسلاميين لدعم أي تسوية سياسية تنهي الحرب، بما في ذلك القبول بترتيبات تتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية وتسليم مطلوبين، مقابل إنهاء العزلة السياسية المفروضة عليهم. كما حاول عبر وسطاء ترتيب لقاءات مع شخصيات إسرائيلية نافذة لتسويق هذه المبادرة داخل دوائر القرار الأمريكية.

وأشار رجل الأعمال وضابط الاستخبارات الإسرائيلي السابق آري بن مياشي إلى أنه سبق أن رتب لقاءات جمعت كرتي بمسؤولين أمريكيين، منها لقاء مع وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون كيري في أديس أبابا، ناقش مستقبل السلطة في السودان وإمكانية إزاحة عمر البشير. كما كشف عن اتصالات سابقة مع محمد حمدان دقلو في إطار محاولات أمريكية لفهم توازنات السلطة السودانية.

وتعكس هذه الاتصالات، وفق التقرير، حالة القلق داخل الحركة الإسلامية من فقدان نفوذها بعد الحرب، ومحاولتها إعادة التموضع سياسيًا عبر تقديم نفسها كقوة منظمة لا يمكن تجاوزها. إلا أن المعطيات تشير إلى أن واشنطن لم تُبدِ اهتمامًا كبيرًا بهذه العروض، وسط قناعة متزايدة بأن الأزمة السودانية تتطلب تجاوز الوجوه القديمة التي ارتبطت بعقود من الصراع والانهيار.

صفقة الإسلاميين للبقاء.. تحركات سرية لفتح قنوات مع الإدارة الامريكية عبر البوابة الاسرائيلية

واشنطن ، الخرطوم - فريق أفق جديد

بينما يشتعل السودان بالحرب والدمار والانهيار غير المسبوق، تدور في الظل معارك أخرى أكثر خطورة؛ معارك النفوذ والبقاء وإعادة التموضع. فبعيدًا عن خطابات التعبئة والشعارات التي ظلت الحركة الإسلامية السودانية المصنفة إرهابية ترفعها لعقود ضد الولايات المتحدة وإسرائيل، تكشف معلومات وتحركات حصلت عليها "أفق جديد" عن محاولات محمومة يقودها الأمين العام للحركة علي أحمد كرتي لفتح قنوات اتصال مباشرة مع واشنطن وتل أبيب، عبر شركات ضغط وعلاقات عامة وشخصيات نافذة في دوائر القرار الغربي.

التحركات، التي تأتي في لحظة يتآكل فيها نفوذ الإسلاميين تحت وطأة الحرب والعزلة الدولية، لا تبدو مجرد اتصالات عابرة، بل محاولة متكاملة لإعادة تسويق الحركة الإسلامية باعتبارها "الضامن الوحيد" لاستقرار السودان، والقوة القادرة على حماية المصالح الغربية في البحر الأحمر والإقليم، حتى ولو اقتضى الأمر تقديم تنازلات غير مسبوقة تتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية أو رموز النظام السابق أنفسهم.

وتكشف "أفق جديد" تفاصيل الإتصالات السرية، وأدوار لعبتها شخصيات مرتبطة بالاستخبارات الإسرائيلية، ومساعي جرت خلف الأبواب المغلقة لإقناع الأمريكيين بأن الإسلاميين ما يزالون الرقم الأصعب في المعادلة السودانية، في وقت تتصاعد فيه داخل الحركة نفسها مخاوف الانقسام والتفكك، وتعلو أسئلة صعبة حول الثمن الذي يمكن أن يدفعه قادتها مقابل البقاء.

وتجري التحركات بعيدًا عن المؤسسات الرسمية للدولة، وبمعزل عن الحكومة التي

"محاولات محمومة يقودها الأمين العام للحركة علي أحمد كرتي لفتح قنوات اتصال مباشرة مع واشنطن وتل أبيب."

يساندها الإسلاميون علنًا. فبحسب مصادر متطابقة تحدثت لـ"أفق جديد"، فإن علي أحمد كرتي شرع خلال الأشهر الماضية في نسج خيوط مسار سياسي خاص،

وتقول المصادر إن الرجل الذي ظل لسنوات أحد أكثر الوجوه نفوذًا داخل الحركة الإسلامية، قدّم عبر تلك القنوات تصورًا متكاملًا للإدارة الأمريكية، يقوم على استعداد التيار الإسلامي لعدم عرقلة أي تسوية سياسية تنهي الحرب، بما في ذلك القبول بترتيبات مرتبطة بالمحكمة الجنائية الدولية وتسليم المطلوبين، مقابل فتح نافذة تواصل جديدة مع المجتمع الدولي، وإعادة النظر في العزلة المفروضة على الإسلاميين السودانيين منذ سنوات.

غير أن اللافت، وفقًا للمعلومات ذاتها، أن كرتي لم يكتفِ بمحاولة الوصول المباشر إلى الأمريكيين، بل سعى — عبر شركات الضغط — إلى ترتيب لقاءات مع شخصيات إسرائيلية نافذة، على أمل أن تتولى تلك الدوائر تسويق المبادرة داخل أروقة إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، مستفيدًا من التأثير الإسرائيلي التقليدي في ملفات المنطقة داخل واشنطن.

ورغم أن وزارة الخارجية الأمريكية لم ترد على أسئلة "أفق جديد" بشأن هذه التحركات، فإن المعطيات المتقاطعة تشير إلى أن اتصالات بالفعل جرت خلال الفترة الماضية، وأن وسطاء نافذين أُبلغوا بتصورات الحركة الإسلامية حيال مستقبل الحرب وترتيبات ما بعدها.

وفي خضم هذه الرواية، يبرز اسم رجل الأعمال والضابط السابق في الاستخبارات الإسرائيلية آري بن مناشي، مدير شركة "ديكنز آند مادسون" الكندية، الذي قال لـ"أفق جديد" إنه لا يستبعد أن يكون كرتي قد مضى فعلًا في هذا الاتجاه، وإن كان قد نفى وجود أي علاقة حالية بين شركته وكل من قائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان أو علي كرتي بشأن هذه الاتصالات.

حديث بن مناشي أعاد إلى الواجهة سنوات ظلت فيها قنوات الاتصال الخلفية بين الإسلاميين السودانيين وبعض دوائر النفوذ الغربية والإسرائيلية تعمل في الظل. الرجل كشف أنه التقى علي كرتي مرات عديدة في فترات سابقة، وزار السودان أكثر من مرة، كما تولى ترتيب لقاءات له مع مسؤولين دوليين، بينهم مسؤولون أمريكيون.

ويشير بن مناشي إلى أن أحد أبرز تلك

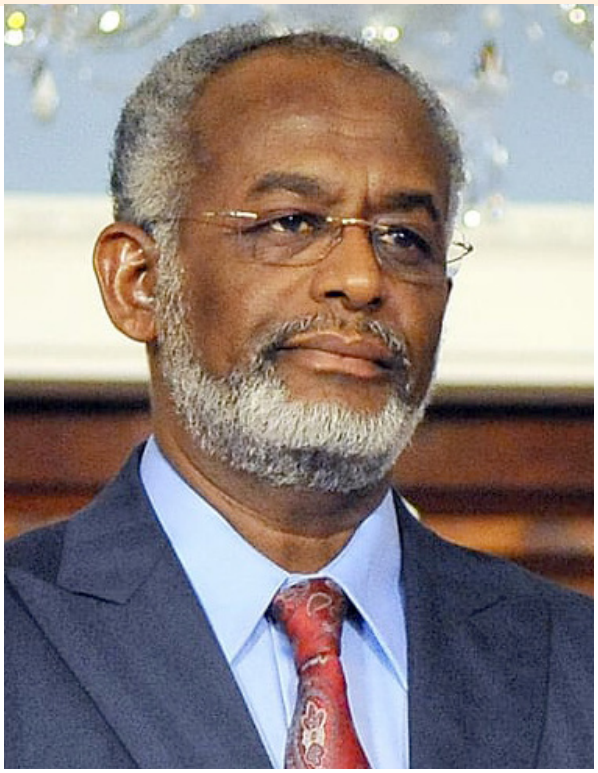

اللقاءات كان الاجتماع الذي انعقد في أديس أبابا بين كرتي ووزير الخارجية الأمريكي آنذاك، حيث دار النقاش — بحسب روايته — حول مستقبل السلطة في السودان وإمكانية الإطاحة بالرئيس السوداني الأسبق عمر البشير.

وتكشف هذه التحركات، إن صحت، عن محاولة مبكرة من الحركة الإسلامية لإعادة التموضع سياسيًا، واستباق ترتيبات ما بعد الحرب عبر فتح قنوات اتصال مع القوى الدولية الفاعلة،في وقت لا تزال فيه البلاد غارقة في صراع دموي يعيد رسم موازين القوة داخل السودان وخارجه. وبحسب المصادر ذاتها، فإن التصور الذي حمله علي أحمد كرتي إلى دوائر القرار الأمريكية، وإن لم يجد اهتمامًا يُذكر داخل إدارة دونالد ترامب، استند إلى تقديم الحركة الإسلامية باعتبارها القوة السياسية والتنظيمية الأكثر تماسكا داخل السودان، والقادرة — بحسب الورقة — على منع انهيار الدولة والحفاظ على قدر من الاستقرار في بلد تتآكله الحرب والانقسامات.

وتقول المصادر إن الورقة التي وصلت إلى أعضاء في الكونغرس الأمريكي، إلى جانب مسؤولين داخل الإدارة، شددت على أن الإسلاميين ما يزالون يملكون شبكة نفوذ واسعة داخل المجتمع السوداني ومؤسسات الدولة، وأن أي مقاربة سياسية تقوم على إقصائهم الكامل أو تجاهلهم لن تقود إلى استقرار حقيقي، بل ربما

"التيار الإسلامي ظل تاريخيًا مستعدًا لتقديم تنازلات كبرى مقابل البقاء في السلطة أو تجنب العزلة."

تدفع البلاد إلى مزيد من الفوضى والتشظي.

كما تضمنت الورقة، وفقًا للمصادر، تعهدات بالتعاون مع دول الإقليم في ملفات الأمن الإقليمي، وعلى رأسها أمن البحر الأحمر، في محاولة لتقديم الحركة الإسلامية بوصفها شريكًا يمكن التعامل معه في قضايا الاستقرار ومكافحة التهديدات العابرة للحدود.

ووفقًا لمصدر اطلع على تفاصيل تلك الاتصالات، فإن الطرح الذي قدمه كرتي تلاقى إلى حد بعيد مع ورقة تحليلية أخرى رفعها إلى الأمريكيين المدير الأسبق لجهاز الأمن والمخابرات السوداني صلاح عبد الله قوش، والمعروف باسم صلاح قوش، والتي قدم فيها الحركة الإسلامية باعتبارها تيارًا اجتماعيًا متجذرًا داخل المجتمع السوداني، يتمتع بنفوذ ممتد داخل الأجهزة الأمنية والعسكرية ومؤسسات الدولة المختلفة.

وبحسب المصدر، فإن قوش خاطب الأمريكيين بلغة تقوم على مراجعة تجربة العقوبات الطويلة التي فرضت على السودان خلال العقود الماضية، معتبرًا أن سياسة العزل والضغط الشامل لم تؤدِّ إلى إسقاط النظام السابق، بل ساهمت في تعزيز تماسكه، وهو ما يستدعي — بحسب الورقة — البحث عن مقاربة مختلفة في التعامل مع الإسلاميين بدلًا من سياسة الإقصاء الكلي.

غير أن المصدر يؤكد أن الورقتين، سواء تلك التي حملت تصور كرتي أو القراءة التي قدمها صلاح قوش، لم تلقيا اهتمامًا حقيقيًا داخل الإدارة الأمريكية أو أوساط الكونغرس، حيث جرى التعامل معهما بقدر كبير من الفتور والتجاهل، وفي افاداته لـ» افق جديد» يكشف رجل الأعمال والضابط السابق في الاستخبارات الإسرائيلية آري بن ميناشي جانبًا من الاتصالات الخلفية التي ظلت تُدار بعيدًا عن الأضواء، بين الإسلاميين والإدارة الامريكية وقال إن شركته لعبت في سنوات سابقة دورًا في ترتيب لقاءات بين شخصيات سودانية نافذة ودوائر القرار الأمريكية، من بينها لقاء جمع علي أحمد كرتي بوزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون كيري.

وبحسب رواية بن ميناشي، فإن ذلك اللقاء جرى بصورة علنية في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا قبل نحو عشر سنوات، في مرحلة كانت تشهد توترات متصاعدة داخل نظام الرئيس السوداني الأسبق عمر البشير. ويقول إن النقاشات التي دارت آنذاك أسهمت في ترسيخ قناعة لدى الأمريكيين بأن بقاء البشير لم يعد ممكناً، مضيفًا أن الخلافات التي ظهرت خلال تلك المرحلة بين كرتي والإدارة الأمريكية دفعت واشنطن إلى تبني موقف أكثر وضوحًا تجاه مستقبل النظام السوداني.

وفي سياق آخر كشف بن ميناشي أيضًا عن سلسلة لقاءات جمعته بقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو المعروف بـ"حميدتي"، موضحًا أن تلك اللقاءات تمت قبل اندلاع الحرب الحالية، وأن الهدف منها كان محاولة بناء تفاهمات بين حميدتي والإدارة الأمريكية.

وقال إن تلك المساعي لم تصل إلى نتائج حاسمة، لكنه أشار إلى أن واشنطن كانت تنظر إلى حميدتي باعتباره شخصية تملك فرصًا أكبر للعب دور قيادي في السودان مقارنة بقائد الجيش عبد الفتاح البرهان، رغم العقوبات والانتقادات الدولية التي واجهتها قوات الدعم السريع.

وأضاف بن ميناشي أن احتمالات صعود حميدتي إلى موقع القيادة في السودان ما تزال قائمة من وجهة نظر بعض الدوائر الدولية، لافتًا إلى أن العقوبات المفروضة عليه لم تُنهِ حضوره في الحسابات الإقليمية والدولية المتعلقة بمستقبل السودان

وفيما يتعلق بعلاقته الحالية بعلي كرتي، أوضح بن ميناشي أنه لم يلتقه أو يتحدث إليه منذ فترة، مشيرًا إلى أن آخر لقاء جمعهما كان في تركيا، نافياً وجود أي تنسيق مباشر قائم بينهما في الوقت الراهن.

غير أن دبلوماسيًا سابقًا بوزارة الخارجية السودانية، محسوبًا على التيار الإسلامي، قال

الإدارة الأمريكية ترى حميدتي رجلَ دولةٍ أكثرَ من البرهان، وحظوظه لا تزال قائمة.

لـ"أفق جديد" إن محاولات علي أحمد كرتي لفتح قنوات اتصال مع واشنطن وتل أبيب ليست جديدة، بل تعود إلى سنوات ما قبل سقوط نظام عمر البشير. وكشف الدبلوماسي أن رجل الأعمال والضابط السابق في الاستخبارات الإسرائيلية آري بن مناشي سبق أن رتب لقاءً سريًا جمع كرتي برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في المغرب قبل نحو عقد من الزمان.

وبحسب المصدر، فإن كرتي كان يسعى آنذاك إلى تسويق نفسه لدى الغرب بوصفه بديلاً أكثر قبولًا من البشير، محاولًا إقناع العواصم الغربية بدعم ترتيبات تقود إلى إزاحة الرئيس السابق عن السلطة. غير أن تلك المساعي — وفقًا للدبلوماسي — لم تجد الحماس المطلوب في ذلك الوقت، مرجحًا أن تلقى تحركاته الحالية المصير ذاته، في ظل الشكوك العميقة التي ما تزال تحيط بالحركة الإسلامية داخل الدوائر الغربية.

ويستدعي المصدر في هذا السياق ما وصفه بـ"غضبة كرتي المضرية" عقب رسو 22 قطعة بحرية إيرانية في ميناء بورتسودان في أكتوبر 2012، بينها حاملة المروحيات "خارك" والمدمرة "الشهيد الأدميرال نقدي"، مشيرًا إلى أن كرتي كان يرى وقتها أن الانفتاح الواسع على طهران يضر بعلاقات السودان مع الغرب ويعقد فرص إعادة التموضع الإقليمي والدولي.

ومضى الدبلوماسي السابق إلى أبعد من ذلك، معتبرًا أن التحركات الأخيرة التي يقودها كرتي تمثل "خرقًا للعهد" الذي قطعه مع قواعد وقيادات الحركة الإسلامية، مستبعدًا أن يكون قد أطلع مؤسسات التنظيم على تفاصيل اتصالاته أو طبيعة التفاهمات التي يسعى إليها مع الأمريكيين والإسرائيليين.

وفي الاتجاه ذاته، قال الصحافي الأمريكي من أصول سودانية منتصر عبد الماجد إنه على علم بمحاولات يقودها إسلاميون سودانيون لفتح خطوط تواصل مع الإدارة الأمريكية، معتبرًا أن التيار الإسلامي ظل تاريخيًا مستعدًا لتقديم تنازلات كبرى مقابل البقاء في السلطة أو تجنب العزلة.

وأضاف عبد الماجد، في حديثه لـ"أفق جديد"، أن الإسلاميين "يمكنهم بيع كل شيء في سبيل إنقاذ أنفسهم"، مشيرًا إلى أن النظام السوداني سبق أن تخلى عن شخصيات وتنظيمات ارتبط بها في مراحل سابقة، مثل أسامة بن لادن وكارلوس، مضيفًا أن الحركة الإسلامية درجت، كلما واجهت أزمة وجودية، على تقديم "كبش فداء" يضمن استمرارها السياسي.

ولم يستبعد عبد الماجد أن تقبل قيادات إسلامية مستقبلًا بتسليم شخصيات مطلوبة للمحكمة الجنائية الدولية، مثل أحمد هارون وعبد الرحيم محمد حسين، في إطار أي صفقة محتملة مع المجتمع الدولي، غير أنه يرى أن العقبة الأكبر ستظل مرتبطة بمصير البشير نفسه، باعتباره رأس النظام السابق، لأن إدانته — بحسب تعبيره — تعني عمليًا إدانة المشروع السياسي للحركة الإسلامية بكامله.

وتكشف هذه التحركات عن حالة قلق عميقة داخل الحركة الإسلامية السودانية من مآلات الحرب وترتيبات اليوم التالي، وعن إدراك متزايد بأن موازين القوة القديمة التي حكمت السودان لعقود لم تعد قائمة بذات الصورة. فالحركة التي ظلت ترفع شعارات العداء للغرب، وتقدّم نفسها باعتبارها رأس حربة في مواجهة المشروع الأمريكي والإسرائيلي، تجد نفسها اليوم — بحسب هذه الروايات — تطرق أبواب واشنطن وتل أبيب طلبًا للنجاة السياسية وإعادة الاعتراف الدولي.

غير أن ما يبدو أكثر دلالة من الاتصالات نفسها، هو حجم التحول الذي أصاب خطاب الإسلاميين وأدواتهم؛ إذ انتقلوا من موقع المواجهة الأيديولوجية إلى محاولة تقديم أنفسهم كشريك أمني يمكن الاعتماد عليه في حماية البحر الأحمر وضبط الاستقرار الإقليمي، حتى ولو اقتضى الأمر تقديم تنازلات مؤلمة أو التضحية ببعض أبرز رموز النظام السابق.

لكن، وبينما يسابق الإسلاميون الزمن لإعادة التموضع، تبدو واشنطن — وفق المعطيات المتاحة — أقل اكتراثًا بكل تلك العروض، وأكثر اقتناعًا بأن الأزمة السودانية تجاوزت قدرة الوجوه القديمة على إنتاج حلول جديدة. فالسودان الذي أشعلته صراعات السلطة والنفوذ لم يعد يبحث فقط عن تسوية توقف الحرب، بل عن قطيعة كاملة مع الإرث الذي قاد البلاد إلى الانهيار.

ولهذا، فإن أخطر ما تكشفه هذه الاتصالات ليس مجرد وجود قنوات سرية مع الغرب أو إسرائيل، بل حقيقة أن معركة البقاء داخل معسكر الإسلاميين قد بدأت بالفعل، وأن كل الشعارات القديمة باتت قابلة للمراجعة والمساومة، حين يصبح البقاء نفسه على المحك..

قتلة الأمس.. ضيوف شرف اليوم

حيدر المكاشفي

ملخص

يتناول المقال انتقاداً حاداً لما يعتبره الكاتب انهياراً في مفهوم العدالة في السودان، حيث أصبحت الدولة – بحسب وصفه – تكافئ من حملوا السلاح وارتكبوا انتهاكات، بينما تعاقب المدنيين العزل الذين وجدوا أنفسهم في مناطق سيطرة الميليشيات. ويصف هذا الواقع بأنه "عدالة مشوهة" تعكس منطقاً أقرب إلى إدارة العصابات منه إلى دولة قانون.

يبرز الكاتب مفارقة صارخة بين استقبال بعض قادة القوات المسلحة أو الميليشيات باعتبارهم "عائدين إلى حضن الوطن"، في حين يُحاسَب مواطنون عاديون بتهم "التعاون" لمجرد بقائهم في مناطق الحرب دون خيار آخر. ويرى أن هذا يعكس ازدواجية خطيرة في تطبيق القانون حسب القوة والنفوذ.

ينتقد المقال فكرة "التسويات السياسية" التي تسمح – وفق رأيه – بإعادة تدوير بعض المتورطين في العنف ليصبحوا جزءاً من المشهد الرسمي، بينما يتم تجاهل أو معاقبة الضحايا. ويعتبر أن هذه الممارسات تفرغ العدالة من معناها وتحولها إلى أداة سياسية.

يحذر الكاتب من أن استمرار هذا النهج يقوض فكرة الدولة نفسها، إذ يصبح حمل السلاح وسيلة للنجاة من العقاب، بينما يتحول المواطن العادي إلى الحلقة الأضعف دائماً. ويرى أن ذلك يهدد بإنتاج مزيد من العنف وعدم الاستقرار في المستقبل.

في سودان حكومة الأمر الواقع لم تعد المشكلة في غياب العدالة بل في وجود نسخة مشوهة منها، نسخة تجعل المواطن يحدق مذهولاً وهو يرى القاتل يخرج من الباب الأمامي مكرماً، بينما يسحب الضحية من الباب الخلفي إلى منصة الإعدام. البلد اليوم صار كأنه يدار بمنطق العصابات لا بمنطق الدولة. فمن حمل السلاح ونهب البيوت وروع المدنيين وأدار اقتصاد السلب والاغتصاب والحرق، يمكنه في لحظة ما أن يعود إلى (حضن الوطن) وسط التصفيق والاحتفاء والابتسامات العريضة وكأن كل ما حدث كان مجرد سوء تفاهم عائلي في مناسبة اجتماعية. أما المواطن الذي بقي في بيته لأن أمه عجوز أو لأن أطفاله لم يجدوا طريقاً للنزوح، أو لأن الفقر كان يكبله ويقعده، فهذا مطلوب منه أن يثبت براءته من الجغرافيا نفسها. فوجوده في منطقة سيطر عليها الدعم السريع صار جريمة محتملة، بينما قيادة الدعم السريع نفسها يمكن أن تتحول إلى (شريك) أو (وطني غيور) أو (ابن بلد عاد لرشده). فيا لها من عبقرية قانونية.. في أي كتاب عدالة في العالم يمكن تفسير هذا المشهد.. رجل متهم بقيادة تشكيلات مارست القتل والنهب والاغتصاب والتدمير، يعود محاطاً بالحراسة والسيارات الفارهة والاستقبالات الرسمية، بينما شاب بسيط قد يقاد إلى حبل المشنقة لأنه اضطر أن يعيش تحت سلطة الأمر الواقع حتى لا يموت جوعاً أوتعذيباً. المفارقة هنا ليست سياسية فقط بل أخلاقية أيضاً.

فالسلطة التي تقول للناس إن (التعاون مع الدعم السريع خيانة) هي نفسها التي تستقبل قادة الدعم السريع بالأحضان. كأن المشكلة ليست في الجريمة نفسها بل في رتبة مرتكبها. إذا كنت مواطناً عادياً وجدت نفسك داخل مناطق الحرب ولم تكن تملك خياراً، ليس لديك طائرة خاصة لتهرب بها ولا حساباً بنكياً في الخارج، ولا موكباً مسلحاً يشق لك الطريق وكنت فقط تحاول النجاة فالقانون فوق رأسك ويطبق عليك بوحشية، أما إذا كنت قائداً مسلحاً ومعك رجال وبنادق وسيارات دفع رباعي، فالقانون يتحول إلى موظف استقبال يرحب بك قائلاً (نورت الوطن وحللت اهلا ونزلت سهلا) هكذا بكل بساطة. فالقانون يتحول إلى موظف علاقات عامة يرحب بك ويعيد لك املاكك واموالك ويبحث لك عن وظيفة مرموقة.. ففي سودان حرب العجائب لا يحاسِب من خاضها وارتكب كبائرها بل من علق تحت أنقاضها لا حول له ولاقوة، والأكثر سخرية أن بعض الذين يحاكمون اليوم بتهمة (التعاون) هم بالضرورة أقل علاقة بالدعم السريع من أولئك الذين يجلسون الآن في قاعة مكيفة يناقشون مستقبل الوطن بابتسامة رجال دولة مسؤولين. مع إن بعض قادة المليشيات الذين أصبحوا فجأة رجال دولة محترمين، كان وجودهم نفسه كفيلاً قبل بضعة ايام بإثارة الرعب في أي منطقة سودانية. لكن يبدو أن الجرائم في مفهوم حكومة بورتسودان لها تاريخ صلاحية. إذا كنت مهزوماً فهي جرائم ضد الإنسانية،

وإذا أصبحت مفيداً في التسوية فهي (تعقيدات مرحلة) يجب تجاوزها من أجل الوطن، والذين كانوا قبل أيام معدودات يتحدثون عن (الخونة والمتعاونين) صاروا اليوم يستقبلون بعض قادة المليشيات وكأنهم عائدون من رحلة دبلوماسية ناجحة لا من مواكب الدم والخراب. والأكثر قذارة أن الضحايا أنفسهم يطلب منهم الصمت باسم (المصلحة الوطنية(... أي مصلحة وطنية هذه التي تبنى فوق جماجم الناس، وأي وطن هذا الذي يربت على كتف القاتل ثم يضع الحبل حول رقبة الضحية.. أي وطن هذا الذي يطلب من ضحاياه أن يبتلعوا دمهم بصمت بينما تفرش السجادة الحمراء لجلاديهم، ثم يحدثونك بعد ذلك يا للعجب عن هيبة الدولة.. فأي هيبة تبقى لدولة يرى فيها الناس أن حمل السلاح أكثر أماناً من حمل البراءة، وأي معنى للقانون حين يصبح مجرد عصا تستخدم ضد الضعفاء فقط.في الدول الطبيعية تبنى المصالحات على الحقيقة والمحاسبة والاعتراف والإنصاف. أما هذا الذي يحدث فهو معادلة مختلفة ومعتلة فحواها احرق المدينة أولاً ثم عد إليها بعد ذلك قائداً محترماً. لقد تحولت العدالة في السودان إلى نكتة قاتمة السواد. نكتة تقول إن المواطن الأعزل يمكن أن يعدم لأنه عاش تحت سلطة المليشيا، بينما قائد المليشيا نفسه قد يعود غداً (رمزاً وطنياً) يلتقط الصور ويتحدث عن السلام والاستقرار. وهكذا يصبح الوطن أشبه بمسرح عبثي ضخم، الجلاد في الصف الأول والضحية في قفص الاتهام.. في حرب العجائب اليوم لا تحتاج إلى سجل نظيف كي تصبح شخصية محترمة. كل ما تحتاجه هو عدد كاف من البنادق، واسالة دماء كم من الضحايا قل أو كثر، وبعض الوقت حتى تتبدل التحالفات ويبدأ موسم إعادة تدوير المجرمين تحت شعار العودة إلى حضن الوطن(... تحرق القرى.. تنهب البيوت.. تقتل ا لمد نيين . . تغتصب الحرائر.. لا مشكلة.. المشكلة ان تقول لا للحرب وتطالب بوقف اهدار دماء المدنيين العزل الابرياء وانقاذ من تبقوا على قيد الحياة من الجوع والمرض وانقاذ ما تبقى من اعيان وبنى تحتية..

إن الفظائع التي ارتكبت في المدن والقرى لا تزال حية في ذاكرة الناس، بيوت منهوبة، نساء مكسورات، أسر مذبوحة، أحياء تحولت إلى مقابر مفتوحة. لكن فجأة يظهر من يحدثك أن كل ذلك يجب أن ينسى لأن الوطن يحتاج إلى (التوافق(..التوافق الذي يعني عندهم أن يدفع المدنيون الفاتورة بينما يتقاسم المسلحون الغنيمة. والرسالة التي ترسلها هذه المهزلة أخطر من الحرب نفسها، وفحواها إذا أردت أن تكون محترماً في هذا البلد فلا تكن طبيباً أو معلماً أو صحفياً أو قاضياً. احمل بندقية كوّن مليشيا، أرعب الناس، وعندما تتعب من القتل ستجد دائماً من يفتح لك أبواب (حضن الوطن)، أما المواطن الأعزل مطلوب منه أن يموت بصمت، وإن نجا فعليه أن يثبت أنه لم يتعاون مع الذين كانوا يسيطرون على الشارع والسوق والحي وحتى الهواء.. إنها ليست أزمة قانون فقط بل انهيار كامل لفكرة الدولة نفسها. الدولة التي تكافئ القوة وتعاقب الضعف تتحول تلقائياً إلى غابة كبيرة، والغابة لا تنتج سلاماً بل تنتج وحوشاً جديدة أكثر جوعاً ووحشية. ولهذا لا تبدو المشكلة في أن بعض قادة الدعم السريع عادوا إلى(حضن الوطن) فقط، بل في الرسالة الكارثية التي تقول لكل سوداني مستقبلاً إذا أردت الافلات من العقاب تأكد فقط أنك تحمل سلاحاً أكبر من سلاح الدولة..

تدويل الأزمة السودانية:
قراءة في الحقائق وتفنيد اتهامات الارتهان للخارج

أحمد عثمان محمد المبارك

ملخص

يرى الكاتب أن اتهام القوى المدنية السودانية بالارتهان للخارج يتجاهل حقيقة أن هذه القوى حاولت منذ ثورة ديسمبر الوصول إلى حلول سودانية خالصة عبر الحوار والتفاوض، بينما أدت الانقلابات والعنف العسكري إلى فتح الباب أمام التدخلات الدولية والإقليمية.

يشير المقال إلى أن فض اعتصام القيادة العامة ثم انقلاب 25 أكتوبر 2021 دمّرا فرص التوافق الوطني، وأدخلا السودان في عزلة وأزمة سياسية استدعت الوساطات الدولية. ويرى الكاتب أن التدخل الخارجي كان نتيجة لفشل القوى العسكرية في إدارة المرحلة الانتقالية سلمياً.

يوضح أن الاتفاق الإطاري كان محاولة مدنية لاستعادة المسار الديمقراطي، لكن الحرب التي اندلعت في أبريل 2023 أجهضت هذا المسار، وحولت الأزمة السودانية إلى كارثة إنسانية فتحت المجال لتدخلات إقليمية ودولية واسعة.

يخلص الكاتب إلى أن الوطنية الحقيقية لا تكون بالشعارات، بل بحماية حياة المواطنين والحفاظ على مستقبل البلاد. ويؤكد أن القوى المدنية سعت لوقف الحرب وبناء دولة مؤسسات، بينما أدى الصراع العسكري إلى تعميق الانهيار وتدويل الأزمة السودانية.

منذ بزوغ فجر ثورة ديسمبر، واجهت القوى المدنية (قوى الحرية والتغيير وصولاً إلى تقدم ثم صمود) حملة شعواء تتهمها بالخيانة والارتهان للأجندة الأجنبية. لكن القراءة المتأنية لمسار الأحداث تكشف مفارقة صارخة، فبينما كانت القوى المدنية تسعى لتوطين الحل بين بين السودانيين، كان الطرف العسكري (الجيش وقوات الدعم السريع) ومن خلفهم قوى النظام البائد يدفعون البلاد دفعاً نحو التدويل عبر الانقلابات واشعال الحرب.

أولاً: قوى الثورة والبحث عن الحل السوداني الخالص

عقب سقوط النظام في 2019، قادت قوى الحرية والتغيير مفاوضات سودانية سودانية مباشرة مع المجلس العسكري، ولم يطلب المدنيون وقتها أي وساطة دولية في البداية، بل اعتصموا في الميادين وبحثوا عن صياغة وطنية للحكم. اذن من الذي قطع الطريق على الحوار السوداني؟

لم يكن فض اعتصام القيادة العامة في 3 يونيو مجرد جريمة إنسانية، بل كان طعنة في خاصرة السودنة. لقد خلق هذا العنف المفرط فراغ سياسي استدعى تدخل رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد والاتحاد الأفريقي حينذاك، لإنقاذ البلاد من الانهيار الشامل. إذن، العسكرة هي التي استجلبت الوساطة، الاجنبية ولم تكن رغبة قوى الحرية والتغيير.

ثانياً: انقلاب أكتوبر.. تدمير السيادة من أجل السلطة

استمرت الحكومة الانتقالية في محاولة إصلاح ما دمره النظام السابق، ولكن وضع العسكريون العراقيل تلو الأخرى، الى ان نفذوا انقلاب 25 أكتوبر 2021 ليعصف بكل ما تبقى من حلول وطنية. وزج بكل القيادات المدنية في السجون، فأغلق العسكريون بذلك نافذة الحوار السوداني الداخلي تماماً. كما ان هذا الانقلاب هو الذي جعل السودان تحت مجهر العقوبات الدولية، وجلب الآلية الثلاثية والرباعية كضرورة دولية لملء الفراغ السياسي الذي أحدثه الانقلابيون. فالخارج لا يتدخل إلا عندما يفشل الداخل في إدارة شؤونه بسلام.

ثالثاً: الاتفاق الإطاري وهروب العسكر إلى الحرب

عندما طرحت قوى الحرية والتغيير الاتفاق الإطاري كمخرج وطني أخير لاستعادة المسار الديمقراطي، كان اتفاقاً نابع من مشاورات سودانية سودانية واسعة. الا ان القوى العسكرية بإيعاز من فلول النظام السابق الذين يخشون المحاسبة وفقدان الامتيازات، اختاروا خيار هدم المعبد على الجميع. لذلك فإن اندلاع حرب 15 أبريل لم يكن صدفة، بل كان الوسيلة الأخيرة لإجهاض الحل المدني. وباندلاع الحرب، تحول السودان من أزمة سياسية إلى كارثة إنسانية عالمية، مما فتح الباب على مصراعيه لمنبر جدة، وإيغاد، والتدخلات الإقليمية الكثيفة.

تفنيد تهمة العمالة

إذا كان تعريف الخيانة هو الإضرار بالمصلحة الوطنية العليا، فمن هو الخائن؟ هل هي القوى المدنية لتي ترفع شعارات لا للحرب وتسعى لاستعادة الدولة من براثن التفكك، وتتحرك في الخارج لإيصال صوت الضحايا وتوفير الإغاثة؟ ام هي القوى العسكرية والجيش المختطف الذي عجز عن حماية المواطنين، ودمر البنية التحتية، وجلب الميليشيات (التي صنعها بنفسه)، وفتح حدود البلاد للتدخلات العسكرية والاستخباراتية هرباً من استحقاقات التحول الديمقراطي؟

اذن من هو الخائن الحقيقي للوطن؟

إن تدويل الأزمة هو النتيجة المباشرة لفشل العسكريين في الالتزام بالعهود الوطنية، والقوى المدنية هي الضحية التي تُتهم بجريمة لم ترتكبها. فالمدنيون لا يملكون طائرات تقصف ولا جيوشاً تفتح الحدود، بل يملكون رؤية لدولة المؤسسات.

ويبقى السؤال الذي يفرض نفسه على ضمير كل سوداني، أيهما يمثل الخيانة الوطنية الحقة قوى مدنية تسعى لوقف نزيف الدم عبر الحلول السياسية، أم مؤسسة عسكرية تم اختطاف قرارها من قبل تنظيمات أيديولوجية، فضّلت تحويل البلاد إلى ركام وساحة للصراعات الدولية فقط لكي لا تسلم السلطة للشعب؟

وأخيراً، فإن الوطنية ليست في التغني بالسيادة فوق الأنقاض، بل في حماية أرواح المواطنين وصون مستقبلهم من التدويل الذي تسببت فيه طموحات العسكر ومغامراتهم.

والله غالب يا وطن

العطش في الخرطوم..
حرب المياه تُرهق السكان

ملخص

تتفاقم أزمة المياه في العاصمة السودانية الخرطوم مع استمرار الحرب للعام الرابع، حيث أصبحت معاناة السكان لا تقتصر على القصف والاشتباكات، بل تمتد إلى البحث اليومي عن الماء. وأدت الانقطاعات الطويلة للكهرباء إلى توقف محطات الضخ وتعطل وصول المياه إلى الأحياء السكنية، خاصة المناطق الطرفية.

يقضي السكان ساعات طويلة في طوابير المياه أو في انتظار عربات الكارو والصهاريج التجارية، بينما ارتفعت أسعار المياه إلى مستويات تفوق قدرة كثير من الأسر. كما أصبحت الحياة اليومية مرتبطة بالحصول على الماء، من الطهي والتنظيف إلى تشغيل المطاعم والمخابز.

ترتبط الأزمة بانهيار البنية التحتية للكهرباء والمياه، حيث تعاني محطات الضخ من نقص الوقود والأعطال الفنية وصعوبة الصيانة بسبب الحرب. وفي الوقت نفسه، يلجأ كثير من السكان إلى مصادر مياه غير آمنة، ما يزيد من خطر انتشار الأمراض والتلوث.

يبرز العبء الكبير الذي تتحمله النساء والأطفال في جلب المياه لمسافات طويلة، وسط ظروف إنسانية قاسية ونقص الخدمات الأساسية. ويؤكد أن أزمة العطش في الخرطوم أصبحت معركة يومية صامتة تهدد حياة آلاف الأسر وتكشف حجم المعاناة التي خلفتها الحرب.

في أحياء العاصمة الخرطوم الطرفية، لم تعد الحرب تُقاس فقط بعدد القذائف أو أصوات الرصاص، بل بعدد الساعات التي يقضيها الناس بحثًا عن الماء

أفق جديد

في أحياء العاصمة الخرطوم الطرفية، لم تعد الحرب تُقاس فقط بعدد القذائف أو أصوات الرصاص، بل بعدد الساعات التي يقضيها الناس بحثًا عن الماء. فمع دخول الصراع عامه الرابع، تحولت الحياة اليومية إلى رحلة شاقة بين العطش والعتمة، بعدما أدت الانقطاعات الطويلة للكهرباء إلى شلل واسع في محطات الضخ وتفاقم أزمة المياه في الأحياء السكنية.

أمام عربات المياه والآبار القليلة، تمتد الطوابير منذ ساعات الفجر، بينما يحمل السكان أوعيتهم على أمل الحصول على ما يكفي ليوم واحد فقط. وفي مدينة أنهكتها الحرب وارتفاع الأسعار وانهيار الخدمات، لم تعد المياه خدمة أساسية، بل أصبحت معركة بقاء يومية تستنزف ما تبقى من قدرة الأسر على الاحتمال.

في أحد أحياء جنوب العاصمة السودانية الخرطوم، تقف حليمة عبد الله، منذ ساعات الصباح الأولى بجوار عربة كارو تحمل أواني فارغة، تراقب الطريق بقلق انتظارًا لوصول عربة مياه قد لا تأتي. تقول لـ «أفق جديد»: «أحيانًا نقضي يومين كاملين من دون مياه. حتى إذا وصلت العربة، يكون السعر مضاعفًا، ولا نملك خيارًا آخر».

دخلت الحرب في السودان عامها الرابع، لكن معاناة المدنيين لا تتوقف عند أصوات الرصاص والقصف، إذ تحوّل الحصول على المياه إلى واحدة من أكثر الأزمات قسوة في حياة السكان، خصوصًا في الأحياء البعيدة التي تعاني من انهيار شبه كامل في خدمات الكهرباء والمياه.

ومع الانقطاع الطويل للتيار الكهربائي، توقفت محطات ضخ عديدة أو باتت تعمل بصورة متقطعة عبر مولدات تستهلك كميات كبيرة من الوقود النادر أصلًا. وفي كثير من المناطق، أصبح السكان يعتمدون على عربات الكارو التي تجرها الدواب أو صهاريج المياه التجارية التي تبيع البرميل بأسعار تفوق قدرة معظم الأسر.

ساعات انتظار طويلة

وكانت المنظمة الدولية للهجرة قد أعلنت في وقت سابق أن نحو ثلث سكان السودان أصبحوا نازحين داخل البلاد وخارجها، في واحدة من أكبر أزمات النزوح في العصر الحديث.

في حي الحاج يوسف شرقي الخرطوم، يقول يوسف الطاهر، وهو موظف سابق نزح ثم عاد إلى منزله: «أصبح يومنا مرتبطًا بالمياه. نستيقظ باكرًا للبحث عنها قبل التفكير في الطعام أو

« مع الانقطاع الطويل للتيار الكهربائي، توقفت محطات ضخ عديدة أو باتت تعمل بصورة متقطعة، ما أدى إلى تفاقم أزمة المياه في الأحياء السكنية بشكل كبير. »

«المياه أصبحت أغلى من بعض المواد الغذائية، ونضطر لدفع مبالغ كبيرة يوميًا فقط حتى نتمكن من تشغيل المطعم وغسل الأواني واستمرار العمل.»

العمل. أحيانًا أقضي ثلاث أو أربع ساعات في الصف للحصول على برميل من الماء».

ويضيف لـ«أفق جديد»، أن أزمة المياه أثرت على كل تفاصيل الحياة اليومية، من الطهي وغسل الملابس إلى النظافة الشخصية، موضحًا أن بعض الأسر باتت تقلل استخدام المياه إلى الحد الأدنى خوفًا من نفادها.

ولا تبدو الأزمة أقل قسوة في أم درمان، حيث يعتمد سكان أحياء عديدة على الآبار التقليدية أو المياه المنقولة عبر العربات. تقول أماني مصطفى، وهي صاحبة مطعم شعبي صغير: «المياه أصبحت أغلى من بعض المواد الغذائية. ندفع مبالغ كبيرة يوميًا فقط حتى نتمكن من تشغيل المطعم وغسل الأواني».

وتشير إلى أن كثيرًا من أصحاب المطاعم والمخابز اضطروا إلى تقليص ساعات العمل بسبب صعوبة الحصول على المياه، ما تسبب في خسائر إضافية لأسر تعتمد أصلًا على دخل محدود في ظروف الحرب.

محطات متوقفة

يرى مختصون أن أزمة المياه ترتبط بصورة مباشرة بانهيار قطاع الكهرباء، إذ تعتمد غالبية محطات الضخ على التيار الكهربائي المستقر لتشغيل الطلمبات وتوزيع المياه إلى الأحياء.

ومع تضرر البنية التحتية جراء الحرب، وتراجع إنتاج الكهرباء، أصبحت المحطات تعمل بصورة جزئية أو تتوقف كليًا لساعات طويلة. كما تواجه السلطات المحلية صعوبات في توفير الوقود اللازم لتشغيل المولدات البديلة، في ظل الارتفاع الحاد في أسعار الجازولين وتعطل سلاسل الإمداد.

ويقول مصعب عمر، وهو أحد الفنيين العاملين في قطاع المياه، إن بعض المحطات تحتاج عشرات البراميل من الوقود يوميًا للاستمرار في الضخ، مضيفًا أن الأعطال الفنية باتت تستغرق وقتًا أطول بسبب نقص قطع الغيار وصعوبة الوصول إلى بعض المناطق المتأثرة بالاشتباكات.

مخاطر صحية

ومع تراجع إمدادات المياه النظيفة، تتزايد المخاوف من انتشار الأمراض المرتبطة بالتلوث وسوء الصرف الصحي، خصوصًا في الأحياء المكتظة ومراكز الإيواء التي تستقبل آلاف النازحين. وتقول هند عباس وهي متطوعة في مبادرات أهلية، إن كثيرًا من الأسر باتت تلجأ إلى مصادر مياه غير آمنة، بما في ذلك الآبار السطحية أو المياه المخزنة لفترات طويلة، في ظل غياب البدائل.

وتضيف: «أكبر مشكلة ليست فقط ندرة المياه، بل جودة المياه أيضًا. الناس أحيانًا يشربون أي مياه متاحة لأن العطش لا يترك لهم خيارًا».

عبء إضافي

في كثير من الأحياء، تتحمل النساء والأطفال الجزء الأكبر من مشقة البحث عن المياه ونقلها لمسافات طويلة. وتقول آمنة يوسف، وهي أم لأربعة أطفال في منطقة دار السلام أقصى غربي مدينة أم درمان: «أطفالي يذهبون معي لجلب المياه بدلًا من الدراسة أو اللعب. الحرب سرقت منهم حياتهم الطبيعية».

وتضيف أن بعض الأسر تضطر إلى تخزين المياه في أوعية كبيرة تحسبًا لانقطاعها أيامًا متواصلة، لكن ذلك يخلق أعباء صحية إضافية مع ارتفاع درجات الحرارة وانتشار الحشرات.

رغم محاولات بعض المبادرات المجتمعية توفير المياه للأحياء الأكثر تضررًا، إلا أن حجم الأزمة يتجاوز قدرات العمل الطوعي المحدود، في ظل استمرار الحرب وتدهور الخدمات الأساسية.

وبين أصوات المولدات وصفوف الانتظار الطويلة، يعيش سكان الخرطوم يوميًا معركة صامتة عنوانها العطش؛ معركة لا تحظى بكثير من الاهتمام مقارنة بدخان المعارك، لكنها بالنسبة لآلاف الأسر مسألة بقاء يومي وحياة معلقة على وصول برميل ماء.

«بعض المحطات تحتاج عشرات البراميل من الوقود يوميًا للاستمرار في الضخ، بينما أصبحت الأعطال الفنية تستغرق وقتًا أطول بسبب نقص قطع الغيار وصعوبة الوصول.»

الجوع ينهش الطفولة في ظل الانهيار المعيشي

ملخص

تتفاقم أزمة الجوع وسوء التغذية بين الأطفال في السودان مع دخول الحرب عامها الرابع، في ظل الانهيار الاقتصادي وتعطل الخدمات الصحية وصعوبة وصول الغذاء إلى ملايين الأسر. وتشير التقارير إلى أن نحو 19.5 مليون شخص يعانون من الجوع الحاد، بينما يواجه آلاف الأطفال خطر الموت بسبب سوء التغذية.

شهادات مؤلمة لأسر سودانية تعجز عن توفير الطعام الكافي لأطفالها، حيث أصبحت بعض العائلات تكتفي بوجبة واحدة يومياً أو تعتمد على الخبز والشاي فقط. كما أدى ارتفاع الأسعار وتراجع الخدمات الصحية إلى زيادة معاناة الأطفال الذين تظهر عليهم علامات الهزال والضعف الشديد.

حذرت منظمات دولية مثل UNICEF وWorld Food Programme من تفاقم الأزمة الإنسانية، مؤكدة أن مئات الآلاف من الأطفال معرضون لخطر الوفاة بسبب سوء التغذية ونقص المياه النظيفة والرعاية الصحية، خاصة في مناطق النزوح والحصار.

يؤكد مختصون وناشطون أن الأزمة لم تعد مجرد نقص مؤقت في الغذاء، بل تحولت إلى تهديد حقيقي لمستقبل جيل كامل من الأطفال الذين يواجهون الجوع والمرض والحرمان من التعليم والاستقرار، بينما تستمر الحرب في تعميق المأساة الإنسانية يوماً بعد آخر.

"الجوع وسوء التغذية يهددان ملايين الأرواح حالياً، خاصة مع استمرار الحرب وتعطل وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة."

مع دخول الحرب في السودان عامها الرابع، تتفاقم أزمة سوء التغذية وسط الأطفال بصورة مقلقة، في ظل الانهيار الاقتصادي، وتعطل الخدمات الصحية، وصعوبة وصول الغذاء إلى ملايين الأسر، خاصة في مناطق النزوح وأحياء الأطراف بالعاصمة الخرطوم وولايات النزاع.

وبحسب تقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC)، فإن نحو 19,5 مليون شخص يعانون من الجوع الحاد، بينهم 135 ألف شخص في مرحلة «الكارثة»، وهي أخطر مراحل المجاعة.

في حي «صالحة» بمدينة أم درمان، تجلس عائشة جبريل، وهي تحمل طفلها ذي الأعوام الثلاثة، تتأمل جسده النحيل وعينيه الغائرتين بحزن بالغ. تقول لـ «أفق جديد»: «ابني لم يعد يطلب اللعب، فقط يشتكي من الدوخة والجوع. أحيانًا نكتفي بوجبة واحدة في اليوم، وإن توفرت تكون مجرد عصيدة بملاح».

وجبة واحدة لا تكفي

يواجه السودان واحدة من أسوأ أزمات الجوع في العالم، حيث بات أكثر من 40 بالمئة من السكان مهددين بالمجاعة، في ظل الحرب المستمرة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع منذ أبريل 2023.

في حي «ماندیلا» طرفي جنوب الخرطوم، تقول المواطنة هاجر مصطفى، إن أسعار المواد الغذائية أصبحت فوق قدرة الأسر المنهكة بالحرب. وتضيف: «كيس العدس والزيت والحليب تضاعفت أسعارها مرات كثيرة، ولم نعد قادرين على توفير الطعام المتوازن للأطفال. معظم الأيام يأكلون الخبز الجاف والشاي فقط».

وتشير إلى أن طفلها الأصغر فقد وزنه بصورة واضحة خلال الأشهر الأخيرة، بينما تعجز الأسرة عن شراء الفيتامينات أو الذهاب إلى المراكز الصحية بسبب ارتفاع تكاليف العلاج والمواصلات.

أما الطريفي عيسى، وهو عامل يقيم بمنطقة «حطاب» بمدينة بحري، فيقول إن الأطفال يعيشون أوضاعًا قاسية، حيث تندر الوجبات المغذية ومياه الشرب النظيفة. ويوضح لـ «أفق جديد»: «في بعض الأيام تعتمد الأسر على التكايا أو المساعدات، لكنها لا تكفي الجميع. الأطفال هم الأكثر تأثرًا، وكثير منهم تظهر عليهم علامات الضعف والهزال».

الجوع والعجز

حذّرت منظمات الأمم المتحدة، وهي منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف»، وبرنامج الأغذية العالمي، من أزمة حادة في الغذاء ومياه الشرب تهدد ملايين السودانيين، نتيجة نقص التمويل وفرض قيود حكومية كبيرة على دخول المساعدات الإنسانية.

وقالت المنظمات الثلاث، في بيان مشترك، إن 825 ألف طفل يواجهون خطر الموت بسبب سوء التغذية، فيما يعاني أكثر من 17 مليون شخص من نقص حاد في مياه الشرب النظيفة.

داخل أحد مراكز التغذية، تروي فاطمة إبراهيم معاناتها مع طفلتها الرضيعة التي تعاني من سوء تغذية حاد. تقول: «الحرب سرقت منا كل شيء. فقدنا المنزل والعمل، وحتى الحليب أصبح حلمًا صعبًا. أشعر بالعجز عندما أبكي مع طفلتي ولا أملك ما أطعمها به».

وتؤكد أن نقص الغذاء لم يعد المشكلة الوحيدة، بل إن انقطاع الكهرباء وتراجع خدمات المياه أسهما أيضًا في انتشار الأمراض والإسهالات وسط الأطفال، ما يزيد من تدهور أوضاعهم الصحية.

انعدام الأمن الغذائي

يعاني آلاف الأطفال من الهزال وفقدان الوزن، بينما تواجه النساء الحوامل خطر الموت أثناء الولادة بسبب سوء التغذية ونقص الرعاية الطبية."

”بين أصوات القصف وأزمات النزوح، تبقى معركة آلاف الأمهات اليومية في السودان هي البحث عن لقمة تسند أطفالهن في بلد أنهكته الحرب.“

الأزمة تجاوزت حدود الجوع المؤقت، لتتحول إلى تهديد مباشر لمستقبل جيل كامل يواجه الحرمان من الغذاء والعلاج والتعليم في آنٍ واحد.»

يواجه نحو 19,5 مليون شخص، أي ما يعادل شخصين من كل خمسة في السودان، حاليًا مستويات أزمة من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة أو أعلى) وفقًا لأحدث تحليل صادر عن التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي.

ورغم أن التحليل الأخير لم يحدد مناطق تشهد مجاعة فعلية حالياً (المرحلة الخامسة)، فإن الأوضاع لا تزال تثير قلقاً بالغاً.

ويُظهر التحليل أن ما يقرب من 135 ألف شخص يواجهون انعداماً كارثياً في الأمن الغذائي (المرحلة الخامسة) في 14 منطقة ساخنة بولايات دارفور وجنوب كردفان، ما يضعهم أمام خطر المجاعة خلال الأشهر المقبلة.

كما يُصنف أكثر من خمسة ملايين شخص ضمن المرحلة الرابعة (حالة الطوارئ)، بينما يقع نحو 14 مليون شخص ضمن المرحلة الثالثة (الأزمة). ومن المتوقع أن تتفاقم الأوضاع خلال موسم الجفاف الممتد بين يونيو وسبتمبر. وقالت المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، سيندي ماكين: «يُهدد الجوع وسوء التغذية ملايين الأرواح حالياً».

ويرى مختصون في الشأن الإنساني أن استمرار الحرب وتعطل سلاسل الإمداد وارتفاع معدلات الفقر قد يدفع بمزيد من الأطفال إلى دائرة سوء التغذية الحاد، خاصة مع تراجع قدرة الأسر على توفير الغذاء والرعاية الصحية الأساسية.

معاناة الأطفال

تشير التقديرات إلى أن نحو 825 ألف طفل دون سن الخامسة سيعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم خلال عام 2026، بزيادة قدرها 7% مقارنة بعام 2025، و25 بالمئة أعلى من مستويات ما قبل النزاع المسجلة بين عامي 2021 و2023.

وخلال الفترة الممتدة من يناير إلى مارس من العام الجاري وحده، تم إدخال ما يقرب من 100 ألف طفل لتلقي العلاج من سوء التغذية الحاد الوخيم، الذي قد يؤدي إلى الوفاة إذا لم تتم معالجته بشكل عاجل.

وسجلت منطقتا أم برو وكرنوي مستويات حرجة من سوء التغذية في ديسمبر 2025، ومن المتوقع استمرار المعدلات المرتفعة في هاتين المنطقتين، مع وجود مناطق أخرى معرضة لخطر التدهور، لا سيما في المناطق المحاصرة ومخيمات النازحين داخليًا.

وقالت المديرة التنفيذية لمنظمة «يونيسف»، كاثرين راسل: «في جميع أنحاء السودان، يعاني الأطفال من أزمة متواصلة من العنف والجوع والمرض».

وأضافت: «نزحت العديد من العائلات مرات عدة، ويصل الأطفال المصابون بسوء التغذية الحاد الوخيم إلى المرافق الصحية المكتظة وهم في حالة ضعف شديدة لا تسمح لهم حتى بالبكاء. ومن دون تحرك عاجل ووصول إنساني مستدام، سيموت المزيد من الأطفال».

ويقول المتحدث الرسمي باسم العامة للنازحين واللاجئين، آدم رجال، إنه في ظل الظروف الإنسانية القاسية التي يعاني منها ملايين النازحين في مخيمات متفرقة في السودان ودارفور، تتفاقم أزمة صحية خطيرة، تتسم بانتشار الأمراض المعدية وسوء التغذية الحاد، لا سيما بين الأطفال والنساء، وقد أصبحت هذه المخيمات، التي تفتقر للغذاء الكافي والمياه النظيفة وخدمات الرعاية الصحية الأساسية، بؤراً لتفشي الأوبئة ومسرحاً يومياً لانهيار إنساني واسع النطاق.

وأضاف في بيان تلقته «أفق جديد»: «في مناطق جبل مرة، سُجلت أكثر من 200 حالة مشتبه بها بجدري القرود، غالبيتهم من الأطفال؛ و259 حالة مشتبه بها بالسعال الديكي؛ و116 حالة أخرى». ويضيف: «يعاني آلاف الأطفال من الهزال وفقدان الوزن، بينما تواجه النساء الحوامل خطر الموت أثناء الولادة بسبب سوء التغذية ونقص الرعاية الطبية. الأمراض المعدية: ينتشر الملاريا والإسهال والتهابات الجهاز التنفسي بشكل متفشٍ نتيجةً لنقص الأدوية والمراكز الصحية المؤهلة».

ويحذر ناشطون من أن الأزمة تجاوزت حدود الجوع المؤقت، لتتحول إلى تهديد مباشر لمستقبل جيل كامل يواجه الحرمان من الغذاء والعلاج والتعليم في آنٍ واحد.

وبين أصوات القصف وأزمات النزوح، تبقى معركة آلاف الأمهات اليومية في السودان هي البحث عن لقمة تسند أطفالهن، في بلد أنهكته الحرب حتى صار الغذاء نفسه رفاهية بعيدة المنال

«الافريقية مُعاد تعريفها» ..

خلاصات رحلة بروفيسور المزروعي فى ادغال أُمنا السمراء

ملخص

يتناول المقال عرضًا لكتاب المفكر الإفريقي الراحل Ali Mazrui بعنوان "إعادة تعريف إفريقيا"، ويبرز غنى إنتاجه الفكري الذي يجمع بين السياسة والتاريخ والأنثروبولوجيا ودراسات الهوية وما بعد الاستعمار. ويقدّم الكتاب خلاصة تأملات مزروعي حول إفريقيا وعلاقتها بالعالمين العربي والغربي.

يشير الكاتب إلى أطروحة "أفرابيا" التي طرحها مزروعي، والتي تدعو إلى تقارب استراتيجي بين إفريقيا والعالم العربي، مع إعادة التفكير في الحدود الثقافية والتاريخية بينهما. كما يلمح المقال إلى جدل هذه الفكرة مع رؤى مفكرين سودانيين وعرب حول عمق العروبة في السودان وتداخلها مع الهوية الإفريقية.

يبرز الخلفية المتعددة لمزروعي، فهو إفريقي المولد في تنزانيا وله جذور عربية، إضافة إلى نشأته الفكرية في الولايات المتحدة، ما منحه رؤية واسعة ومركبة للهوية. ويرى الكاتب أن هذا التنوع أسهم في تشكيل مشروعه الفكري القائم على كسر المركزيات الثقافية الغربية وإعادة تعريف إفريقيا من داخلها.

يثير الكاتب بعض الملاحظات النقدية، مثل اعتبار السودان في بعض أطروحات مزروعي هامشياً في محيطه الإفريقي والعربي، إضافة إلى تساؤلات حول مواقفه من بعض الرموز الفكرية مثل الأستاذ محمود محمد طه. ويخلص النص إلى أن مزروعي قدّم مشروعاً فكرياً جريئاً أعاد طرح أسئلة الهوية والانتماء في إفريقيا، رغم الجدل الذي أثارته بعض أفكاره.

زار المزروعي الخرطوم عام 2006 وتحدث عن الإسلام وأعمدة الحكمة السبعة

علاء الدين بشير

شاركني الأخ والصديق ، منتصر أحمد النور ، عرضاً مختصراً لنسخة مترجمة قيد الصدور من كتاب بعنوان «الافريقية معاد تعريفها» للمفكر والأكاديمي الافريقي البارز ، البروفيسور علي مزروعي ، رحمه الله ، وهو عبارة عن مقالات مختارة ومنتقاة بإتقان من إرث الاكاديمي الراحل غزير الانتاج من محاور مختلفة تصب فى خدمة مضمون عنوان الكتاب . العرض والموضوعات التي تضمنها شيق جدا حيث يتنقل بك في رشاقة وعمق ما بين علوم السياسة والاقتصاد والبيئة والتاريخ والحضارة والجغرافيا الطبيعية والسياسية والانثربولجيا والآثار الفولكلور والفلسفة وأبحاث الهوية ودراسات ما بعد الإستعمار . قام بتحرير الكتاب فى اصله الانجليزي أربعة من تلاميذ المزروعي من جنسيات مختلفة . وقام بنقله إلى العربية ،المترجم السوداني ، آدم مريود ، وسيصدر عن دار الموسوعة الصغيرة ، وهى دار نشر ناشئة مقرها في مدينة جوبا بجنوب السودان .

راهب المحراب الافريقي

الكتاب اتسم بالشمول وهو عمل مهم لمفكر كبير ظل راهباً متبتلاً وفياً في محراب افريقيا دون انغلاق شوفيني أو عصبية تعمي عن إبصار الحقائق العالمية الاخرى ، وهو جدير بالإقتناء لأنه ومن خلال الموضوعات المعروضة يمثل إستخلاصاً لتأملات المزروعي خلال رحلته الافريقية . اتذكر أن الدكتور عبد الله علي إبراهيم كأستاذ للتاريخ الافريقي والفلكلور، تحدث عن الرجل في اكثر من محاضرة وذكره في عدة مقالات بقدر كبير من التبجيل والتوقير كأحد شيوخه المعرفيين في العلم بأفريقيا داخل الاكاديميا الغربية عموما والامريكية على وجه الخصوص . كما جرى ذكره أيضاً مصحوباً بقدر من الاحترام على لسان اخونا الامريكي الجنسية السوداني الهوى والهُويّة ،البروفيسور ستيف هوارد في احدى جلسات الانس معه ، إذ يعتبره أحد الاساتذة المرموقين في المعرفة بإفريقيا ورمزاً في الأكاديمية الأمريكية .

وانا شخصياً ارى وجهاً من التشابه بين بروف مزروعي واخونا البروف ستيف ، فكما اقتحم مزروعي مركزية الحضارة الغربية بمعرفته وإرثه الثقافي وهويته الافريقية غير هيّاب ولا وجل ، فعل ستيف الشئ نفسه حينما حمل عصاه على عاتقه وانطلق فى شعاب إفريقيا باحثاً عن الحقيقة التي تطفئ رمقه الروحي ، حتى ألقت به عصا تسياره فى السودان ومن ثم إلتقى بالاستاذ محمود محمد طه . قال لى في حواري الشهير معه ب«الصحافة» فى العام 2003 : إنه كشخص غربي يؤمن بالديمقراطية وحقوق الانسان وحقوق المرأة وغيرها من القيم المركزية التي تشكل عماد الحضارة الغربية ، لم يكن له أن يقبل أبدا بأي فهم جديد للاسلام لا يتضمن هذه القيم أو يقلّ عنها ، مضيفاً أنه

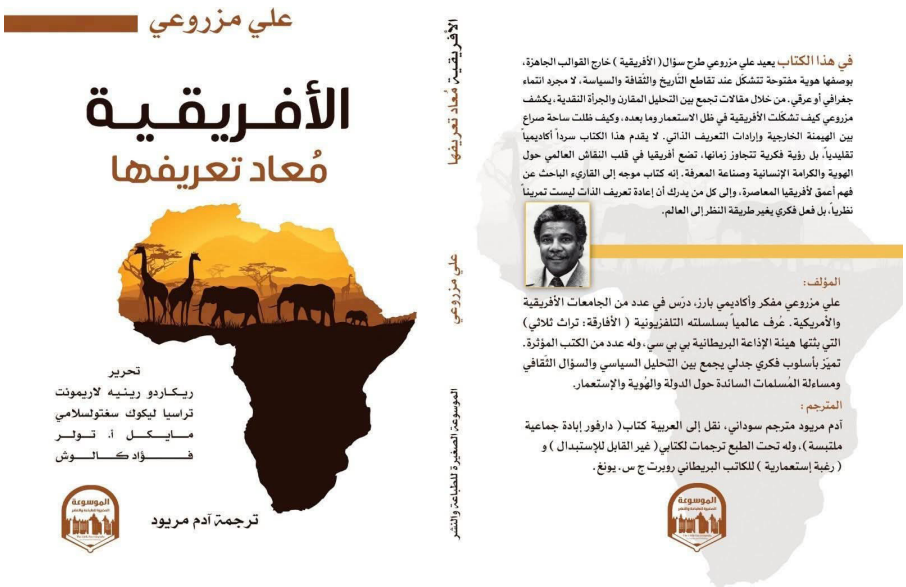

اطروحة (افرابيا) عند المزروعى هل تلتقى مع عبد الله الطيب وجعفر ميرغنى عن عراقة العروبة فى السودان؟

جيناته العربية الافريقية وهجرته المبكرة إلى أمريكا جعلت هذا المزيج منطلقاً لأفكاره

بروفيسور على مزروعى

زينب البدوى

وجد عند الأستاذ محمود فهما راقياً ومتقدماً لهذه القيم عن ما هو موجود في الحضارة الغربية .

جينات عربية وإهاب إفريقي

في تقديري أن سر إنفتاحية بروف المزروعي رغم صمامته الافريقية ، تعود إلى الهويات المتعددة التى تلتقي في تكوينه الذاتي ، فهو إفريقي المولد والسحنة حيث ولد في تنزانيا واظن في زنزبار أو جزيرة القرنفل وهو الجزء الذي انضم إلى جمهورية تنجانيقا بعد الاستقلال في تعاقد كونفيدرالي ليشكل تنزانيا الحالية. وهو أيضاً عربي الاصل تعود جذوره إلى قبيلة المَزَارْعَة التي تتمدد في طول الجزيرة العربية وعرضها ،حيث تجدها في اليمن وسلطنة عمان والسعودية والإمارات والكويت «وزير النفط الاماراتي الحالي ينتمي اليها» . لكن أصول بروفيسور مزروعي تعود للفرع العُماني من القبيلة والذى تداخل مع إفريقيا بفعل حركة التجارة والغزو العربي والإسلامي لساحل إفريقيا الشرقي قبل قرون وحكم اجزاء في ذلك الجزء من القارة لفترة طويلة حيث ترك ذلك التلاقح بصمته على تلك المناطق وكانت أسرة بروف مزروعي أثراً من تلك الحقبة.

وهو ايضا مسلم ، كما أنه هاجر فى وقت مبكر إلى الولايات المتحدة وصار جزءا من نسيج الحضارة الغربية فاعلاً ومتفاعلاً في قمة مراكز وعيها وتفكيرها لا من موقع هامشي فيها ، ولا ادري على وجه الدقة هل ارتبط معها بالمصاهرة ام لا ، حيث اكتب هذه المداخلة وغير متاح لي وصول إلى شبكة الإنترنت للتأكد من هذه المعلومة .

ومع أن هذا «الإلتقاء الهوياتي» اكسبه ثراءا معرفيا وسِعة فى الروح ولم يمثل عنده عقدة نفسية او يشكل له تنازعا داخليا كما جرى مع بعض المثقفين الافارقة والعرب والمسلمين ، إلا انه ظل أيضاً شاغلاً شخصياً .. حيث يبين إنتاجه الكثيف عن افريقيا والاسلام أن اعماله تنطلق دائما من جدل الذات مع الواقع ، وهذا الكتاب الذي بين ايدينا يمثل نموذجاً ساطعاً على ذلك الجدل الذي جعله يلقي بالاحجار الثقيلة لتحريك بركة التفكير الافريقية الراكدة من لدن دعوته المثيرة للجدل حتى اليوم عن «الاستعمار الحميد» وهو أن تستعمر دول القارة الاكثر تطوراً جاراتها من الدول في القارة السمراء ، إلى اطروحته عن (افرابيا Afrabia) للتقارب الاستراتيجي بين افريقيا والعالم العربي والتي ضُمِنت في هذا الكتاب .

«قرأت قبل سنوات مقالاً يؤكد من وجهة نظر علم الوراثة أن الاشخاص الذين يأتون من خلفيات عرقية وثقافية متنوعة ومتعددة يكونون أكثر إنسانية من غيرهم ، وأن مثل هؤلاء ومع انتشار الوسائط التي ساعدت على تبادل الآراء والأفكار ، ربما شكلوا مستقبلا النواة لمجتمع إنساني حقيقي متجاوزا للعصبيات

من أكبر المآخذ على المزروعى اعتبار السودان هامشياً فى افريقيا والعالمين العربي والاسلامي

هل كان تجاهله للاستاذ محمود محمد طه بأثر من انتماء لتيارات الاسلام السياسي ام لخلفيته الخليجية السلفية؟

بروفيسور مامدانى

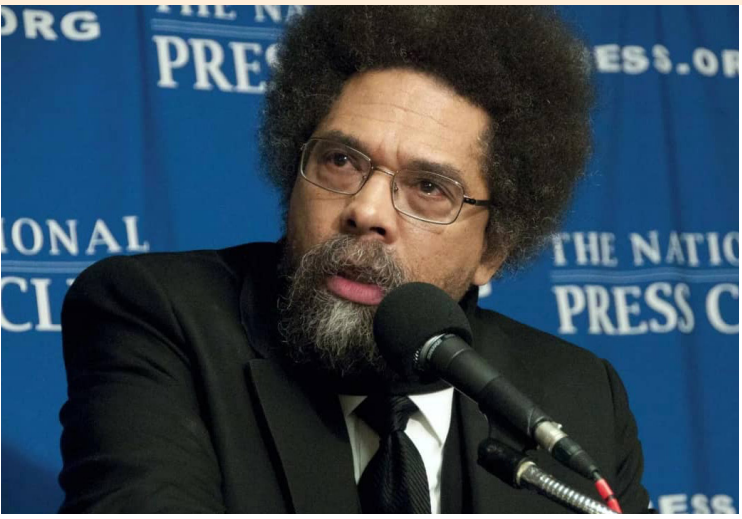

بروفيسور كورنيل ويست

القومية والحدود السياسية».

موطن الانسان الاول!

تكشف رؤيته الجريئة في هذا الكتاب عن الامتداد الجغرافي الطبيعي بين افريقيا وشبه الجزيرة العربية عن انه كمنتمي للقارة الأفريقية لا يجد هذا الفصل التعسفي بين المكانين العربي والافريقي في ذاته أولاً قبل أن يفنده بالحجج والاسانيد العلمية على مستوى الفكرة ومن ثم يتخذ ذلك ضمن العناصر التي يعيد بها تعريف ماهى افريقيا وما الانتماء إلى الهوية الأفريقية . فهل كان بروفيسور مزروعي بحكم خلفيته كمسلم ينحدر أجداده من جزيرة العرب حينما حاجج بذلك يضع في اعتباره إختيار النبي عليه الصلاة والسلام الحبشة كوجهة لهجرة اصحابه الأولى لمجرد أن بها ملك عادل أم أن هناك إعتبارات عرفانية أخرى ؟! .. هل تدعم اطروحات البروفيسور عبد الله الطيب عن أن السودان هو أرض الهجرتين وأن العرب كانوا موجودين في أرض السودان قبل البعثة النبوية بمئات السنين ، إلى جانب اطروحة البروفيسور جعفر ميرغني عن بلقيس كانت ملكة نوبية وأن عرشها كان على النيل ، اطروحة البروفيسور علي مزروعي هذه عن الامتداد الافريقي في شبه الجزيرة العربية؟! .. عند الاستاذ محمود إفريقيا هى موطن الانسان الأول . وقد اثبتت الدراسات الانثروبولجية ذلك . قال لى الاخ د. القراي: إن الاستاذ محمود قال لهم ذات مرة في سياق محدد : «انا إفريقي أحب الحر والليل والبخور» . لطالما كان سؤال الانتماء لافريقيا وموائمته مع اصالة الانتساب للبيت النبوي الشريف موضع حوار داخلي مستمر عندي ولم يهدأ حتى الآن !!.. بل أني سمعت بين الاخوان من يردد أن صاحب الوقت الأخير أو المسيح المحمدي من العجم رغم النص الصريح في أدبيات الجمهوريين أنه سليل البيت النبوي الشريف ومن ولد بنت النبي عليه الصلاة والسلام ،فاطمة الزهراء .. كيف يستقيم ذلك؟!! مع علمي أن مفهوم الشرف عند الاستاذ محمود لا يتحدد بالانتماء العرقي .

إضافة لكل ما احتواه هذا السفر الحاشد ،فأنه ايضاً يمثل مرافعة قوية من بروفيسور مزروعي في وجه مقولات منتجي المعرفة الاستعمارية عن عدم وجود تاريخ مكتوب لافريقيا قبل الاستعمار الاوربي وأن الموجود والمتداول لا يعدو المرويات الشفاهية المتنقلة عبر الأجيال . وهى جبهة كانت اليونسكو قد تصدت لها خلال النصف الأول من ستينيات القرن الماضي حشدت لها نحو 230 عالماً من افريقيا وحددت لهم اطار البحث وهو كتابة تاريخ لافريقيا منذ ظهور الجنس البشري وإلى حقبة ما بعد الاستعمار . وبعد عمل دؤوب اصدرت اليونسكو تاريخ أفريقيا في ثمانية مجلدات أصبحت مرجعاً للدارسين والمهتمين . ثم توجت الاعلامية السودانية البريطانية البارزة فى BBC، زينب البدوى تلك الجهود بكتابها المرجعي الهام الذي اصدرته قبل عامين باللغة الإنجليزية تحت عنوان بعنوان (An African History of Africa from Dawn of Humanity to Independence - تاريخ إفريقي لافريقيا من فجر الانسانية إلى الإستقلال) والذى قالت عنه المؤلفة انه حصيلة جولة حملتها إلى 30 دولة في افريقيا خلال 7 اعوام .

السودان: الخراب الذي يرتدي ربطة عنق

حاتم أيوب أبوالحسن

ملخص

المقال يصوّر أزمة السودان كحلقة متكررة من الحروب والفشل السياسي، حيث تتبدل الوجوه والشعارات بينما يبقى جوهر الأزمة كما هو: صراع على السلطة بدل بناء وطن حقيقي. ويرى الكاتب أن كل جيل سوداني يتحمل نتائج أخطاء لم تُحل منذ عقود، في ظل دولة لم تحسم علاقتها بمفهوم المواطنة والعدالة.

ينتقد الكتاب النخب السياسية والعسكرية التي أدارت البلاد بعقلية الغنيمة، فالحرب لم تدمّر المدن فقط بل أضعفت فكرة الوطن المشترك. ويشير إلى أن المركز السياسي ظل يهتم بحماية نفوذه أكثر من معالجة أسباب غضب الأطراف، حتى وصلت الحرب إلى قلب المدن وأصبحت جزءًا من الحياة اليومية للمواطن.

يتناول فشل القوى القديمة والجديدة معًا، إذ أعادت بعض القوى إنتاج الأساليب نفسها لكن بشعارات حديثة. وتحولت السياسة إلى صراع للكراهية والثأر، حيث صار كل طرف ينظر للآخر كعدو يجب إلغاؤه، مما يهدد بتفكك المجتمع وضياع المعنى المشترك للعيش داخل السودان.

يؤكد الكاتب أن السودان لا يمكن أن يحكمه طرف واحد أو يُقصي فيه أحدٌ الآخر. ويرى أن الخروج من الأزمة يتطلب دولة أقل مركزية وأكثر عدالة، تقوم على المسؤولية لا الغلبة، بحيث يشعر المواطن أن حياته وكرامته ليستا مجرد أدوات في الصراع السياسي.

في السودان، لا تنتهي الحروب لأنها أصلًا لم تبدأ بطريقة واضحة.

هي فقط تغيّر ملابسها، وتبدّل شعاراتها، ثم تعود إلى المسرح نفسه بوجوه أكثر تعبًا وخطابات أكثر ضجيجًا.

كل جيل سوداني ظنّ أنه آخر جيل سيدفع فاتورة الفشل الوطني، ثم اكتشف — بسخرية قاسية — أنه مجرد قسط جديد في ديون دولة لم تحسم حتى الآن سؤالها الأساسي:

هل تريد أن تكون وطنًا... أم مجرد سلطة؟

المشهد السوداني اليوم يبدو كاجتماع طويل بين أشباح:

جنرالات يبحثون عن دولة داخل البندقية،

وسياسيون يبحثون عن شعب داخل البيانات،

ونخب قديمة ترتدي ربطة عنق الدولة بينما تدير الخراب بعقلية الغنيمة، وكأن الكارثة مجرد أزمة عابرة يمكن تجاوزها بإعادة تدوير الوجوه نفسها تحت لافتات جديدة.

في السودان، حتى الفشل له مؤسسات عريقة.

الحرب لم تدمّر المدن فقط؛ بل دمّرت الفكرة نفسها:

فكرة أن السودان يمكن أن يكون وطنًا يتساوى فيه الناس، لا مزرعة مركز يوزّع الوطنية بالتقسيط ويحتكر تعريف الدولة والمواطنة والولاء.

لسنوات طويلة، تعامل المركز السياسي مع البلاد كما يتعامل مالك قديم مع عقار متصدع:

يرمم الواجهة،

ويترك الأساسات تنهار بصمت.

وعندما اشتعلت الأطراف، لم يسأل:

"لماذا يغضب الناس؟"

بل سأل:

"كيف نمنع صوت الغضب من الوصول إلى العاصمة؟"

لكن النار هذه المرة لم تبقَ بعيدة.

وصلت الحرب إلى قلب المدن،

إلى البيوت،

إلى تفاصيل الحياة اليومية،

حتى صار المواطن السوداني يقيس الاستقرار بعدد الساعات التي لم يسمع فيها انفجارًا أو خبر نزوح جديد.

ورغم ذلك، لا تزال أجزاء واسعة من الطبقة السياسية تتحدث باللغة القديمة نفسها:

لغة المؤتمرات،

والتحالفات المؤقتة،

والبيانات التي تُكتب كأن البلاد ليست على حافة انهيار شامل.

بعض قوى الماضي تتصرف كأن الشعب فقد ذاكرته، وأن بإمكانها العودة عبر بوابة "الخوف من البديل".

أما بعض القوى الجديدة، فقد وقعت في الفخ نفسه:

إعادة إنتاج السلوك السياسي القديم، لكن بشعارات أحدث وصور أوضح وعبارات أكثر ثورية.

لقد تحوّل جزء من العمل السياسي السوداني إلى مصنع ضخم لإعادة التدوير:

تأخذ الاستبداد،

تضيف إليه مفردات الحرية،

ثم تعيده للسوق باعتباره مشروعًا وطنيًا جديدًا.

النتيجة؟

بلاد معلقة بين نخبة قديمة تعرف كيف تُفسد،

ونخبة جديدة لم تتعلم بعد كيف تبني.

وفي منتصف هذا المشهد، يُترك المواطن وحيدًا:

يحمل الماء،

ويبحث عن الدواء،

ويهرب من الرصاص،

ثم يسمع مساءً محللين يتحدثون عن "المرحلة التاريخية الدقيقة"، وكأن الناس يعيشون داخل ندوة سياسية لا داخل كارثة مفتوحة.

الأسوأ أن الحرب لم تعد مجرد معركة سلاح؛

بل أصبحت معركة كراهية وروايات متصارعة.

كل طرف يحاول إقناع الناس أن خصمه ليس منافسًا سياسيًا، بل خطأ بشري يجب محوه.

وهكذا تتحول القبيلة إلى خندق،

والمدينة إلى هوية قتالية،

والسياسة إلى سوق مفتوح للثأر الجماعي.

وحين تصل المجتمعات إلى هذه المرحلة، يصبح الخطر الحقيقي ليس سقوط الدولة فقط، بل سقوط المعنى المشترك للحياة نفسها.

أخطر ما يحدث الآن ليس تقسيم الأرض وحده، بل تقسيم الوعي ذاته:

أن يبدأ السوداني في تخيل نجاته بعيدًا عن السودان، لا داخله.

ومع ذلك، وسط هذا الركام، تظل هناك حقيقة عنيدة:

لا أحد قادر على حكم السودان وحده،

ولا أحد قادر على إلغاء الآخرين بالكامل.

هذه البلاد أكبر من مشاريع الهيمنة،

وأعقد من أحلام السيطرة السريعة،

وأوسع من أي مركز يريد احتكار الهواء والقرار والتاريخ.

ولهذا، مهما طال الخراب، فإن السودان في النهاية لن يخرج إلا نحو صيغة جديدة:

دولة أقل غرورًا،

وأقل مركزية،

وأقل تقديسًا للحاكم والسلاح.

لكن الوصول إلى ذلك لن يحدث عبر الخطب الرنانة، ولا عبر البنادق، ولا عبر السياسي الذي يحفظ مفردات الديمقراطية أكثر مما يفهم المجتمع نفسه.

بل يبدأ يوم يدرك الجميع حقيقة بسيطة ومؤلمة:

أن السودان لن ينجو إذا استمرت السياسة باعتبارها معركة للغلبة، لا مسؤولية للبقاء.

فالحرية ليست بيانًا،

والعدالة ليست هاشتاق،

والسلام ليس صورة توقيع أمام الكاميرات.

هذه الأشياء تصبح حقيقية فقط عندما يشعر المواطن أن حياته ليست أرخص مادة في السوق السياسي.

وربما هنا تكمن السخرية الكبرى:

بعد كل هذا الدم،

وكل هذا الخراب،

وكل هذا الصراع على السلطة...

قد يكتشف السودانيون أن أعظم أحلامهم لم يكن مشروعًا مستحيلًا ولا نظرية معقدة،

بل مجرد وطن عادي.

المصور ساري عمر لـ«أفق جديد»:

العالم رأى حرب السودان كما هو يريد ليس كما هي في الواقع

حوار: رحاب فضل السيد

في مسرح النزاعات والحروب ومن قلب الفوضى التي تتناثر فيها الحقيقة وتتضارب الروايات، يصبح التوثيق أداة لحفظ الذاكرة وضرورة لا رفاهية ووسيلة لحماية الحقيقة من النسيان، حيث لا يكتفي بتسجيل لحظات العنف بل يتعداها لتأثير ذلك على تفاصيل الحياة اليومية التي يعيشها الناس، وفي وجوه الناجين المرعوبين وملامح المدينة التي اكتسحها القبح، ويظل المصور في هذا السياق وحده من يحمل هذه المسؤولية المزدوجة، إلا أن هذه المهمة تصبح في بعض الأحيان من المستحيلات، وينطوي التأريخ على لحظات مهمة يلفها النسيان ويُظلم الإنسان كما تُظلم المباني التي كانت شاهداً على المدينة. وفي هذه الزاوية من «أفق جديد» نقترب من تجربة المصور ساري عمر شاهداً بعدسته يوثق مصارعة المجتمعات لدورات الحروب والنزاعات.

من هو ساري المصور الصحفي، نشأته وتعليمه واهتماماته بالتصوير

نشأت كابن مغتربين متنقل بين أماكن مختلفة، أحمل شظايا من الطقوس السودانية والقصص والصمت، جعلت من التصوير الفوتوغرافي وسيلتي لجمع هذه الشظايا معاً، لا أُصوّر لحفظ الجمال فحسب، بل لأُكرّم الصمود، والمهمشين، ولأقاوم النسيان. أتنقل بين الممارسة الوثائقية والسردية، مُزاوجةً بين الملاحظة الدقيقة والتأمل الشعري. كل صورة هي دليل واستعارة في آنٍ واحد، وصدى الهجرة، تنبثق مشاريعي من التعاون، والثقة، والحوار مع المجتمعات التي تُصارع دورات الحرب، والمنفى، والعودة، أسعى إلى تجسيد بقاء الإنسان، لا لإظهار الفقدان فحسب. التصوير الفوتوغرافي بالنسبة لي، فعل سياسي وعاطفي إنه شهادة ضد العنف، وبادرة نحو التعافي و في كل صورة، أتساءل: كم مرة يجب أن تتكرر الذاكرة قبل أن تصبح جماعية؟ كيف يمكن للصور أن تربط بين الثقافات، وتُعلي من شأن البقاء، وتفتح المجال للحوار؟ فممارستي للتصوير محاولة مستمرة للإجابة على هذه الأسئلة.

لماذا اخترت توثيق الحروب والنزاعات؟

وجدت نفسي في هذا المجال بالصور التي صورتها، خاصة صورة التقطتها في العام 2013 لأطفال يقفون أمام منزلهم المنهار بسبب السيول في معسكر للنازحين في دارفور استُخدمت الصورة لاحقاً في حملة «مبادرة نفير». إلى جانب ذلك شح المصورين المهتمين بتوثيق القضايا الإنسانية، فضلاً عن ذلك

شهداء الحروب من كل الأطراف المقاتلة والأطباء والنساء اللائي عايشن الحرب والمباني التي كانت تشكل ملامح الخرطوم، جميعهم ظلموا في التوثيق خلال هذه الحروب

حاولت تغيير الزوايا المشوهة التي يبرزنا بها الأجانب في تصويرهم للإنسان السوداني.

حدثنا عن مشروعك حول التوثيق في زمن التغيير؟

هو مشروع الحياة، نظراً للتغيير المستمر في حياتنا اليومية، سوى كان تغيير سياسي أو ديمغرافي، أو في المدينة، وكنت خلال السنوات العشرة الأخيرة ألاحظ التغيير الظاهر في العاصمة الخرطوم من أنفجار سكاني وفوضى في الشوارع كانت بمثابة فوضى بصرية ظاهرة من خلال مشاهد وتغييرات مؤلمة حولت المدينة إلى قرية وكلها كانت دافع لتوثيق هذا التغيير لكن للأسف فقدت هذا الإرشيف بسبب الحرب.

ما أول مشهد حرب صورته وما الذي بقي عالقاً في ذهنك منه؟

صورت الحرب في دارفور وكردفان وكاودا وكادولقي لايوجد أبشع من تصوير الموت، ولا أنسى صورة التقطتها لـ«جمجمة طفل» دعستها برجلي عند نزولنا في الطريق من كبكابية إلى جبل مرة، أيضاً من الصور المؤلمة العالقة في الذاكرة الصورة التي التقطها المصور الجنوب إفريقي جيفن كارتر لطفل في جنوب السودان يصارع الحياة وحوله صقر ينتظر موته للقضاء عليه، رأيت هذه المناظر في دارفور وتساءلت هل يمكن أن يتكرر ذلك في السودان، لكن للأسف تكررت هذه المشاهد.

كيف تعرف أن هذه اللحظة يجب أن تُصوَّر؟

أحياناً كثيرة أتوقع اللقطة وانتظرها، فالتصوير يمنحك ملكة التوقع والتحليل الحركي للأشخاص، ومن الصور التي انتظرت تصويرها هي صورة رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك في كاودا عند لقائه بعبد العزيز الحلو، أنا فخور بإلتقاط هذه الصورة التي تداولتها كل وسائل الإعلام العالمي وعبّرت عن لحظة تأريخية مهمة لاتزال رمزيتها مؤثرة في السودان.

هل هناك صور التقطتها وندمت عليها؟

أنا فخور بكل صوري التي وثقتها

في اعتقادك ما الفئات التي تشعر أنها ظُلمت من التوثيق أثناء الحروب؟

الشهداء في المجموعات المتقاتلة، وتظل القوات المسلحة هي رمزية البلد وربما لحساسية الموقف لم يجد صغار الجنود الذين استشهدوا خلال هذه المعارك من يوثق لهم، أنا أرى أن هذه الفئة ظلمت في التوثيق ويجب أن يعرفهم الناس مع ضرورة إعادة النظر في كيفية التوثيق لهم باعتباره تأريخ يجب أن يُحكى ويوثق، هذا على الرغم من موقفي الرافض للحرب والداعي لوقفها، بجانب ذلك عدم التوثيق للأطباء والنساء الذين عايشوا الحرب، والمباني التي تمثل رمزية الخرطوم وأفقدتها ملامحها لم تجد من يوثق لها خلال هذه الحرب بسبب قيود التصوير أثناء الحرب وقلة التدريب على التصوير في مناطق النزاعات والحروب.

كيف يتعامل الناس مع الكاميرا في لحظات الخوف أو الفقد؟

أنا مثلاً عندما أمسك بالكاميرا للتصوير «مابسمع» وهذه خطورة بالنسبة لي في مسرح النزاعات

هل سبق أن وضعت الكاميرا جانباً لمساعدة شخص؟

عدد من المواقف أضطرتني لوضع الكاميرا وأساعد الناس وفي واحدة من المهمات تعطلت العربة وتفرغنا جميعاً للحفر وإخراج العربة، السودان ربّانا على مد يد المساعدة، لكن في مواقف النزاع أنا ملتزم بمهمتي في التصوير فقط حتى لا أحسب على طرف.

كيف أثرت مشاهد الحرب عليك شخصيًا ؟

آخر صورة التقطتها من الخرطوم قبل الحرب كانت لمطار الخرطوم، بانوراما نادي ضباط القوات المسلحة، وعندما شاهدت صور المطار بعد إندلاع الحرب أحسست بقبح الحرب لأنني كنت اراهن على جمال السودان والخرطوم.

كيف تختلف حرب السودان الدائرة الآن عن الحروب السابقة؟

شاهدت حروب في العالم ومناطق خاضت حروب، لكن لم أر مثل ماحدث في السودان، فهي دمار شامل للبيئة والأخلاق.

ما التفاصيل الصغيرة التي لم تلطقتها نشرات الأخبار؟

القنوات الإخبارية التي غطت الحرب في السودان لم تنقل الأخبار بل عكست رأيها الشخصي، غابت التغطيات ذات الطابع

التحقيقي حول تدمير المخزون الثقافي السوداني في المتاحف القومية، وإرشيف السودان بوزارة الثقافة. كلنا قصّرنا في التوثيق لحرب السودان.

بصفتك مصور هل تعتقد أن العالم رأى الحرب الحالية كما هي؟

العالم رأى حرب السودان كما هو يريد ليس كما هي واقع

ما الصورة التي تلخص لك معنى الحرب السودانية؟

صورة منزلي والمتحف القومي بالسودان.

التعليم تحت الخيام .. والسيـاحة في الفصـول

ملخص

تدهورت أوضاع التعليم في السودان بسبب الحرب والأزمات المستمرة، حيث يعاني الطلاب من تأخر الدراسة وضعف المناهج وتدهور أوضاع المعلمين. كما أثارت شائعات تعديل بعض المناهج قلقاً واسعاً بين التربويين وأولياء الأمور بسبب تأثيرها النفسي والتعليمي على التلاميذ.

برزت أزمة جديدة تمثلت في إخلاء مدرسة السرايا بمدينة دنقلا لاستخدامها ضمن فعالية سياحية، ما أجبر الطالبات على أداء امتحاناتهن داخل خيام تفتقر لأبسط مقومات البيئة التعليمية. وأثار القرار موجة غضب واسعة بين المعلمين والمواطنين الذين اعتبروه انتهاكاً لحرمة المؤسسات التعليمية.

أكدت لجنة المعلمين السودانيين أن مدرسة السرايا تمثل رمزاً تاريخياً وتعليمياً لتعليم البنات في الولاية الشمالية، وأن تحويلها لمتحف أو مقر للأنشطة السياحية يعد استخفافاً بحق الطالبات في التعليم الكريم. كما طالبت بوقف استخدام المدارس لأي أغراض غير تعليمية وإعادة تهيئة البيئة الدراسية بشكل عاجل.

ويرى مراقبون وخبراء تربويون أن ما حدث يعكس تراجع الاهتمام بقطاع التعليم خلال الحرب، خاصة بعد استخدام بعض المدارس سابقاً كثكنات أو لأغراض أخرى. وحذروا من أن استمرار هذه الممارسات يهدد مستقبل العملية التعليمية ويزيد من معاناة الطلاب الذين يحتاجون إلى الاستقرار والدعم أكثر من أي وقت مضى.

التعليم حق لا يساوم عليه، وكرامة الطالبات خط أحمر، ولا يمكن القبول بأي قرار ينتقص من حقهن في بيئة تعليمية آمنة وكريمة.”

افق جديد: ابتسام حسن

في وقت يفترض أن تنصرف فيه الجهود لإنقاذ العملية التعليمية من آثار الحرب والانهيار المتواصل، تتفاقم معاناة الطلاب والتلاميذ يوماً بعد آخر، وسط أزمات متلاحقة تضرب قطاع التعليم في البلاد. فبين تأخر العام الدراسي، وضعف المناهج، وتدهور أوضاع المعلمين.

برزت مؤخرا أزمة جديدة أثارت موجة واسعة من الغضب والاستنكار، بعد إخلاء مدرسة السرايا بمدينة دنقلا لصالح فعالية سياحية، في خطوة اعتبرها تربويون ومراقبون انتهاكاً صارخاً لحرمة المؤسسات التعليمية وحق الطلاب في بيئة دراسية آمنة وكريمة.

ويعتبر التلاميذ والطلاب من أكثر الفئات التي اكتوت بنار الحرب في البلاد التي دخلت عامها الرابع، حيث واجهوا العديد من المشكلات، أبرزها تأخر العام الدراسي، إلى جانب أزمات المناهج الدراسية التي ظلت، منذ فترة طويلة، محل انتقادات حادة من التربويين.

وأكد التربيون أن المناهج الحالية لا تهتم بترقية عقول الطلاب أو تطوير قدراتهم الذهنية، بل وُضعت – بحسب وصفهم – على أساس تخريج داعية إسلامي وفق سياسات الدولة، دون مراعاة لاحتياجات الطلاب الفكرية والمعرفية.

وفي الفترة الأخيرة، انتشرت شائعات حول تغيير منهج الصف السادس أساس والصف الثالث المتوسط، وهو ما اعتبره تربويون أمرا قد يؤثر سلباً على الحالة النفسية للتلاميذ.

كما أن قضية حقوق المعلمين والمطالبة بها أثر كبير على الطلاب والتلاميذ، بعد أن لجأ المعلمون إلى الإضراب للمطالبة بحقوقهم، في ظل مرتبات لا يتجاوز الحد الأدنى منها 12 ألف جنيهاً.

ولم يجف حبر المطالبة بالحقوق حتى برزت أزمة جديدة أثارت غضب المواطنين والطلاب والمعلمين، تمثلت في رفض واستنكار إخلاء مدرسة السرايا بمدينة دنقلا لصالح فعالية سياحية.

وتابع السودانيون بالولاية الشمالية ببالغ القلق والاستنكار إخلاء عدد من الفصول الدراسية ومكاتب المعلمات بمدرسة الشهيد كمال علي مختار الثانوية بنات (السرايا) بمدينة دنقلا، وتحويلها إلى متحف ضمن فعاليات «دنقلا عاصمة الثقافة»، الأمر الذي أدى إلى إجبار الطالبات على أداء امتحانات الشهادة السودانية داخل خيام تفتقر لأبسط مقومات البيئة التعليمية والإنسانية.

وأكدت لجنة المعلمين السودانيين أن ما حدث لا يمكن تبريره باعتباره إجراء إدارياً مؤقتا، واعتبرت أنه يمثل انتهاكًا صريحا لحق الطالبات في بيئة تعليمية آمنة وكريمة، واستخفافا بمكانة المؤسسات التعليمية ودورها المحوري في بناء المجتمع.

رمز تعليمي وتاريخي

تعد مدرسة السرايا مؤسسة تعليمية عريقة ورمزاً تاريخيا لنضال تعليم البنات في الولاية الشمالية، حيث يمثل أي مساس بها أو بوظيفتها التعليمية تعدياً على ذاكرة المجتمع وحقوق أجياله.

وأعلنت لجنة المعلمين رفضها القاطع لاستخدام المؤسسات التعليمية كمقار للفعاليات السياحية أو الثقافية تحت أي مبرر، كما أدانت بشدة إجبار الطالبات على أداء الامتحانات داخل خيام، لما في ذلك من انتهاك واضح لحقوقهن التعليمية والإنسانية.

وحمّلت اللجنة في بيان الجهات المسؤولة، وعلى رأسها وزارة التربية والتعليم والسلطات الولائية، المسؤولية الكاملة عن التداعيات النفسية والتعليمية التي ترتبت على هذا القرار.

وطالبت بالإيقاف الفوري لاستخدام المدرسة في أي أنشطة غير تعليمية، والعمل على إعادة تهيئة البيئة الدراسية بصورة عاجلة تضمن كرامة الطالبات والمعلمات.

و دعت وزارة السياحة والجهات المنظمة للفعاليات إلى اختيار مواقع بديلة لا تمس المؤسسات التعليمية، بما يحقق التوازن بين الأنشطة الثقافية وحق التعليم، مؤكدة أن

إجبار الطالبات على أداء امتحانات الشهادة السودانية داخل خيام تفتقر لأبسط مقومات البيئة التعليمية والإنسانية يمثل انتهاكاً واضحاً لحقوقهن.”

التنمية الحقيقية لا يمكن أن تتم على حساب التعليم، وأي مشروع ثقافي أو سياحي يفقد قيمته عندما يؤدي إلى إضعاف دور المدرسة أو إزاحتها عن وظيفتها الأساسية.”

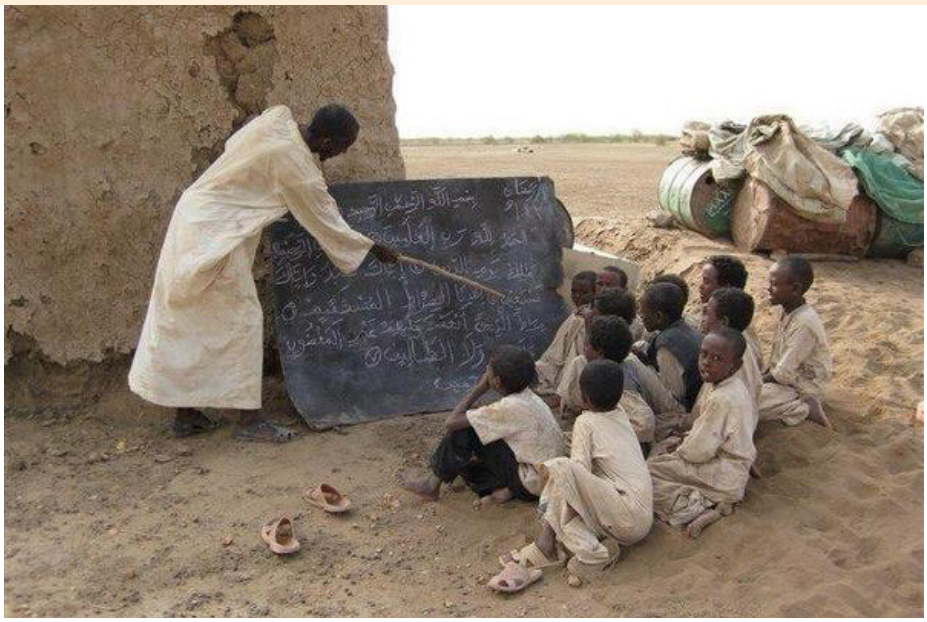

التنمية الحقيقية لا يمكن أن تتم على حساب التعليم، وأن أي مشروع ثقافي أو سياحي يفقد قيمته عندما يؤدي إلى إضعاف دور المدرسة أو إزاحتها عن وظيفتها الأساسية.

كما دعت اللجنة جماهير الولاية الشمالية والقوى المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني إلى الوقوف صفاً واحداً دفاعاً عن حق الطالبات في تعليم كريم وآمن، وصونا للمؤسسات التعليمية من العبث والقرارات غير المدروسة.، مؤكدة « أن التعليم حق لا يساوم عليه، وان كرامة الطالبات خط أحمر.»

إخلاء المدرسة .. أمر بالغ الخطورة

اعتبر مراقبون قرار إخلاء مدرسة السرايا بمدينة دنقلا، تمهيدا لاستخدامها في فعالية سياحية، بأنه أمر بالغ الخطورة وانتهاك صريح لإحدى المؤسسات التعليمية العريقة، مؤكدين أن مثل هذه الخطوة تمثل امتداداً لسلسلة من الانتهاكات التي طالت المؤسسات التعليمية خلال فترة الحرب.

وأشار المراقبون إلى أن عدداً من المدارس تعرضت سابقاً لتحويلها إلى ثكنات عسكرية أو لاستخدامات أخرى غير تعليمية، الأمر الذي يستوجب « وقفة حازمة ضد هذه التجاوزات، حماية لحرمة المؤسسات التعليمية وضماناً لاستمرار العملية التعليمية بصورة طبيعية» على حد قولهم.

واعتبروا أنه من المؤسف أن تصدر مثل هذه الممارسات من جهات يفترض أن تكون مسؤولة عن حماية التعليم وتهيئة بيئة مناسبة للطلاب، لا العكس، متسائلين عن أولوية التعليم مقارنة بالأنشطة السياحية، وكيف يحرم الطلاب من حقهم في أداء امتحاناتهم داخل فصولهم، بينما يضطرون لأدائها في العراء وفق ما ورد في بعض التقارير.

ووصف المراقبون ما يحدث بأنه مؤشر مقلق على ضعف الحساسية تجاه قطاع التعليم، في وقت يتطلب فيه الوضع مزيدا من الاهتمام بصون المؤسسات التعليمية وعدم إخراجها عن الغرض الذي أُنشئت من أجله.

من جانبها، دعت الخبيرة التربوية درية محمد بابكر جميع فئات المجتمع إلى التصدي لما وصفتها بالممارسات غير المسؤولة، قالت لـ»أفق جديد» إنها باتت تهدد بنية المدارس وتضعف مؤسسات التعليم في البلاد.

بدوره اعتبر مدير مكتب الإدارة التربوية، الإمام عبد الباقي الإمام، أن الخطوة تمثل تصرفا غير مقبول، مؤكدا أن المؤسسات التربوية لا يجوز استخدامها أو استغلالها لأي نشاط خارج الغرض الذي أُنشئت من أجله، وهو التعليم دون سواه.

وقال لـ»أفق جيد» إن إدارة التعليم، مهما كانت الظروف، تعد شريكا في هذا السلوك الذي لم يراع حرمة المؤسسة التعليمية، ولا الوضع النفسي للطلاب الذين كانوا يتهيأون لاستقبال عام دراسي مستقر، واستكمال دروسهم في بيئة محفزة ومناسبة للتحصيل الأكاديمي.

أحداث مدرسة السرايا لا يمكن اعتباره إجراءً إدارياً مؤقتاً، بل هو استخفاف بحرمة المؤسسات التعليمية ودورها المحوري في بناء المجتمع.”

السودان في عامه الرابع من الحرب.. حين ينزف الشعب ويتجول القادة

طارق فرح

ملخص

دخل السودان عامه الرابع من الحرب في ظل أزمة إنسانية متفاقمة، حيث يعيش ملايين المواطنين بين النزوح واللجوء، بينما تتدهور الخدمات الأساسية بشكل حاد، خصوصاً في قطاعي الصحة والتعليم، مع اتساع رقعة الجوع وانهيار سبل الحياة اليومية.

يصف الكاتب المشهد بأنه تحول إلى واحدة من أكبر الكوارث الإنسانية عالمياً، في وقت تتزايد فيه الدعوات لفتح ممرات إنسانية آمنة وضمان وصول الإغاثة، باعتبار ذلك ضرورة عاجلة لإنقاذ الأرواح وليس مجرد مطلب سياسي.

ينتقد أداء القيادات السياسية، معتبراً أن تحركاتها الخارجية وظهورها الإعلامي لا تعكس حجم الأزمة داخل البلاد، وأن ذلك يعمّق الفجوة بين معاناة المواطنين وواقع السلطة، في ظل غياب حلول جذرية لوقف الحرب.

يخلص الكاتب إلى أن استمرار الصراع لن ينتج منتصراً، بل يضاعف الانهيار، داعياً إلى موقف وطني موحد يضع وقف الحرب وفتح المسار الإنساني والمدني كأولوية قصوى لإنقاذ ما تبقى من البلاد.

السودان اليوم لا يعيش مجرد حرب عسكرية، بل يواجه حالة استنزاف كامل لإنسانه وكرامته ومستقبله. يدخل العام الرابع من هذه المحرقة العبثية، وملايين السودانيين لا يزالون يقتاتون الصبر في مخيمات النزوح أو يبحثون عن الأمان في منافي اللجوء، بينما جيلٌ كامل من الطلاب يرى مستقبله يتبخر، والمرضى يصارعون الموت وسط انهيار شبه كامل للنظام الصحي وغياب مخجل للدولة عن أبسط واجباتها.

ولم تعد مأساة السودان مجرد أزمةٍ سياسية أو صراع عسكري، بل تحولت إلى واحدة من أكبر الكوارث الإنسانية في العالم اليوم، في ظل اتساع رقعة النزوح والجوع وانهيار الخدمات الأساسية. ملايين السودانيين باتوا يعتمدون على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة، بينما لا تزال كثير من المناطق تعاني من صعوبة وصول الإغاثة بسبب استمرار القتال وتعقيدات المشهد الأمني. ولذلك فإن فتح الممرات الإنسانية الآمنة وضمان دخول المساعدات دون عوائق لم يعد مطلباً سياسياً فحسب، بل واجباً أخلاقياً وإنسانياً عاجلاً لإنقاذ الأرواح.

الأكثر إيلاماً هو ذلك المشهد السريالي الذي يراقبه المواطن يومياً؛ مشهدٌ سياسي منفصل تماماً عن أنين الأرض. رأس الدولة في رحلات مكوكية لا تُشرح أهدافها ولا تُعلن نتائجها، كأنما الدبلوماسية أصبحت غايةً في حد ذاتها لا وسيلةً لإنهاء المعاناة.

وفي المقابل، نرى رئيس مجلس الوزراء وطاقمه، بدلاً من أن يكون في قلب الأزمة بحثاً عن حلول حقيقية، ينتقل بين لقاء بابا الفاتيكان والجولات الأكاديمية في بريطانيا، وكأن منصب "رئيس الوزراء" تحوّل إلى مساحةٍ للظهور السياسي لا إلى مسؤولية تاريخية تقتضي الانحياز لمعاناة الناس والعمل العاجل لإيقاف الحرب. فالأوطان في زمن الانهيارات لا تُنقذ بالندوات والمحاضرات، بل بالقرارات الشجاعة والمواقف الواضحة والوجود الحقيقي وسط الناس، فضلاً عن أن منصب رئيس الوزراء أكبر من أن يُختزل في زيارات جامعية، حتى وإن كانت لأكسفورد أو كامبريدج.

أما حاكم إقليم دارفور الذي يئن تحت وطأة الحرب، فيظهر في مشاهد عبثية و استعراض ينم عن انفصال ذهني وأخلاقي صادم؛وهو يتجول في أسواق الجلاليب مع ضيوف أجانب وفي سوق أمدرمان كأن البلاد تعيش ربيعاً من الرخاء لا خريفاً من الدم والدمار.

هذه الفجوة بين بؤس الواقع وترف التحرك السياسي ترسل رسالةً قاسية للشعب السوداني: أنتم في وادٍ، ومن يديرون المشهد في وادٍ آخر. فالمواطن السوداني اليوم لا يريد استعراضات سياسية، ولا صوراً في القصور، ولا مواكب وخطباً جوفاء، بل يريد دولةً تشعر به، ومسؤولاً يضع إنهاء الحرب فوق التكيف معها، ويضع التفاوض فوق المكابرة، لأن قيمة السلطة الحقيقية لا تُقاس بعدد السفريات ولا ببريق الخطابات، بل بقدرتها على حماية الإنسان وإنقاذ ما تبقى من الوطن.

وفي ظل استمرار الحرب واتساع رقعتها، أصبح المشهد السوداني أكثر تعقيداً وتشابكاً من أي وقتٍ مضى؛ سياسياً وعسكرياً وإنسانياً. فكل يومٍ إضافي من القتال لا يعني فقط مزيداً من الضحايا والدمار، بل يعني أيضاً تعقيد فرص الحل وإطالة معاناة الناس وتعميق الانقسامات داخل المجتمع والدولة. ولهذا فإن الحكمة الوطنية والأخلاقية تقتضي اليوم تغليب صوت العقل والحوار، وتقديم مصلحة الوطن والإنسان السوداني على أي حسابات سياسية أو عسكرية ضيقة، لأن استمرار الحرب لن يصنع منتصراً حقيقياً، بل سيترك وطناً منهكاً وشعباً يدفع الثمن وحده.

إن أي حرب مهما طال أمدها مصيرها في النهاية إلى طاولة التفاوض، فبأي حق يُؤجل هذا المصير وتُحرق في سبيله سنواتٌ أخرى من عمر الوطن؟

وعليه، فإن المسؤولية تقع اليوم على عاتق الجميع؛ من قوى مدنية، ومثقفين، ونخب وطنية. كما أن المسؤولية الوطنية تفرض على القوى المدنية والوطنية أن تتحرك بوتيرةٍ أسرع وأكثر تأثيراً، وأن تتجاوز حالة التشتت والخلافات الثانوية، لأن حجم الكارثة لم يعد يحتمل البطء أو الحسابات الضيقة. المطلوب اليوم موقفٌ مدني موحد وضاغط باتجاه وقف إطلاق النار، وفتح الممرات الإنسانية، وإعادة المسار المدني الديمقراطي بعيداً عن الاصطفافات الضيقة والمكاسب المؤقتة.

فالتاريخ لن يرحم من آثر الصمت، أو من قدّم صورته الشخصية ومصلحته الحزبية على أنقاض البيوت المهدمة.

السودان يستحق أكثر من هذا الخراب، والشعب الذي ضرب أروع الأمثلة في الصبر والكرامة يستحق قيادةً ترى فيه غايتها لا مجرد وسيلة للبقاء في المشهد. ويبقى الأمل قائماً بأن يعلو صوت العقل على صوت الرصاص، قبل أن تبتلع المنافي والحروب ما تبقى أجيال

المدنية خيار الشعب: بين واقعية الشراكة وحتمية الدولة المدنية

(رد هادئ على طرح مولانا سيف الدولة حمدنالله)

عبده الحاج

ملخص

ناقش المقال طرح سيف الدولة حمدنا الله القائل بصعوبة تحقيق التغيير في السودان دون شراكة مع المؤسسة العسكرية، مع احترام الكاتب لمكانته الوطنية. ويرى أن هذا الطرح يستند إلى واقع معقد تعيشه البلاد من حرب وانتشار للسلاح وضعف القوى المدنية، ما يجعل فكرة الشراكة تبدو للبعض خيارًا سياسيًا واقعيًا لتجنب الانهيار.

يؤكد الكاتب أن الحلول الواقعية قصيرة المدى قد تعيد إنتاج الأزمة نفسها، موضحًا أن هيمنة العسكر على السياسة ليست قدرًا طبيعيًا، بل نتيجة لمسار طويل ساهمت فيه الحركة الإسلامية عبر عسكرة الدولة وتفريخ المليشيات. ويرى أن منح السلاح شرعية سياسية يفتح الباب أمام كل جماعة مسلحة للمطالبة بالسلطة، مما يحول السياسة إلى صراع بين البنادق بدل البرامج الوطنية.

يشدد على أن الدولة المدنية لا تعني إقصاء العسكريين كمواطنين، بل إنهاء هيمنة العسكريين الموجودين في الخدمة على القرار السياسي. ويعتبر أن التجارب السودانية أثبتت فشل الشراكات غير المتوازنة، التي غالبًا ما تنتهي بإضعاف القوى المدنية والانقلاب عليها، لذلك فإن بناء حكومة مدنية كاملة الصلاحيات يبقى شرطًا أساسيًا لتحقيق الاستقرار والديمقراطية.

يطرح الكاتب بديلاً يقوم على وقف الحرب، وإصلاح القطاع الأمني تحت سلطة مدنية، وإعادة بناء جيش قومي مهني بعيد عن السياسة. كما يدعو للاستفادة من خبرات الضباط المتقاعدين في ملفات نزع السلاح وإعادة الدمج، مع دعم إقليمي ودولي يساند التحول المدني دون فرض وصاية خارجية، وصولًا إلى دولة تحكمها المؤسسات والقانون لا موازين القوة العسكرية.

في لقاءٍ أُجري معه مؤخراً، طرح سيف الدولة حمدنا الله (وهو شخصية وطنية وقامة قانونية وأحد الرموز المرتبطة بوجدان الثورة السودانية) رؤية مفادها أن التغيير في السودان يبدو بالغ الصعوبة دون شراكة مع المؤسسة العسكرية. وهذه الرؤية تستحق التأمل والنقاش الموضوعي؛ فاختلاف الرؤى مع قامة بحجمه لا ينتقص من مكانته أو من التقدير الواجب له، بل يفتح باباً لحوار وطني تشتد الحاجة إليه اليوم.

ولا يمكن إنكار أن دعاة هذا الطرح يستندون إلى واقع شديد التعقيد؛ فالدولة منهكة، والسلاح منتشر، وموازين القوة مختلة، بينما تبدو القوى المدنية مشتتة، ومتشاكسه، وضعيفة التنظيم. ولذلك تبدو فكرة (الشراكة) للبعض أقرب إلى الواقعية السياسية منها إلى القناعة المبدئية.

لكن التغيير الحقيقي لا يعني دائماً اختيار الطريق الأسهل أو الأقصر، وإنما اختيار الطريق الأسلم والأكثر قدرة على بناء مستقبل مستقر. فالرؤية الاستراتيجية لا تكتفي بالتعامل مع الواقع كما هو، سواء كان هذا الواقع نتيجة تطور طبيعي أو صناعة سياسية مقصودة، وإنما تستصحب أيضاً دروس الماضي، والغاية المستقبلية التي نريد الوصول إليها. والسؤال الذي يجب أن يُطرح ليس فقط: كيف نوقف الانهيار الآن؟ بل أيضاً: أي دولة نريد أن نبنيها بعد توقف الحرب؟ وهل نعالج الأزمة بطريقة تمنع تكرارها، أم نعيد إنتاج أسبابها تحت عناوين جديدة؟

لكن المشكلة أن كثيراً من الحلول التي تبدو واقعية على المدى القصير تتحول، مع الوقت، إلى إعادة إنتاج للأزمة نفسها.

ففي تقديري، إن الأزمة السودانية الحالية، وحالة (حتمية الوصاية العسكرية)، ليست قدراً طبيعياً، وإنما نتيجة لمسار طويل ساهم

المشروع السياسي للإخوان المسلمين (بمختلف مسمياتهم) خلاله، بصورة مباشرة وغير مباشرة، في إعادة هندسة الدولة والمجتمع عبر تفريخ المليشيات وخلق مراكز قوى مسلحة موازية وربط النفوذ السياسي بأدوات العنف.

وقد ظل هذا المشروع يسعى إلى فرض (أرض المعركة) وطبيعتها بما يضمن له فرص البقاء والاستمرارية. وكانت النتيجة النهائية ترسيخ فكرة أن السودان لا يمكن أن يُحكم إلا تحت وصاية من يحملون السلاح، وأصبح الجيش مختطفاً لصالح مشروع سياسي وتنظيمي، ولم يعد معبراً بصورة كاملة عن قومية الدولة السودانية وتنوعها، ومن هنا تكمن خطورة طرح (الشراكة مع العسكر) باعتباره مساراً دائماً أو إجبارياً للتغيير.

فالمشكلة لا تتمثل فقط في منح العسكريين مقاعد داخل السلطة، بل في تحويل السلاح نفسه إلى مصدر للشرعية السياسية. فإذا أصبح امتلاك القوة العسكرية سبباً للمشاركة في الحكم، فإننا نفتح الباب أمام كل مليشيا أو جماعة مسلحة للمطالبة بنصيبها في السلطة باعتبارها (أمراً واقعاً)، وهكذا تتحول الدولة إلى رهينة لمنطق القوة، لا لمنطق التفويض الشعبي، وتتحول السياسة إلى تفاوض بين البنادق، لا بين البرامج والرؤى الوطنية.

إن القبول بالشراكة مع حملة السلاح يشرعن عملياً (فيتو البندقية)، ويجعل أي حكومة مدنية رهينة لاحتمال الابتزاز أو الانقلاب متى ما تعارضت قراراتها مع مصالح مراكز القوة العسكرية. كما أن استمرار القيادات العسكرية داخل السلطة السياسية يعني عملياً استمرار هيمنة المؤسسات العسكرية والأمنية على قطاعات واسعة من الاقتصاد خارج ولاية الدولة ووزارة المالية، وهو ما يُفقد أي حكومة مدنية قدرتها الحقيقية على الإصلاح والتنمية وتقديم الخدمات.

إن استمرار النظر إلى حملة السلاح باعتبارهم أصحاب حق تلقائي في السلطة، في ظل هذا العدد الهائل من المليشيات والتكوينات المسلحة المتباينة، لا يؤدي إلا إلى تقنين الصراع المسلح وتحويله إلى وسيلة مشروعة للصعود السياسي. وهذا من أخطر ما يمكن أن تواجهه أي دولة؛ لأنه ينقل المجتمع من ساحة التنافس السلمي بين الأفكار والبرامج إلى ساحة التنافس بين أدوات العنف. والصراع المسلح، مهما كانت شعاراته، يظل صراعاً باهظ الثمن يدفع ثمنه المدنيون والدولة ومستقبل الأجيال، بينما يظل صراع الأفكار، مهما اشتد، أقل كلفة وأكثر قابلية للحل والتطور. ولذلك فإن التخلص من شرعنة السياسة المسلحة لم يعد ترفاً فكرياً، بل ضرورة وطنية عاجلة قبل أن يصبح السلاح هو اللغة الوحيدة المتبقية في المجال العام.

وفوق ذلك، فإن أي شراكة مختلة، ستؤدي بصورة أو بأخرى، إلى تعطيل مشاريع العدالة الانتقالية والمحاسبة، وإلى إطالة عمر ظاهرة تعدد الجيوش، لأن بقاء القيادات العسكرية في السلطة السياسية يرتبط، في نهاية المطاف، باستمرار احتكار أدوات العنف.

لقد أثبتت التجربة السودانية مراراً أن الشراكات غير المتوازنة لا تنتهي غالباً بتقوية المدنيين، بل بإضعافهم، ثم ابتلاعهم، والانقلاب عليهم، ولهذا فإن الإصرار على قيام حكومة مدنية كاملة الصلاحيات، ليس ترفاً سياسياً، أو شعاراً عاطفياً، بل شرطاً ضرورياً لبناء دولة حديثة مستقرة. وهذا لا يعني إطلاقاً أن من كان عسكرياً لا يصلح لتولي المناصب العامة، فالعسكري، كغيره من المواطنين، من حقه أن ينخرط في السياسة وأن يترشح ويتولى أي منصب إذا اختاره الشعب، لكن ذلك يفترض أولاً خروجه الكامل من المؤسسة العسكرية وتخليه عن سلطة السلاح والنفوذ المرتبط بها، فلا يجوز الجمع بين (السلطة التنفيذية) و(الوظيفة العسكرية) في الوقت نفسه، تماماً كما لا يجوز للقاضي أن يمارس السياسة وهو على منصة القضاء، أو للموظف العام أن يستخدم سلطته الوظيفية لخدمة مشروع سياسي.

الهدف إذن ليس إقصاء العسكريين السابقين، وإنما إنهاء هيمنة العسكريين الموجودين في الخدمة على القرار السياسي، سواء جاءت تلك الهيمنة عبر الانقلابات المباشرة، أو عبر شراكات غير متوازنة، أو من خلال واجهات مدنية لا تملك القرار الحقيقي. ورغم قتامة المشهد، فإن ثورة ديسمبر قدمت دليلاً واضحاً على أن الوعي الشعبي السوداني تجاوز هذه المعادلة القديمة، فالشباب الذين خرجوا يهتفون:

(حرية، سلام، وعدالة... مدنية خيار الشعب)، لم يتراجعوا عن هذا المبدأ رغم القتل والحرب والانكسارات. وما يزال قطاع واسع منهم يؤمن بأن الخروج الحقيقي من الأزمة السودانية لا يكون بإعادة إنتاج الشراكات القديمة، وإنما ببناء دولة مدنية حقيقية تقوم على المؤسسات والقانون الدستوري والمواطنة.

لكن هنا يبرز السؤال الأهم:

إذا رفضنا الشراكة السياسية مع العسكر، فما

هو البديل الواقعي للتعامل مع تعدد الجيوش وانتشار السلاح؟

الإجابة تبدأ بالتفريق بين أمرين مختلفين تماماً:

رفض الشراكة السياسية مع حملة السلاح لا يعني تجاهل الواقع الأمني، بل يعني التعامل معه باعتباره ملفاً مهنياً يخضع لسلطة مدنية، لا حقاً سياسياً دائماً لمن يملكون القوة.

فالمخرج العملي من الأزمة لا يكون بالشعارات وحدها، وإنما عبر مشروع وطني متدرج لإعادة بناء الدولة ومؤسساتها الأمنية والعسكرية، ويبدأ ذلك أولاً بوقف إطلاق نار حقيقي وملزم، وحماية المدنيين، وفتح الممرات الإنسانية، ثم إنشاء عملية شاملة لإصلاح القطاع الأمني والعسكري تحت سلطة مدنية انتقالية ذات شرعية واسعة.

كما يجب إعادة المؤسسة العسكرية إلى موقعها الطبيعي كمؤسسة مهنية وطنية غير منخرطة في السلطة السياسية المباشرة، بحيث تصبح القرارات السيادية والعسكرية خاضعة بالكامل لسلطة مدنية منتخبة أو مفوضة شعبياً. كما أن من الضروري إعادة تصحيح النظرة إلى الجيش نفسه، فالمؤسسة العسكرية، في الدولة الحديثة، ليست كياناً فوق الدولة ولا شريكاً دائماً في حكمها، وإنما واحدة من مؤسساتها المهنية، مثل القضاء والخدمة المدنية والشرطة وسائر أجهزة الدولة، لها وظائف محددة تتعلق بحماية الحدود والأمن القومي، لكنها لا تمتلك تفويضاً سياسياً للحكم أو الوصاية على المجتمع. إن الخلط بين وظيفة الجيش ودور السلطة السياسية هو أحد أهم أسباب عدم الاستقرار في السودان منذ الاستقلال. فالدولة الحديثة لا تُبنى على توازن البنادق، وإنما على احتكار الدولة وحدها للعنف المشروع تحت سلطة مدنية خاضعة للمحاسبة.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية الاستفادة من الكفاءات الوطنية ذات الخلفية العسكرية، خاصة الضباط وضباط الصف والجنود المتقاعدين الذين يمتلكون خبرات مهنية حقيقية في إعادة بناء المؤسسات النظامية، ومن هنا تأتي أهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به الإخوة في القيادة المركزية العليا لضباط وضباط صف وجنود متقاعدي الجيش والشرطة والأمن، بما يمتلكونه من خبرة تخصصية ورؤية علمية، وعملية في ملفات شديدة التعقيد، مثل ملفات جمع السلاح، وإنهاء تعدد الجيوش، وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، والتخلص من المتفجرات ومخلفات الحرب، وإعادة تأسيس قوات مسلحة قومية ومهنية بعقيدة جديدة تحمي الدستور والحدود، لا السلطة السياسية.

وهؤلاء لا يطرحون أنفسهم كبديل عسكري جديد، وإنما كخبراء وطنيين (مدنيين، بخلفية عسكرية) يمكن أن يساعدوا دولتهم المدنية في بناء مؤسسة عسكرية حديثة، مهنية، قومية، وخاضعة للدستور وقوانينه. وفي الوقت نفسه، فإن أي عملية إصلاح حقيقية لا يمكن أن تقوم على عقلية الانتقام أو الإقصاء الجماعي، بل على العدالة وسيادة القانون. فنجاح التحول المدني يتطلب تقديم ضمانات للمؤسسة العسكرية النظامية بأنها ستكون جزءاً من الدولة الجديدة كمؤسسة وطنية مهنية، لا هدفاً للتصفية السياسية أو التفكيك الانتقامي.

أما الدور الإقليمي والدولي، فيجب أن يكون داعماً لا وصياً، وذلك عبر وقف تدفق السلاح، ودعم جهود وقف الحرب، وتمويل برامج إعادة الإعمار وإعادة الدمج، ومساندة التحول المدني دون فرض أجندات خارجية أو إعادة إنتاج موازين القوة المسلحة داخل الدولة السودانية.

لقد جرّب السودان طويلاً دولة السيطرة والوصاية وأنصاف الحلول، ولم يحصد سوى الانقلابات والحروب والانقسامات والانهيار، وربما آن الأوان لتجربة الطريق الآخر... طريق الثقة في المكونات المدنية، وبناء دولة المؤسسات والقانون، والجيش القومي المهني الذي يحمي الوطن... ولا يحكمه.

ولسنا حريصين على أن يموت الشباب من أجل حلم الدولة المدنية، بل حريصون كل الحرص على أن يعيشوا ليبنوا هذه الدولة... وينعموا بها، فالقضية ليست تمجيد التضحية من أجل التضحية، وإنما إنهاء الحلقة التاريخية التي ظلت تستهلك دماء السودانيين جيلاً بعد جيل دون أن تمنحهم دولة مستقرة وعادلة. إن الهدف الحقيقي لأي مشروع وطني مسؤول هو حماية الحياة، وبناء وطن لا يُطلب فيه من كل جيل جديد أن يدفع ثمن الحرية من دمه مرة أخرى.

قد يرى مولانا سيف الدولة في طرحه واقعية سياسية تفرضها موازين القوة الحالية، وقد أكون في هذا المقال أكثر تمسكاً بما (ينبغي أن يكون) لا بما (هو كائن)، لكن المؤكد أن هذا النقاش، مهما اختلفت فيه الآراء، يجب أن يبقى نقاشاً وطنياً محترماً من أجل بناء سودان تحكمه المؤسسات، لا البنادق.

البرهان.. ماذا يريد الجنرال؟

إبراهيم هباني

ملخص

يرى المقال أن عبد الفتاح البرهان يحاول في الفترة الأخيرة إعادة تقديم نفسه بصورة جديدة، ليس فقط كقائد عسكري، بل كشخصية شعبية وسياسية قريبة من الناس. لذلك ظهر في مشاهد بسيطة وسط الأسواق والمواطنين، كما عمل على استقطاب شخصيات ومنشقين عن قوات الدعم السريع ليظهر كقائد قادر على جمع الحلفاء حوله.

يذكّر الكاتب بأن البرهان هو من أنهى الانتقال المدني بانقلاب 25 أكتوبر 2021، وهو ما أدخل السودان في أزمات متتالية انتهت بحرب مدمرة بين الجيش والدعم السريع. وبدلاً من استعادة الاستقرار أو بناء دولة قوية، تفاقمت الانقسامات وتدهورت الأوضاع السياسية والاقتصادية والإنسانية.

يوضح أن البرهان يرفع شعار إنهاء الميليشيات واستعادة الدولة، لكنه في الواقع يعتمد على ضم مجموعات وقوى مسلحة جديدة إلى معسكره. وهذا يمنحه مكاسب عسكرية وسياسية مؤقتة، لكنه يخلق في المقابل مراكز قوة متعددة قد تعقّد مستقبلاً فكرة بناء جيش موحد ودولة مستقرة.

وفي النهاية، يخلص الكاتب إلى أن هدف البرهان الأساسي هو ضمان بقائه لاعباً رئيسياً في أي تسوية سياسية قادمة، وإقناع الجميع بأنه لا يمكن تجاوزه. لكن المقال يؤكد أن السودان لا يحتاج إلى تحسين الصور السياسية أو الاستعراضات الإعلامية، بل إلى مشروع حقيقي ينهي الحرب ويعيد بناء الدولة على أسس مدنية مستقرة

ظهر الفريق أول عبد الفتاح البرهان في الأسابيع الأخيرة في مشاهد بدت للوهلة الأولى عفوية وبسيطة. احتسى العردیب في أحد الأسواق الشعبية، أقلّ طلابا في صندوق سيارة «دبل كابين»، استقبل النور قبة بعد انشقاقه عن قوات الدعم السريع، ثم برزت وجوه من خارج المجال العسكري، بينها الفنانة شهد أزهري، في مشهد التعبئة المساندة للجيش. وبالتوازي مع ذلك، واصل الرجل زياراته غير المعلنة ولقاءاته البعيدة عن الأضواء، في وقت تتزايد فيه المؤشرات على تحركات سياسية لإعادة ترتيب المشهد السوداني.

هذه الصور لا يمكن قراءتها باعتبارها تفاصيل متفرقة أو مصادفات بروتوكولية. إنها تكشف عن جهد واضح لإعادة تسويق البرهان، ليس بوصفه قائداً عسكرياً فحسب، بل باعتباره الرجل الذي يريد أن يبدو في هيئة القائد الشعبي، والسياسي البراغماتي، وصاحب القدرة على جمع المنشقين والحلفاء تحت مظلة واحدة.

في 25 أكتوبر 2021، أطاح البرهان بالحكومة الانتقالية التي كان يرأسها عبد الله حمدوك، منهياً الشراكة الهشة بين المدنيين والعسكريين، وقاطعاً الطريق أمام عملية انتقال سياسي كانت، رغم عثراتها، تمثل الأمل الأخير في إخراج السودان من إرث الانقلابات والحروب.

ومنذ ذلك اليوم، لم ينتقل السودان من أزمة إلى استقرار، بل من أزمة إلى أزمة أكبر. تفككت مؤسسات الدولة، وتعمقت العزلة الدولية، ثم انفجرت الحرب بين شريكي الانقلاب، البرهان ومحمد حمدان دقلو، فتحول الصراع على السلطة إلى كارثة وطنية دفعت ثمنها ملايين الأسر السودانية.

عندما اندلعت الحرب، قدم البرهان نفسه قائداً لمعركة قال إنها تهدف إلى استعادة الدولة وإنهاء ظاهرة الميليشيات. وبعد أكثر من ثلاثة أعوام على انقلابه، وأكثر من ثلاثة أعوام من إدارة البلاد بمنطق القوة، يبدو المشهد مختلفاً تماماً. فبدلاً من جيش موحد يحتكر السلاح، تتكاثر حوله التشكيلات المسلحة، ويزداد عدد القادة الذين ينضمون إليه بشروطهم الخاصة، بينما تتوسع شبكة الولاءات المؤقتة التي يصعب تصور بقائها تحت قيادة مركزية واحدة.

استقبال النور قبة قدم للرأي العام باعتباره نصراً سياسياً وعسكرياً. لكن ما رشح لاحقاً أظهر أن الرجل لم يصل منفرداً، بل ومعه قوة أكبر من المتوقع، وأنه تمسك بوضع مستقل لقواته ورفض دمجها الفوري في الجيش. وبعده ظهر علي رزق الله «السافنا»، في حلقة أخرى من مسلسل الانشقاقات التي تبدو في ظاهرها مكاسب للبرهان، لكنها في جوهرها تضيف مراكز قوة جديدة إلى معسكر مزدحم أصلا بالتوازنات الحساسة والحسابات المتعارضة.

في السياق، يصبح من الصعب تجاهل المفارقة الأساسية في خطاب البرهان. الرجل الذي أعلن الحرب بإسم استعادة الدولة، يجد نفسه مضطراً إلى توسيع دائرة القوى المسلحة المحيطة به. وكلما أعلن عن انشقاق جديد، بدا وكأنه يحقق مكسباً تكتيكياً، لكنه في الوقت نفسه يؤجل الأسئلة الأصعب المتعلقة بكيفية بناء مؤسسة عسكرية موحدة في المستقبل.

أما مشاهد العردیب والقهوة والتنقل وسط الأسواق، فهي ليست بلا دلالة. البرهان يدرك أن الحرب استنزفت الجميع، وأن صور الجنرال في الميدان لم تعد تكفي وحدها لإقناع السودانيين أو طمأنة الخارج. ولذلك يسعى إلى بناء صورة جديدة: قائد بسيط قريب من الناس، قادر على كسب الحلفاء، ومستعد للانتقال من لغة الحرب إلى لغة التسويات إذا اقتضت الضرورة.

غير أن الصورة، مهما كانت متقنة، لا تستطيع إخفاء التناقضات. فالقائد الذي أطاح بالانتقال المدني باسم «تصحيح المسار» يقود اليوم بلداً أكثر انقساماً وفقراً ودمارا. والرجل الذي أعلن الحرب لإنهاء الميليشيات يضيف إلى معسكره في كل مرة قوة جديدة لها حساباتها وشروطها الخاصة. والسياسي الذي يظهر بثقة أمام الكاميرات يتحرك في الوقت ذاته في مسار يدرك فيه أن الحرب لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية.

ماذا يريد البرهان إذن؟ يريد، على الأرجح، أن يضمن بقاءه في قلب المعادلة السودانية. يريد أن يدخل أي تسوية مقبلة وهو ممسك بأكبر عدد من الأوراق. ويريد أن يقنع الجميع بأنه، رغم كل ما جرى، لا يزال الرجل الذي لا يمكن تجاوزه.

هذا هدف مفهوم في عالم السياسة، لكنه لا يكفي لإنقاذ بلد أنهكته الحرب. فالسودان لا يحتاج إلى مزيد من الصور المحكمة الإخراج، ولا إلى حفلات استقبال للمنشقين، ولا إلى استعراضات شعبية محسوبة بعناية. ما يحتاجه هو مشروع واضح يضع نهاية للحرب، ويعيد بناء الدولة، ويعيد للسودانيين حقهم في وطن لا تحكمه البنادق ولا تحدده الصور.

إثيوبيا والولايات المتحدة ومكافحة الإرهاب في القرن الأفريقي

ملخص

يتناول المقال التحول في استراتيجية الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب، حيث تنتقل من التركيز التقليدي على التطرف الجهادي إلى توسيع مفهوم التهديد ليشمل عصابات المخدرات وبعض الجماعات العنيفة الأخرى. كما يوضح أن هذا التحول يعكس رؤية أكثر "براغماتية" تقوم على تقليص التدخل العسكري المباشر والاعتماد على الشركاء الإقليميين.

يبرز القرن الأفريقي كمنطقة محورية بسبب موقعه الاستراتيجي واضطراباته المتزايدة، مثل أزمات السودان والصومال والتوترات في البحر الأحمر. وتعتبر الولايات المتحدة أن هذه البيئة المتقلبة تتطلب شراكات أمنية أقوى مع دول المنطقة بدلاً من وجود عسكري أمريكي واسع.

تأتي إثيوبيا في قلب هذه الاستراتيجية بوصفها القوة الإقليمية الأهم القادرة على المساهمة في حفظ الاستقرار ومكافحة التنظيمات المسلحة مثل داعش وفروع القاعدة. وقد شهدت العلاقات بين واشنطن وأديس أبابا تحسناً نسبياً بعد سنوات من التوتر، شمل رفع حظر السلاح وتعزيز التعاون الأمني.

يحذر المقال من أن هذا النهج ينطوي على مخاطر، أبرزها تحميل الدول الإقليمية أعباء أمنية كبيرة دون دعم كافٍ، في وقت تتصاعد فيه التهديدات مثل حركة الشباب وتدهور الأوضاع في السودان. ويخلص إلى أن نجاح الاستراتيجية الأمريكية سيعتمد على قدرة إثيوبيا والشركاء الإقليميين على تحمل المسؤولية، وعلى استمرار التزام واشنطن رغم تقليص وجودها المباشر.

بقلم يوناس ييزيزيو *

تمثل استراتيجية مكافحة الإرهاب الأمريكية الجديدة تحولاً ملحوظاً عن نهج الاستراتيجيات السابقة. ففي عهد أوباما ، على سبيل المثال، كانت جهود مكافحة الإرهاب متأصلة في عالم متعدد الأقطاب، حيث سعت الولايات المتحدة إلى ترسيخ نفوذها العالمي وحماية مصالحها من خلال مزيج من التدخلات العسكرية والمبادرات الدبلوماسية والانخراط الفعال في مناطق عديدة. في ذلك الوقت، شكلت مكافحة الجهادية والتطرف الإسلامي جوهر الاستراتيجية الأمريكية. أما اليوم، فتتخذ وثيقة مكافحة الإرهاب مساراً مختلفاً من حيث نطاقها وأولوياتها المركزية وأهدافها المعلنة، وكيف تنوي أمريكا أن تُرى على الساحة الدولية، وكيف تُعرّف مصالحها الوطنية، وطبيعة شراكاتها الدولية. فقد تصدرت عصابات المخدرات المشهد، بينما تراجع التركيز الذي ساد لفترة طويلة على التطرف الإسلامي والجهادية إلى دور ثانوي بعد عقود من كونه محور الفكر الأمريكي في مكافحة الإرهاب.

أصبح هذا التوجه الجديد واضحًا بشكل خاص عندما صنّفت إدارة ترامب عصابات المخدرات كمنظمات إرهابية أجنبية. ومن خلال تصوير الإسلام الراديكالي بشكل متزايد على أنه إرث تاريخي، أشارت الإدارة إلى إعادة توجيه سياسات استمرت لعقود. باتت مكافحة المخدرات الآن في صميم الجهود المبذولة. وكما أوضح سيباستيان غوركا ، مدير مكافحة الإرهاب في مجلس الأمن القومي الذي ساهم في صياغة الاستراتيجية، فإن التهديد الرئيسي بات ذا طبيعة إقليمية. إذ يقوم إرهابيو المخدرات والعصابات العابرة للحدود بضخ المخدرات والأسلحة والأشخاص المهربين إلى الولايات المتحدة. ما كان يُنظر إليه في السابق على أنه تحديات لإنفاذ القانون، رُفع إلى مستوى المنظمات الإرهابية الأجنبية، ويجري الآن مواجهته بالقوة العسكرية. وفي خطوة جديدة، تُدرج الاستراتيجية رسميًا المتطرفين اليساريين العنيفين، بمن فيهم الفوضويون وجماعة أنتيفا، ضمن قائمة المخاوف المتعلقة بمكافحة الإرهاب إلى جانب الجهاديين وعصابات المخدرات.

بالانتقال إلى أفريقيا، تحدد الوثيقة هدفين واضحين لكنهما مهمان: منع أي جماعة جهادية من بناء قاعدة قد تهدد الأراضي الأمريكية، وحماية المجتمعات المسيحية التي تتعرض للمجازر على يد المنظمات الإرهابية. وبدلاً من الحفاظ على وجود عسكري مكثف، تخطط الولايات المتحدة لتواجد عسكري محدود، وتتوقع من الشركاء الإقليميين والدول المجاورة تحمل نصيب أكبر من المسؤولية. كما توضح الوثيقة أن واشنطن تعمل بنشاط على إعادة بناء العلاقات الثنائية لمكافحة الإرهاب مع الحكومات الأفريقية التي تعتقد أنها أُهملت بسبب سياسات الإدارة السابقة التي تصفها بأنها استعمارية جديدة ومدفوعة بأولويات ثقافية يسارية عالمية.

يتطلب فهم مكانة إثيوبيا في هذا السياق النظر إلى التحولات الأوسع نطاقاً الجارية في القرن الأفريقي. لطالما كانت المنطقة ذات أهمية استراتيجية بالغة، إلا أن أزمات السنوات الأخيرة قد فاقمت من حدة عدم الاستقرار، مما زاد من المخاطر والفرص على حد سواء. فعلى سبيل المثال، لم يعد السودان، الذي تُبرزه استراتيجية 2026 تحديداً كمنطقة تهديد متجدد، يعمل كدولة متماسكة إلى حد كبير.

تُعتبر إثيوبيا على نطاق واسع الفاعل الرئيسي في القرن الأفريقي، إذ تضطلع بدور إقليمي مؤثر بشكل كبير على التطورات في الدول المجاورة. هذا النفوذ يجعل إثيوبيا ذات قيمة خاصة للأهداف الأمريكية المتعلقة بمكافحة الإرهاب الإقليمي، وحفظ السلام، والجهود المبذولة للحفاظ على الاستقرار السياسي.

تماشياً مع مبدأ «أمريكا أولاً» الأوسع نطاقاً، تُفضّل هذه الاستراتيجية تقليص الوجود الأمريكي في الخارج، وتشجع على تقاسم الأعباء بين الشركاء، وتسعى إلى ربط التعاون الأمني بشكل أوثق بالعلاقات الاقتصادية والتجارية. بالنسبة لإثيوبيا، يستند هذا النهج إلى أسس التعاون القائمة، مع وضع توقعات جديدة وإدخال ديناميكيات جديدة. وقد توترت العلاقات بين واشنطن وأديس أبابا بشكل ملحوظ في ظل الإدارة السابقة، لا سيما بعد فرض حظر الأسلحة على خلفية نزاع تيغراي.

على الرغم من التوترات السابقة، لا تزال العلاقات الثنائية متينة، وتواصل إثيوبيا دورها كشريكٍ هام لقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في أفريقيا في دعم الترتيبات الأمنية التي تقودها دول أفريقية. وتعكس هذه الاستراتيجية التزاماً واضحاً بالعمل جنباً إلى جنب مع الحكومات التي تواجه تهديدات من تنظيم داعش وفروع تنظيم القاعدة، وهما

جماعتان تشكلان خطراً على كلا الجانبين.

يأتي هذا التوجه نحو دور عالمي أكثر ضبطاً في مكافحة الإرهاب في لحظة بالغة الأهمية. فعدم الأمن حول البحر الأحمر، وهجمات الحوثيين، والانهيار في السودان، والتوترات بين إثيوبيا وإريتريا، وتصاعد عمليات الوساطة، والتشرذم المستمر في الصومال، كلها عوامل تتضافر بالقرب من أحد أهم الممرات البحرية في العالم. هذه الضغوط تجعل الشركاء الإقليميين الأكفاء أكثر قيمة من أي وقت مضى، لا سيما أولئك القادرين على تحمل مسؤوليات أكبر دون الحاجة إلى تدخل أمريكي مباشر مكثف. من وجهة نظر واشنطن، تبرز إثيوبيا كشريك قادر على سدّ هذا الفراغ في القرن الأفريقي.

تُؤكد الخطوات الدبلوماسية الأخيرة هذا التوجه. فخلال زيارة وزير خارجية إثيوبيا إلى الولايات المتحدة، ناقش الجانبان تعميق التعاون الأمني، وتعزيز الروابط الاقتصادية، وإيجاد سبل لتخفيف حدة التوترات في شرق أفريقيا. وبعد ذلك بوقت قصير، رفعت واشنطن حظر الأسلحة عن إثيوبيا، وهي خطوة تُتيح لأديس أبابا وصولاً أفضل إلى المعدات العسكرية، وقد تُشير إلى رغبة الولايات المتحدة في أن تتحمل إثيوبيا نصيباً أكبر من أعباء الأمن الإقليمي.

يقع القرن الأفريقي عند ملتقى المدخل الجنوبي للبحر الأحمر مع خليج عدن ومضيق باب المندب، وقد شكّل ملاذاً للإرهاب والقرصنة على مرّ السنين. وقد أبقى موقعه على ممر مائي يمرّ به 12% من الشحن العالمي الولايات المتحدة منخرطة بعمق في محاربة الجماعات الإرهابية هناك لسنوات. إلا أن استراتيجية 2026 لا تحلّ مشاكل المنطقة المتجذّرة حلاً سحرياً، بل تعيد توزيع مسؤولية إدارتها. فالتهديدات كحركة الشباب، والصلات المتنامية بين الحوثيين والصومال، وتوسّع المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة في السودان، لا تزال قائمة، بل إن بعضها يتفاقم. ما تفعله الاستراتيجية هو تحويل الموقف الأمريكي من فاعل رئيسي إلى شريك أساسي، ومن ممول أخير إلى حليف ذي مصالح يقيس التزاماته بما يحصل عليه في المقابل.

يُتيح هذا التطور لإثيوبيا مزيجاً من الفرص الحقيقية والمخاطر الكبيرة. فمن ناحية إيجابية، قد تسمح الولايات المتحدة، التي تُولي أهمية للمساهمات الأمنية الملموسة والشراكات التجارية - بدلاً من ربط كل شيء بشروط الحكم - لأديس أبابا بالانخراط بشروط تتناسب بشكل أفضل مع أولوياتها الاستراتيجية.

يكمن الخطر في أن الأعباء التي تفرضها

الاستراتيجية لا تتناسب مع هياكل الدعم اللازمة لتنفيذها. التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب، والحلول الأمنية بقيادة أفريقية، وتقاسم الأعباء مع الشركاء المجاورين: هذه عبارات تصف مفهومًا استراتيجيًا. ويتطلب تحويلها إلى واقع عملي مشاركة أمريكية مستدامة. ويبقى أن نرى ما إذا كانت هذه النسخة المتطورة من «أمريكا أولًا» ستحافظ على مستوى المشاركة المستدامة اللازمة لنجاح مثل هذه الاستراتيجية في القرن الأفريقي.

تواجه إثيوبيا ضغوطًا داخلية وتوترات مستمرة مع إريتريا، ما قد يُرهق مواردها الأمنية. ومع ذلك، استمرت عملياتها لمكافحة الإرهاب دون انقطاع يُذكر رغم هذه التحديات الداخلية. ويواجه القرن الأفريقي ككل علاقات خارجية مُعاد تشكيلها في وقتٍ تُعدّ فيه أوضاعه الداخلية في أشدّها هشاشة. فمع الأزمات الداخلية العميقة التي تعصف بدول المنطقة، وتهديدات الإرهاب والقرصنة العابرة للحدود، وتصاعد التنافس بين القوى العظمى على الموارد والممرات الحيوية، يُشكّل هذا الوضع ضغطًا هائلًا حتى على أكثر الجهات الخارجية انخراطًا.

من خلال تقليص بصمتها الخاصة بشكل متعمد وإسناد المزيد من المسؤولية إلى الجهات الفاعلة المحلية، تختبر الولايات المتحدة هذه الجهات الفاعلة الإقليمية بطرق جديدة ومتطلبة، ومن المرجح أن تواجه إثيوبيا، التي تم تصويرها على أنها ركيزة نموذج تقاسم الأعباء هذا في القرن الأفريقي، أصعب اختبار على الإطلاق.

تبرز عدة مخاطر في هذه الاستراتيجية الجديدة، سواءً بالنسبة لإثيوبيا أو للمنطقة ككل. ولعلّ أبرزها التباين المحتمل بين نهج الحدّ من التواجد العسكري وحجم التهديدات على أرض الواقع. لا تزال حركة الشباب تسيطر على مساحات شاسعة من الأراضي، وقد أثبتت قدرتها على شنّ هجمات معقدة ومتعددة الجوانب. وقد مكّنها تحالفها مع الحوثيين من الحصول على تكنولوجيا الطائرات المسيّرة والتدريب الذي كانت تفتقر إليه سابقًا. في الوقت نفسه، أدّى تفكك السودان إلى ظهور مناطق خطرة خارجة عن سيطرة الحكومة على طول الحدود الغربية والشمالية الغربية لإثيوبيا، والتي تُستخدم بالفعل لتهريب الأسلحة وشنّ غارات عبر الحدود.

على الرغم من أن الاستراتيجية تعترف بهذه المخاطر، إلا أنها تعتمد بشكل كبير على الشركاء الإقليميين لاحتوائها دون توضيح الموارد أو الضمانات التي سيحصل عليها هؤلاء الشركاء في المقابل، مما يترك فجوة بين التوقعات والدعم.

ثمة قلق آخر يتمثل في استحالة فصل مكافحة الإرهاب تمامًا عن المشكلات السياسية التي تتجنب الاستراتيجية الخوض فيها إلى حد كبير. يرفض القسم الخاص بأفريقيا رفضًا قاطعًا بناء الدولة والتدخلات السياسية التي سادت في الماضي. مع ذلك، في الصومال، ترتبط قوة حركة الشباب ارتباطًا وثيقًا بالعلاقة المتوترة بين الحكومة الفيدرالية والولايات الأعضاء، وبالعمليات الانتخابية المتعثرة، وبدعم جهات خارجية متنافسة لفصائل مختلفة. إن الاستراتيجية التي تُضيّق نطاق تركيزها على الأدوات العسكرية والاستخباراتية، متجاهلةً الأسس السياسية للصراع، قد تجد أن أي انتصارات تكتيكية يُمكن تقويضها سريعًا بفعل الواقع الهيكلي المستمر على أرض الواقع.

علاوة على ذلك، فإن تصنيف الاستراتيجية للإرهاب الإسلامي كتهديد متوارث ينطوي على مخاطر لم تُدرس بشكل كامل. فالتهديد المتوارث يعني انحسارًا مُدارًا، أي تهديدًا لا يزال قائمًا ولكنه محصور ومتلاش. إلا أن المسار الفعلي للجماعات الجهادية في أفريقيا لا يُشير إلى الانحسار. فجماعة نصرة الإسلام والمسلمين تتوسع في مالي، وتنظيم داعش في الصومال نشط، وحركة الشباب، رغم خسارتها بعض الأراضي الساحلية، لا تزال قادرة على شن عمليات هجومية، وقد أظهرت قدرة على التكيف فاقت باستمرار التوقعات بانحسارها. تشير هذه الحقائق إلى أن القرن الأفريقي يدخل مرحلة يُتوقع فيها من الجهات الفاعلة الإقليمية إدارة أعباء أمنية متزايدة التعقيد في ظل إطار مكافحة الإرهاب الأمريكي المتغير.

وبالتالي، تعكس هذه العقيدة نهجاً أمنياً أمريكياً مُعاداً ضبطه في القرن الأفريقي، يعتمد بشكل أكبر على شركاء إقليميين أكفاء ووجود مباشر أقل. وسيتوقف نجاح هذا النهج في احتواء التهديدات الأمنية المتزايدة الترابط في المنطقة ليس فقط على استعداد دول مثل إثيوبيا لتحمل مسؤولية أكبر، بل أيضاً على قدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على المشاركة الاستراتيجية اللازمة لدعم الأعباء التي تطلب من الآخرين تحملها.

*** باحث في مجلة هورن ريفيو**

ترامب يغادر الصين بنتائج ضئيلة بعد القمة

ملخص

يتناول المقال القمة التي جمعت الرئيس الأمريكي Donald Trump بالرئيس الصيني Xi Jinping، والتي انتهت دون تحقيق نتائج سياسية كبيرة رغم الضجة الإعلامية الواسعة التي صاحبتها. فقد اقتصر اللقاء على أجواء بروتوكولية واحتفالات رسمية، مع حديث محدود عن بعض التفاهمات الاقتصادية دون تغييرات ملموسة في العلاقات بين البلدين.

يركز الكاتب على نقطتين أساسيتين برزتا خلال القمة: تحذير الصين بشأن تايوان، واتفاق الطرفين على السعي نحو "استقرار استراتيجي" في العلاقات الأمريكية الصينية. ويرى الكاتب أن وسائل الإعلام وبعض المنتقدين بالغوا في تفسير تصريحات شي جين بينغ، واعتبروها تهديداً مباشراً أو محاولة صينية للتأثير على واشنطن.

يؤكد أن قضية تايوان ليست جديدة، إذ دأبت الصين على التحذير منها منذ سنوات، كما أن التوتر الحالي لا تتحمله بكين وحدها، بل يشارك فيه الطرفان بسبب تراجع التفاهمات القديمة التي حافظت على الاستقرار في مضيق تايوان لعقود طويلة.

وفي ختام المقال، يرى الكاتب أن السعي لتحقيق الاستقرار بين الولايات المتحدة والصين أمر ضروري وليس "فخاً" كما يعتقد البعض، لأن واشنطن قادرة على المنافسة والتفاهم مع بكين في الوقت نفسه. لكنه يشير إلى أن غياب حلول حقيقية للقضايا الخلافية يجعل أي استقرار ناتج عن القمة مؤقتاً وهشاً.

أسفر إجتماع الرئيس مع شي جين بينغ عن ضجة إعلامية أكبر من تغيير ملموس في السياسة

مايكل د. سوين *

انتهت القمة التي طال انتظارها (والتي أثارت مخاوف البعض) بين الرئيسين دونالد ترامب وشي جين بينغ، دون أن تحقق الكثير من النتائج.

كان من الجيد بالطبع أن يلتقي الرئيسان، وربما تم إبرام بعض الاتفاقات الاقتصادية. كان هناك الكثير من مظاهر الاحتفال وتبادل المجاملات؛ تم تقديم الشاي، وتناول الرخويات البحرية، وقدمت جولات سياحية لترامب، لكن لم يحدث أي شيء ذي قيمة حقيقية.

الحدثان البارزان الوحيدان اللذان وقعا هما أن شي جين بينغ «حذر» ترامب بشأن تايوان، واتفق الزعيمان على البحث عن مستوى بنّاء من «الاستقرار الاستراتيجي» بين بلديهما. وقد تصدّر تصريح تايوان عناوين العديد من وسائل الإعلام كما لو كان إعلان حرب صيني، وانتقده البعض باعتباره «فخًا» نُصب لترامب بهدف التلاعب بالولايات المتحدة ودفعها لتنفيذ أوامر بكين.

يخشى منتقدو مساعي تحقيق الاستقرار الاستراتيجي أن يُقوّض ذلك حاجة أمريكا إلى التركيز التام على التنافس الشديد مع الصين في جميع المجالات. واعتُبر «تحذير» شي جين بينغ من أن قضية تايوان قد تُفضي إلى صراع إذا لم تُعالج بشكل صحيح بمثابة تهديد أو إشارة إلى نوايا بكين العدائية.

كلا الفكرتين سخيفتان بكل صراحة. لطالما حذرت الصين من خطر تايوان لسنوات، وهذه حقيقة لا جدال فيها. الخطأ الوحيد في تصريح شي جين بينغ بشأن الجزيرة هو تلميحه إلى أن الولايات المتحدة هي المصدر الوحيد لهذا الخطر.

في الواقع، يساهم كلا الجانبين في الانزلاق نحو أزمة تايوان من خلال تآكلهما المستمر للتفاهم بينهما الذي حافظ على السلام عبر مضيق تايوان لعقود: سياسة الصين الواحدة الأمريكية، وتأكيد الصين على تفضيلها للتوحيد السلمي على أي استخدام للقوة.

إن السعي لتحقيق الاستقرار الاستراتيجي أمر منطقي تماماً، ولا يُعدّ هذا المفهوم فخاً. فالولايات المتحدة لها دور فاعل في أي تعامل مع بكين، ويمكنها أن تحدد بنفسها معنى الاستقرار الاستراتيجي وكيفية تحقيقه.

يبدو أن من يعتقدون أنها فخٌّ يظنون أن واشنطن ضعيفة وتفتقر إلى الثقة في التعامل مع الصين. وهذا ليس صحيحاً، ولا يجب أن يكون كذلك. ولا يوجد ما يمنع الولايات المتحدة من منافسة الصين والسعي في الوقت نفسه إلى تحقيق الاستقرار في علاقاتها العامة معها. أما من يرفضون هذه الفكرة، فيبدو أنهم يُعرّضون أنفسهم لخطر عدم الاستقرار.

إذا أسفرت قمة ترامب-شي عن مزيد من الاستقرار القائم على الخطاب في العلاقات الأمريكية الصينية، فهذا أمرٌ رائع. ولكن لسوء الحظ، فإن غياب أي تقدم ملموس نحو حل أو تخفيف حدة العديد من القضايا الخلافية التي تفرق بين البلدين سيجعل هذا الاستقرار على الأرجح مرحلة عابرة، وليس واقعاً دائماً.

*** مايكل دي. سوين هو زميل باحث أول في شؤون شرق آسيا في معهد كوينسي، وهو أحد أبرز الباحثين الأمريكيين في دراسات الأمن الصيني.**

التطرف العنيف في السودان؟!

السر السيد

ملخص

تناول المقال تطور ظاهرة التطرف العنيف في السودان بين عامي 1990 و2018، موضحًا أن الدولة اعتمدت ثلاثة مسارات لمواجهتها: التشريعات والقوانين، والعمل الأمني والاستخباراتي، والمعالجة الفكرية، بالتنسيق مع جهات إقليمية ودولية. كما أشار إلى أن السودان عزز تعاونه في مكافحة الإرهاب منذ منتصف التسعينيات رغم تصنيفه الأمريكي كدولة راعية للإرهاب.

وأوضح الكاتب أن تصاعد الظاهرة، خاصة بعد ظهور "خلية السلمة" عام 2007، دفع إلى إطلاق حملة فكرية واسعة شملت مقالات ودراسات وبرامج إعلامية وخطب دينية، بمشاركة مؤسسات مثل هيئة علماء السودان ومجمع الفقه الإسلامي وعدد من الجامعات والمراكز البحثية.

وبيّن أن التطرف العنيف لم يكن تهديدًا أمنيًا فقط، بل شكّل تحديًا فكريًا للمجتمع السوداني وللتيارات الإسلامية نفسها، لأنه أثار قضايا حساسة مثل علاقة الدين بالدولة وإسلامية الدستور، كما هدد تقاليد التسامح والتعايش الديني المرتبطة بالتصوف السوداني.

وأشار الكاتب إلى أن الجهود الفكرية لمواجهة التطرف شاركت فيها جهات رسمية وأهلية متعددة، بينها جهاز الأمن ومراكز بحثية ودعوية، مع اختلاف توجهات المشاركين فيها، لكنهم اتفقوا على رفض التكفير والعنف باسم الدين، والتأكيد أن هذه الممارسات لا تمثل الإسلام.

أواصل، وبتصرف، نشر ما جاء في مخطوطتي (الشباب والتطرف العنيف في السودان 1990-2018: خلية الدندر نموذجًا)، التي فرغتُ من إنجازها في العام 2018.

أشرتُ في مقالي السابق، (التطرف العنيف وتجربة المعالجات الفكرية)، إلى أن استدعاء هذه المقالات يجيء لتُقرأ في سياق الحملة التي تنشط الآن من أجل تصنيف الحركة الإسلامية السودانية تنظيمًا إرهابيًا عالميًا، أو لقراءة الحملة على خلفيتها. وفي هذا المقال، والمقالات التي قد تأتي بعده، سأواصل التعرض لما يمكن وصفه بالمسار الفكري في مواجهة التطرف العنيف في السودان، ذلك المسار الذي اجترحه نظام الإنقاذ، أو الإسلاميون إذا أحببت.

وبالنظر إلى طرق مكافحة التطرف العنيف دوليًا، نجد أنها تتحرك في ثلاثة مسارات هي: مسار التشريعات والقوانين، والمسار الأمني/الاستخباراتي، والمسار الفكري، مع تنسيق إقليمي ودولي في كثير من الأحيان. وبالنظر إلى حالة السودان، سنجد أن مطلع العام 1996 كان بمثابة البداية لتفعيل تلك المسارات خدمةً للحملة الأمريكية ضد ما أسمته بـ(الإرهاب).

ففي هذا العام طلبت السلطات السودانية من الشيخ أسامة بن لادن وآخرين مغادرة البلاد، ثم جاءت الفترة الممتدة من 2000 إلى 2013، والتي شهدت نموًا مطردًا لظاهرة التطرف العنيف على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، ليزيد السودان من تعاونه مع جهات إقليمية ودولية، على الرغم من أنه مُصنَّف من قبل الولايات المتحدة منذ العام 1993 دولةً راعيةً للإرهاب. ثم جاءت الفترة الممتدة من 2005 وحتى الآن (2018)، حيث تم في العام 2005 تأسيس (وحدة مكافحة الإرهاب) بين الجانبين الأمريكي والسوداني في العاصمة الخرطوم، وهي الفترة التي شكّلت تحولًا في مسيرة جهود السودان في مكافحة الإرهاب، وعلى مختلف المسارات، ليتنامى دوره إقليميًا ودوليًا.

عن المسار الفكري

مع اشتداد ظاهرة التطرف الديني العنيف وتناميها في السودان، خاصةً بعد ظهور خلية السلمة في العام 2007، بدأت تظهر — وبشكل متواتر، وكأن الأمر قد خُطِّط له — الكثير من

المساهمات الفكرية التي تناقش هذه الظاهرة في شكل مقالات، ودراسات، وبحوث، وأوراق عمل، على مستوى الصحف اليومية، والمجلات العامة، والمجلات المحكمة التي تصدرها بعض الجامعات السودانية، وعلى صفحات مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة. كما صدرت العديد من الكتب والكراسات عن بعض الجهات ذات الصفة الاعتبارية، كـ«هيئة علماء السودان» و«مجمع الفقه الإسلامي»، هذا إضافةً إلى إنتاج بعض البرامج الإذاعية والتلفزيونية والخطب المسجدية.

ولعل مما ساعد على بلورة هذا الجهد، الذي كاد أن يتخذ شكل «الحملة»، إضافةً إلى تنامي الظاهرة نفسها، وجود الكثير من المراكز الفكرية والدعوية والمجموعات والمنظمات الشبابية ذات المنطلقات الإسلامية، والتي ربما شكّل لها تنامي هذه الظاهرة تحديًا ومهددًا خاصًا، سيما أن التطرف العنيف يطرح أسئلة تجد صداها المزعج في «المنظومة الفكرية» التي ترتكز عليها هذه المراكز والمجموعات الشبابية. وكيف لا، وبعض هؤلاء المتطرفين، وحتى الأمس القريب، كانوا ضمن هذه «المنظومة الفكرية».

ومن هذه الأسئلة المزعجة — على سبيل المثال لا الحصر — سؤال علاقة الدين بالدولة، وسؤال إسلامية الدستور السوداني من عدمها. قصدتُ أن أقول إن التطرف العنيف لا يشكل مهددًا وتحديًا أمنيًا وسياسيًا فقط، ولكنه كذلك يشكل مهددًا فكريًا، وفي حالة السودان يشكل تحديًا ومهددًا لكل خبرة التسامح والتعايش الديني؛ تلك الخبرة التي أبدعها التصوف السوداني بصبر ومحبة.

ولمواجهة هذا المهدد الفكري، تصاعدت الجهود الفكرية المتنوعة، الفردية والمؤسسية، وبتنسيق خفي أو معلن مع جهات رسمية وأهلية، يأتي في مقدمتها جهاز الأمن والمخابرات، سيما أنه هو من اجترح المسار الفكري كما أشرنا. فظهرت العديد من المراكز والهيئات التي تفرد حيزًا مقدرًا للجهد الفكري في مكافحة التطرف العنيف، كـ«المركز العالمي للدراسات الدعوية والتدريب»، و«مركز النهضة والتواصل»، و«مركز أبحاث الرعاية والتحصين الفكري»، الذي أُنشئ بموجب المرسوم الدستوري رقم 45 لسنة 2015، والذي نص على تأسيس المجلس الأعلى للرعاية والتحصين الفكري. كما تم تدشين «الهيئة الوطنية لمكافحة الإرهاب» في الخرطوم، شراكةً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في مارس 2017، كما جاء في صفحة

راديو دبنقا بالشبكة العنكبوتية بتاريخ 10 مارس 2017.

الجهود الفكرية ملاحظات عامة

ومباشرةً أقول: إن هذه الجهود الفكرية المتنوعة لا تأخذ قيمتها فقط من القضايا التي تناقشها، ولا ممن تستهدفهم، ولا من الدعاة والمفكرين والباحثين الذين يكتبونها، على تميز أيٍّ منهم في مجاله، وإنما تأخذها كذلك من الجهات الناشرة، كهيئة علماء السودان، ومجمع الفقه الإسلامي، والمركز العالمي للدراسات الدعوية والتدريب، وجامعة أم درمان الإسلامية، وعمادة البحث العلمي والتأليف والنشر بجامعة القرآن الكريم.

إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن هذه المساهمات الفكرية لا تعبر بالضرورة عن رؤية فكرية واحدة، ولا عن تيار إسلامي واحد، فمن كتبوها ينتمون إلى تيارات ومرجعيات مختلفة، ومع ذلك جميعها اتفقت على أن ما تقوم به جماعات التطرف والتطرف العنيف باسم الإسلام، من تكفير وترويع وتقتيل، لا يستند إلى علم أو معرفة يُعتد بها، وأنه عمل لا يقبله الإسلام حتى وإن حسنت النوايا.

في المقال القادم، سأعمل على تشريح بعض هذه المساهمات الفكرية السودانية في مواجهة التطرف العنيف..

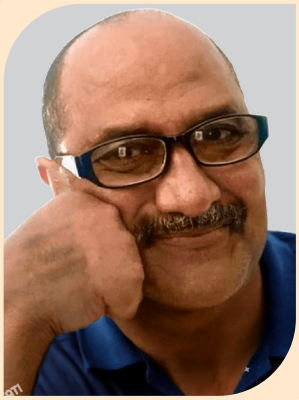

أجيال السودان وإهمال التعليم (13)

الفرص المتكافئة... الطريق الحقيقي للنجاح

عثمان يوسف خليل

ملخص

يرى عثمان يوسف خليل أن أزمة السودان ليست مجرد حرب عابرة، بل نتيجة طويلة لفشل سياسي متكرر تتبدل فيه الوجوه والشعارات بينما يبقى الصراع على السلطة هو الأساس. فكل جيل سوداني يجد نفسه يدفع ثمن أخطاء لم تُحل منذ عقود.

ينتقد الكاتب النخب السياسية والعسكرية التي تعاملت مع الدولة بعقلية الهيمنة والغنيمة، ما أدى إلى تدمير فكرة الوطن المشترك، وليس فقط المدن والبنية التحتية. كما يوضح أن تجاهل مطالب الأطراف ساهم في اتساع دائرة الغضب والحرب.

يشير إلى أن بعض القوى الجديدة وقعت في أخطاء القوى القديمة نفسها، فأعادت إنتاج الاستبداد لكن بخطاب أكثر حداثة. ومع تصاعد الكراهية والانقسام، تحولت السياسة إلى ساحة للثأر والصراع بدل أن تكون وسيلة لبناء الدولة.

يؤكد الكاتب أن السودان لا يمكن أن يستقر عبر الإقصاء أو السيطرة بالقوة، بل من خلال دولة عادلة وأقل مركزية، يشعر فيها المواطن بالأمان والكرامة، ويصبح الوطن فيها حقًا للجميع لا أداة للصراع.

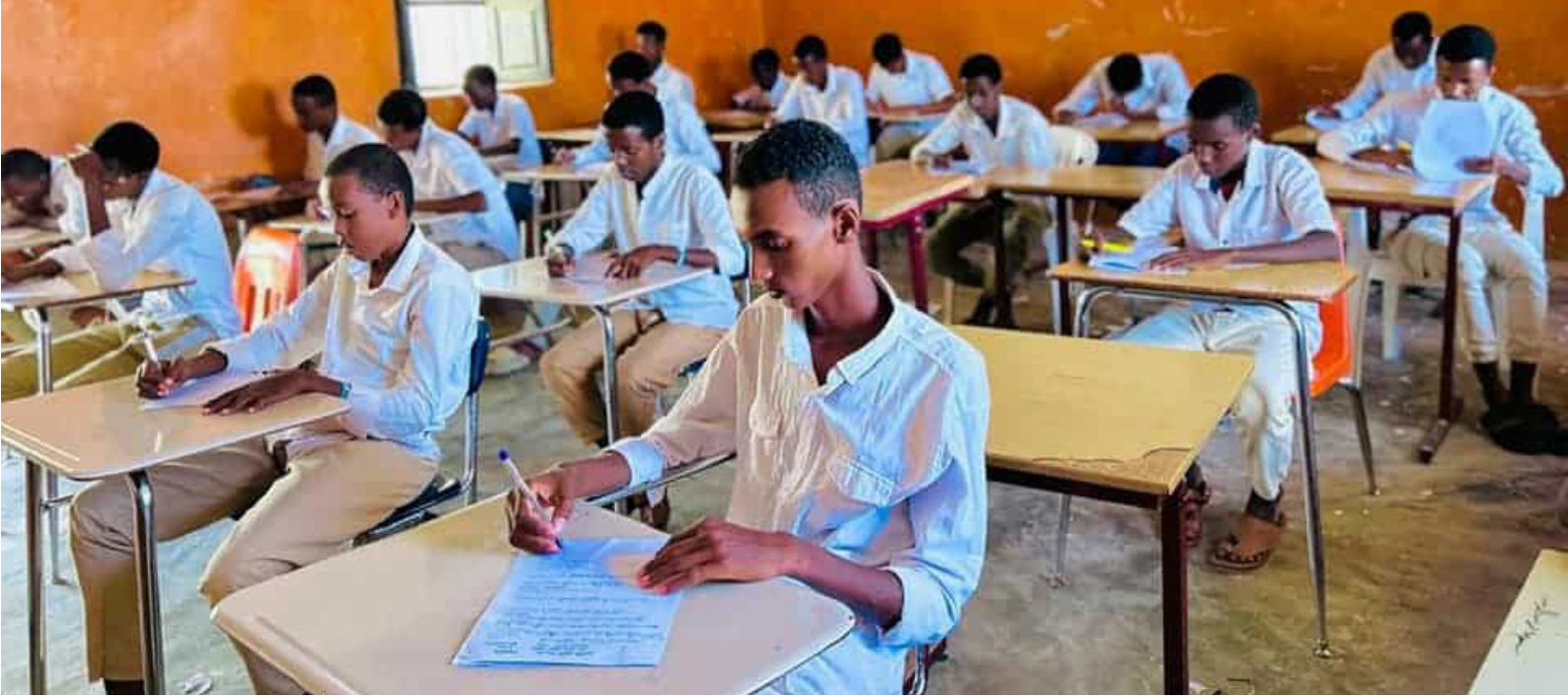

حين نتحدث عن التعليم، كثيرًا ما نربط النجاح بالاجتهاد الفردي، ونحتفي بالنماذج التي "صنعت نفسها بنفسها". لكننا نتجاهل سؤالًا بسيطًا وعميقًا في آن واحد:

هل بدأ الجميع من نفس النقطة أصلًا؟

الحقيقة التي لا يمكن تجاوزها، أن الفرص المتكافئة هي الشرط الأول لأي نجاح حقيقي. فهي التي تمنح الطالب الدافع، وتخلق لديه الإحساس بأن جهده لن يضيع سدى.

في السودان، تبدو هذه الفكرة بعيدة عن الواقع. فالطالب في مدينة تتوفر فيها مدارس، وكتب، ومعلمون، وبيئة مستقرة... ليس كطالب في منطقة نزوح، أو في قرية نائية تفتقر إلى أبسط مقومات التعليم.

وطفل يجد دعمًا من أسرته، ليس كآخر أُجبر على العمل مبكرًا ليساهم في إعالة أهله.

هنا، لا يصبح الفارق في الذكاء أو الاجتهاد، بل في الظروف. عليه فحين تغيب العدالة، فانه سوف يتراجع الحافز.. كما ان الطالب الذي يشعر أن الطريق غير عادل، يفقد تدريجيًا رغبته في المحاولة.

لماذا يجتهد، إذا كانت النتيجة لا تعتمد على جهده وحده؟

وهنا تبدأ دائرة خطيرة:

إحباط وتراجع في الأداء، ثم انسحاب صامت من التعليم.وهذا ما نراه اليوم في كثير من الحالات تسرب لا يحدث فجأة، بل نتيجة تراكم شعور بعدم الجدوى.

الفقر والتعليم... تلك علاقة معقدة

الفقر ليس فقط عائقًا ماديًا، بل عبء نفسي أيضًا. فالطالب الذي يأتي إلى المدرسة وهو قلق على أسرته، أو يفكر في مصاريف الغد، لا يستطيع أن يركز كما ينبغي. والأسرة التي تكافح لتأمين احتياجاتها الأساسية، قد ترى في التعليم رفاهية مؤجلة. وهكذا، يتحول التعليم من حق إلى خيار، ومن خيار إلى عبء.

كيف نصنع فرصًا متكافئة؟

تحقيق العدالة في التعليم لا يعني أن نجعل الجميع متساوين في النتائج، بل أن نتيح لهم نفس الفرصة للمحاولة.

وهذا يبدأ من خطوات واضحة:

دعم الطلاب في المناطق الأكثر تضررًا (مدارس، كتب، بيئة آمنة)

تقديم مساعدات مباشرة للأسر حتى لا يُجبر الأطفال على ترك الدراسة

توفير تغذية مدرسية في بعض المناطق، لأن الجوع عدو صامت للتعلم

الاهتمام بتعليم البنات بشكل خاص، لأنهن الأكثر تأثرًا بعدم التكافؤ

ثم الأهم من ذلك كله:

إيصال رسالة واضحة لكل طالب أن هناك فرصة حقيقية له... وأن التعليم ما زال طريقًا ممكنًا.

في النهاية... لماذا الفرص المتكافئة مهمة؟

لأنها ليست مجرد عدالة اجتماعية، بل هي استثمار في مستقبل البلد. حين نمنح كل طفل فرصة عادلة، نحن لا نساعده فقط، بل نمنح المجتمع كله إمكانية أن يستفيد من قدراته.

وقد يكون ذلك الطالب الذي حُرم اليوم من التعليم، هو الطبيب أو المعلم أو المهندس الذي كان يمكن أن يغير حياة كثيرين. اذاً الفرص المتكافئة ليست شعارًا بل هي شرط للنهضة.

وفي الحلقة القادمة، يمكن أن نقترب من سؤال مكمل:

هل التعليم وحده يكفي؟ أم أن هناك عوامل أخرى تُكمل هذه الرحلة؟

لأن الطريق إلى المستقبل لا يُبنى بعامل واحد... بل بتكامل أشياء كثيرة.

شفشفة،،

يوسف الغوث

ملخص

يرى الكاتب أن كلمة "الشفشفة" أصبحت من أبرز التعبيرات الشعبية في السودان خلال الحرب، لأنها تصف بدقة حالة النهب والانهيار التي يعيشها المجتمع. ويؤكد أن العامية السودانية استطاعت التقاط تفاصيل الأزمة بصورة أعمق أحيانًا من اللغة الفصحى.

يشرح الفرق بين "الشفشفة" و"الكدكة"، فالأخيرة كانت تشير إلى السرقة بالمكر والخفاء، بينما تعني الشفشفة النهب العلني الوقح الذي يحدث أمام الجميع دون خوف أو مواربة، وكأن القانون والدولة قد اختفيا تمامًا.

يربط الكاتب انتشار المصطلح بحرب أبريل 2023، حيث تحولت عمليات النهب إلى ظاهرة يومية طالت المنازل والمؤسسات وحتى موارد الدولة، بالتزامن مع انهيار الأمن والاقتصاد وتفكك العلاقات الاجتماعية وفقدان الثقة بين الناس.

يخلص إلى أن "الشفشفة" لم تعد مجرد كلمة عامية، بل أصبحت رمزًا لمرحلة كاملة من الانهيار السوداني. ومع ذلك، يستخدم السودانيون هذه المفردة بروح ساخرة ومؤلمة في الوقت نفسه، كنوع من المقاومة النفسية ومحاولة للتعايش مع واقع الحرب والفوضى.

في خضم التحولات الدرامية التي يعيشها السودان اليوم، حيث الحرب تمزق النسيج الاجتماعي وتخضع كل شيء لقانون الفوضى، برزت على لسان العامة كلمة الشفشفة لتعبر بدقة متناهية عن لحظة الانهيار والفكاهة السوداء،والوضع المتأزم..

إن العامية السودانية التي كانت دائماً وعاءً فورياً وحميمياً للتعبير عن الهوية والانفعالات والمواقف اليومية، أثبتت مرة أخرى قدرتها الفائقة على المناورة والابتكار، متفوقة في كثير من الأحيان على الفصحى في رصد التفاصيل الصغيرة التي تشكل نسيج الوجود الإنساني، فالشفشفة ليست مجرد كلمة عابرة في قاموس عامي، بل هي نافذة صغيرة مضيئة تطل على ثقافة السودان الشعبية وتاريخ علاقته المتأزمة بالملكية والعدالة ، وهي تحمل في طياتها إيحاءات بالجفاف والتشقق والتفتت، فالفعل شفشف يدل على الجفاف الشديد الذي يؤدي إلى التكسر، ومن هنا انتقلت الكلمة دلالياً إلى وصف عملية النهب السريع الجاف، الذي لا يتم بدهاء أو تروٍ، بل بعنف وجفاء، وكأن السارق يجفف المكان وَ الشخص مما يملك، وهذا يختلف جذرياً عن نماذج السرقة القديمة التي عبّرت عنها العامية السودانية بكلمات مثل (كدكة) التي كانت تشير إلى اللص الماكر الذي يدور حول المكان ببطء وتؤدة تمهيداً للانقضاض عليه ، فان كانت كلمة كدكة تحتفظ بنوع من الأدب في السرقة،وذلك باستخدام اللص لبعض الحيل والدهاء في سرقته فإن الشفشفة تعني الاختلاس بلا مقدمات، والنهب بلا مواربة وعلي مرأى ومسمع الجميع ، وكأن السارق لم يعد يحتاج حتى إلى إخفاء هويته، بل ينهب أمام عينيك وفي منتصف النهار وأمام الجميع وأنت عاجز ولا حولا ولا قوة لك ...

لم تكن كلمة شفشفة بهذا الحضور الطاغي في الخطاب السوداني اليومي قبل حرب أبريل 2023، فالحرب التي عمت الخرطوم وامتدت إلى ولايات أخرى، وأدت إلى إنهيار كامل لمؤسسات الدولة والأمن، أسقطت الأقنعة عن كثير من ظواهر النهب التي كانت تحدث خلف الكواليس، فأصبح النهب المنظم للمنازل والمتاجر والمؤسسات الحكومية والمنظمات الإغاثية، يتم وعلي مرأى ومسمع الجميع مع انتشار مكثف للمليشيات والتي بدورها تقوم بعمليات الخطف والنهب والشفشفة وكل ما تراه،و أمام مرأى الجميع،..

لقد تحولت الشفشفة من كلمة هامشية ترد في سياق وصف الجفاف إلى مصطلح سياسي واجتماعي يعبر عن نهب الحرب بعد أن أوقفت الحرب ،شكل الحياة العادية وصار النهب وسيلة للبقاء والاستحواذ،

لقد تمت عمليات شفشفة منظمة خاصة بالدولة حينما شفشفت مؤسسات كالبنك المركزي والمصانع والمطارات، أما عن الشفشفة اليومية في طوابير الخبز والماء والوقود فحدث ولا حرج،حتي بات السوداني يقول(شفشفوني) وهي شكوى تختلف جذرياً عن (كدكني) فالأخيرة تحمل ألماً ممزوجاً بدهشة الإعجاب بحيلة السارق، أما كلمة شفشفوني فتحمل إحساساً بالخذلان والفضح والانهيار، وكأن السارق لم يعد يحتاج حتى إلى إخفاء هويته،

واذا كانت العامية السودانية قد أنتجت في الماضي كلمة كدكة لتعبر عن نمط سرقة كان يتم بخفة واختفاء سريع وليس بعنف، فإن الشفشفة اليوم تعبر عن نمط مختلف تماماً، نمط يعكس تحولاً جذرياً في طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في بلد يعيش أزمة وجودية

، ففي السودان اليوم، حيث مزقت الحرب

كل شيء، أصبحت الشفشفة هي القاعدة لا الاستثناء،

أما على المستوى السياسي ،،فنشهد شفشفة الدولة من قبل حرامية كبار لم يعودوا يحتاجون إلى الالتفاف أو التمويه، بل نهبوا مؤسسات الدولة ومقدرات الشعب بنهم جاف وسريع، وكأنهم في سباق مع الانهيار الكامل،

وعلى المستوى الاقتصادي نشهد شفشفة العملة وقوت الناس عبر تضخم جارف وأسعار تفقد معناها قبل أن تُنطق، فما كنت تشتريه بالأمس بمبلغ ألف جنيه،، تحتاج اليوم لمائة ألف لشرائه ، وكأن قيمة الجنيه تتشفشف وتتبخر،

وفي المستوى الاجتماعي نشهد شفشفة العلاقات الإنسانية والثقة بين الناس، فلم يعد الجار يأمن جاره، ولم تعد العائلة تضمن بعضها في بلد ضاعت فيه معاني التكافل والسند،

إن هذه التحولات الجذرية ،في مجتمعنا السوداني تجعل الشفشفة أداة تعبيرية مركبة تحمل وصفاً مصغراً للفعل والمكان والزمان وحتى المزاج الشعبي تجاه الظاهرة، فالمجتمع السوداني الذي يعاني اليوم من انهيار شامل أبدع في انتاج هذه الكلمة لتناسب طبيعة الأزمة التي تمر بها البلاد، حيث لم يعد هناك وقت للدهاء أو المراوغة، بل أصبح النهب مكشوفاً ووقحاً وجافاً، تماماً مثل الشفة المتشققة في عز القيظ....

ان الجميل في قدرة العامية على الاشتقاق أنها تعطي المتحدث مرونة كبيرة في التعبير عن حالات مختلفة دون حاجة إلى جمل طويلة، فمن شفشفة نشتق شفشف الفعل الماضي، ويُشفشف المضارع، والشفشاف أو الشفشافين للدلالة على أولئك الذين يمارسون هذا النوع من الاستيلاء السريع والجاف، وهذه الميزة تجعل الدارجة لغة عملية وسريعة في التواصل اليومي، خصوصاً في زمن الحرب والأزمات حيث يحتاج الناس إلى إيصال رسائل تحذيرية أو ساخرة في ثوان معدودة، فكلمة واحدة مثل شفشفة قد تغني عن جملة كاملة مفادها(هذا شخص ينهب الممتلكات بجفاء ووقاحة،)وأيضاً فإن قدرة كلمة الشفشفة على تعزيز الانتماء والتماسك الاجتماعي لا تخفى، فالشخص الذي يفهم هذه الكلمة ويستخدمها في سياقها الصحيح يعتبر نفسه من أبناء البيئة ويشعر بأنه يمتلك مفتاح الدخول إلى عوالمها الخفية، ولهذا السبب تجد أن المغتربين السودانيين في المهجر قد يتمسكون بهذه المفردة أكثر من المقيمين أنفسهم لأنها تمثل حلقة وصل إلى الذاكرة الجمعية والطفولة والشارع والحارة في زمن تفككت فيه كل الروابط، وفي خضم هذه الشفشفة الرهيبة، يلجأ السوداني إلى سلاحه الأبدي،،والمتمثل في الفكاهة السوداوية، فتسمع في المجالس والأسواق ووسائل التواصل عبارات مثل (الدنيا شفشفة،) و(شفشفوني يا ناس)، وكأن المجتمع بأكمله يمارس نوعاً من المقاومة اللغوية ضد الخراب، محولاً ألمه اليومي إلى نكتة مريرة تساعده على تجاوز اللحظة.

إذا أمعنا النظر في كلمة شفشفة نجد أنها ليست مجرد مرادف عامي لكلمة نهب أو سرقة، بل هي وثيقة حية لدرجة الألم، ومقياس لتآكل القيم، وسجل شعبي لانتصار الفوضى، نلاحظ ذلك في الفرق الكبير بين كلمة كدكة في الزمن الماضي وكلمة شفشفة في زمن الحرب،

فكلمة كدكة ازدهرت في فترات استقر فيها شكل السرقة والنشل في الأزقة والأسواق، وكان اللص يدرك أنه يفعل شيئاً ممنوعاً فيحاول إخفاءه ثم يمارس طقوساً من المراوغة والخفة، أما الشفشفة فتنتمي لعصر انهيار الدولة ، حيث غاب القانون وأصبح النهب مؤسسة بموازاة المؤسسات، وصار الإنسان فريسة سهلة لقطاع طرق لا يعرفون أخلاق المهنة التي كان يتحلى بها الكدكة القديم، وهكذا تحكي العامية السودانية قصة أمة انتقلت من حرامي ذكي يدور حولك ببطء إلى نهب جاف لا يتصنع اللياقة، ومن كدكني الموجعة إلى شفشفوني المدمرة، وكأن الكلمات نفسها أصبحت أخف وزناً وأكثر جفافاً، ومرآة لحياة يبدو أنها تفقد ربيعها وتألقها، لتحل محلها قسوة الانتظار في طوابير الخبز، ومرارة السعي وراء لقمة لا تضمنها ،

ان ما يفعله السوداني اليوم بنشر كلمة شفشفة هو توثيق صادق للحظة انهيار كبرى بلغته الحميمية، فالعامية هنا ليست مجرد ألفاظ دارجة، بل هي وعاء حقيقي للروح اليومية للأمة، وإذا كنا نحتفي بالفصحى ونعمل على نشرها، فعلينا ألا ننسى أن حماية العامية أيضاً حماية للهوية، لأنها تسجل الألم كما تسجل الفرح، وتخلد لحظات السقوط كما تخلد لحظات الصمود، والشفشفة اليوم هي عنوان هذه المرحلة السودانية،

ورغم انها كلمة قاسية وجافة،، لكنها صادقة، لا تخفي شيئاً ولا تجمل واقعاً، تماماً مثل شفاه متشققة في صحراء لا تنتهي...

ترحيل مهاجرين أمريكيين إلى الكونغو:

«أين يقع هذا المكان؟»

ملخص

تناول التقرير قضية ترحيل مهاجرين من أمريكا اللاتينية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار سياسة "الدول الثالثة" التي تنتهجها إدارة الرئيس Donald Trump. وقد نُقل عشرات المهاجرين مكبلين إلى كينشاسا رغم أنهم لا يعرفون البلاد ولا يملكون روابط بها.

يعرض حالة المهاجرين الذين وجدوا أنفسهم في فندق قرب العاصمة الكونغولية، بعد ترحيلهم من الولايات المتحدة، مع خيارين صعبين: العودة إلى بلدانهم الأصلية في أمريكا اللاتينية أو البقاء في الكونغو في ظروف غير مستقرة. ويصف بعضهم شعور الصدمة والضياع بعد وصولهم إلى بلد لم يسمعوا به تقريباً من قبل.

توضح القصة أن هذه السياسة تهدف إلى ردع الهجرة غير النظامية عبر تهديد المهاجرين بالترحيل إلى دول بعيدة، لكن منتقدين يرون أنها تضعهم في بيئات قد تكون أخطر من بلدانهم الأصلية. كما يبرز التقرير الجدل القانوني حول بعض الحالات التي شملها الترحيل رغم صدور أوامر حماية لصالحهم.

يسلط التقرير الضوء على أوضاع الكونغو نفسها، من ضعف البنية التحتية والأزمات الإنسانية، ما يزيد من تعقيد حياة المرحّلين هناك. ويظهر أن الكثير منهم يفضل العودة إلى بلدانهم الأصلية رغم المخاطر، على البقاء في بلد جديد يفتقرون فيه للأمان والاستقرار.

قامت إدارة ترامب بتقييدهم وإرسالهم إلى كينشاسا. والآن يواجهون خياراً خطيراً: العودة إلى أمريكا اللاتينية أو البقاء في أفريقيا.

نيويورك تايمز/بقلم روث ماكلين ، إيميليانو رودريغيز ميغا ، براناف باسكر وجاستن ماكانجارا

[قدمت روث ماكلين تقريراً من داكار، السنغال، وقدم إميليانو رودريغيز ميغا تقريراً من مكسيكو سيتي، وقدم براناف باسكر تقريراً من نيويورك، وقدم جاستن ماكانغارا تقريراً من كينشاسا، جمهورية الكونغو الديمقراطية.]

قال هوغو باليسيا إنه كان يعمل في توصيل الوجبات في أورورا، كولورادو، لصالح شركتي DoorDash وUber في مثل هذا الوقت من العام الماضي. أما الآن، فهو يقيم في فندق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، مذهولاً من رحلة قال إنها نقلته مكبلاً بالأغلال من الولايات المتحدة إلى دولة في وسط أفريقيا لم يكن قد سمع بها إلا قليلاً قبل الشهر الماضي.

قال السيد باليسيا إنه تم ترحيله إلى الكونغو في 16 أبريل/نيسان مع 14 مهاجراً آخر من كولومبيا والإكوادور وبيرو. ونُقلوا جميعاً إلى فندق كبير خارج كينشاسا، العاصمة.

قال السيد باليسيا: «أنا في الجانب الآخر من العالم».

برزت قضية المهاجرين فجأةً أمام المحاكم هذا الأسبوع، عندما قضى قاضٍ بأن إحداهن، أدريانا ماريا كيروز زاباتا من كولومبيا ، قد رُجِّحت على الأرجح إلى الكونغو بطريقة غير شرعية. وقال القاضي إن السيدة زاباتا أُرسلت إلى الدولة الأفريقية رغم إبلاغها إدارة ترامب بعدم قدرتها على استقبالها بسبب حالة صحية. وأمر القاضي مسؤولي الهجرة بإعادة السيدة زاباتا إلى الولايات المتحدة.

قال السيد باليسيا، البالغ من العمر 25 عاماً، وعدد من المرحّلين الآخرين الذين تحدثوا إلى صحيفة نيويورك تايمز في مقابلات أجريت معهم في الفندق، إنهم وُضعوا أمام خيارين عند وصولهم. وأضاف أن مسؤولين من المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة أخبروهم أنه بإمكانهم العودة إلى بلدانهم الأصلية في أمريكا اللاتينية أو البقاء في الكونغو على أمل أن يكون الوضع أفضل.

أُعطيت لهم سبعة أيام لاتخاذ القرار.

أدت سياسة الترحيل إلى دول ثالثة، التي انتهجتها إدارة ترامب، إلى تهجير آلاف المهاجرين من الولايات المتحدة إلى دول بعيدة غير بلدانهم الأصلية. وفي كثير من الحالات، يُصادر جوازات

سفر المهاجرين وهواتفهم، ويُحتجزون في مراكز احتجاز أجنبية، ويُتركون في وضع قانوني غير مستقر .

تعوّل الإدارة على التهديد بالترحيل إلى دول مثل الكونغو أو جنوب السودان أو الكاميرون كرادع لمن يخططون للقدوم إلى الولايات المتحدة بطريقة غير شرعية. وفي بعض الحالات، قد تكون هذه الدول أكثر خطورة من بلد المهاجر الأصلي، مما يجعل هذا التهديد أكثر وضوحًا.

قالت ألما ديفيد، محامية المرحّلين، إنّ عدداً منهم يحملون أوامر حماية أمريكية تجعل من غير القانوني للولايات المتحدة إعادتهم إلى بلادهم، خوفاً على سلامتهم. ورغم وصف إدارة ترامب للمرحّلين الأمريكيين بأنهم «مجرمون متوحشون»، إلا أن الحكومة الكونغولية تؤكد أنه لا يوجد لدى أي من المهاجرين في الفندق بالكونغو سجل جنائي في الولايات المتحدة.

لم تُعلّق وزارة الأمن الداخلي على ترحيل 15 مهاجراً من أمريكا اللاتينية إلى الكونغو. وفي بيان لصحيفة التايمز، قالت الوزارة: «لقد خضع كل من تم ترحيله للإجراءات القانونية الواجبة».

وقالت امرأة أخرى من كولومبيا، طلبت عدم الكشف عن هويتها لأسباب تتعلق بالسلامة، إنها والمهاجرين الآخرين قيل لهم إنه إذا وافقوا على العودة إلى ديارهم، فستوفر لهم المنظمة الدولية للهجرة الحماية وسيُسمح لهم بالبقاء في الفندق «طالما كان ذلك ضرورياً».

قالت هي والسيد باليسيا إنه في حال عدم قبولهم العرض، أبلغهم مسؤولو الوكالة أنهم سيُتركون لمصيرهم وسيتحملون تكاليف إقامتهم. وأضافت المرأة أن المرحّلين يحملون حاليًا تأشيرة سياحية لمدة ثلاثة أشهر، لا تسمح لهم بالعمل في الكونغو، لكن سُمح لهم بمغادرة الفندق تحت إشراف.

في بيان لصحيفة التايمز، أوضحت المنظمة الدولية للهجرة أنها لا تُجبر أحداً على العودة إلى بلده الأصلي. وأضافت أن مهلة الأيام السبعة هي الحد الأدنى لفترة الدعم التي تقدمها المنظمة، وأن بإمكانها تمديد المساعدة لما بعد هذه المدة.

في ليلته الأولى في الفندق، جلس السيد باليسيا على كرسي بلاستيكي بجوار بار المسبح، وأنفق بعض المال القليل الذي كان يملكه على بيرة كورونا ليذكر نفسه بوطنه في كولومبيا .

قال السيد باليسيا: «نتساءل جميعًا عما إذا كنا نخشى العودة إلى بلداننا أكثر، أم البقاء هنا في بلد كهذا». وأضاف أن قاضيًا أمريكيًا أمر بترحيله عام 2023 بعد دخوله البلاد بطريقة غير شرعية مرتين، لكن القاضي حماه من إعادته إلى كولومبيا، مُشيرًا إلى خطر تعرضه للتعذيب. وبدلًا من ذلك، أرسلته السلطات إلى الكونغو.

وقال السيد باليسيا إن الموعد النهائي الذي حددته المنظمة الدولية للهجرة قد انتهى منذ أكثر من أسبوعين، وقد وافق معظم المهاجرين على العودة إلى ديارهم.

بينما ينتظر المهاجرون داخل أسوار الفندق العالية المحاطة بالأسلاك الشائكة، يمكنهم السباحة ولعب التنس والاسترخاء والتنزه في الحدائق المليئة بالأشجار. الكهرباء والماء متقطعان، وتتجول الفئران من حين لآخر، لكن الفندق مزود بتكييف هواء، بالإضافة إلى حمامات داخلية وثلاث وجبات يوميًا، وكل ذلك ممول من قبل المنظمة الدولية للهجرة والحكومة الأمريكية، وفقًا للسلطات الكونغولية.

لكن الفندق ليس فخماً، وكان الجو متوتراً في بعض الأحيان. وقد رصدت صحيفة التايمز عشرات المدربين العسكريين الإسرائيليين والجنود الكونغوليين في الموقع.

التنقل في الكونغو خارج الفندق سيكون تحدياً أيضاً. كينشاسا واحدة من أكبر مدن القارة وأكثرها حيوية، لكنها تعاني من بنية

تحتية قديمة وغير كافية، وتتعدد فيها اللغات. حركة المرور فيها أسطورية ؛ فالحافلات الصغيرة الصفراء التي تتأرجح فوق طرقها المليئة بالحفر تُعرف باسم «روح الموت».

كما تعاني الكونغو من واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، وقد تساءل العديد من الكونغوليين عن سبب موافقة حكومتهم على قبول المرحلين من الولايات المتحدة في حين أن مشاكل البلاد الملحة تشمل ملايين النازحين.

«هذا القرار يضر بمصالح الكونغوليين»، كتب جان كلود كاتيندي، وهو محامٍ بارز في مجال حقوق الإنسان ومعلق كان ينتقدُ الاتفاقية بشدة.

يتهم الكثيرون الحكومة الكونغولية بمنح الرئيس ترامب الكثير من الصفقات المواتية، بما في ذلك الوصول التفضيلي إلى المعادن الوفيرة في الكونغو.

في مؤتمر صحفي نادر عُقد الأسبوع الماضي، قال فيليكس تشيسكيدي، الرئيس الكونغولي، إنه فرض شروطاً معينة على الولايات المتحدة قبل قبول المهاجرين؛ إذ لا يمكن أن يكون المرحّلون «أولاداً سيئين». لكنه وافق على استقبالهم، كما قال، «ببساطة لأن هذا ما أراده الأمريكيون».

«لقد حلموا بتحقيق الحلم الأمريكي، والآن يعيشون الحلم الكونغولي»، قال مازحاً.

لم يتردد السيد باليتسيا طويلاً في الموافقة على العودة إلى كولومبيا، بعد أن رأى أن المخاطر في الكونغو أكبر من تلك التي يواجهها في بلاده، كما قال. وأضاف: «لا أعرف شيئاً عن الكونغو، سوى الموسيقى التي يؤديها الموسيقيون الكولومبيون أحياناً مترجمة إلى الإسبانية. كان من الأفضل لو أُعيدتُ إلى وطني مباشرةً».

وأضاف: «هذا البلد أكثر خطورة وانعداماً للأمن بثلاث مرات من بلدي الأم».

في حين أنه من غير المرجح أن يشعر المهاجرون بآثار الصراع المستمر في شرق الكونغو، إلا أنهم قد يواجهون تهديدات ترتبط إلى حد كبير ببعض أفقر دول العالم: نظام صحي متداعي، وطرق خطرة، وفساد مستشرٍ، وأمراض استوائية مثل الملاريا.

قالت المرأة الكولومبية إنها لا تستطيع العودة إلى وطنها. وروت كيف اختُطفت وعُذِّبت على يد جماعة مسلحة، بتواطؤ من شريكها السابق الذي كان يعمل لدى الحكومة. وأضافت أنها سعت للجوء في الولايات المتحدة، وعبرت الحدود بمفردها من المكسيك في سبتمبر/أيلول 2024، وأُلقي القبض عليها فوراً من قبل السلطات الأمريكية.

قالت إنها أمضت عامًا ونصف في مركز احتجاز إيلوي بولاية أريزونا، محاولةً اجتياز إجراءات الهجرة دون محام. وأضافت أنها حصلت على أمر حماية من قاضٍ العام الماضي، لكن مسؤولي إدارة الهجرة والجمارك الأمريكية ألقوا القبض عليها في مارس/آذار خلال موعد روتيني للهجرة. (تحققت صحيفة التايمز من تاريخ هجرة المرأة وأمر الحماية من التعذيب من خلال وثائق حكومية وسجلات محكمة).

«أين هذا المكان بحق السماء؟» هكذا تذكرت أنها فكرت عندما علمت أنها ستُرسل إلى الكونغو. «قلت: أنا خائفة من الذهاب إلى هناك. لا أريد أن أُرسل إلى أفريقيا. لا يمكنكم فعل هذا بي. ما تفعلونه ليس قانونياً.»

قالت المحامية ديفيد إن مسؤولي المنظمة الدولية للهجرة أبلغوا المرأة الكولومبية بأنها ستستمر في تلقي المساعدة من المنظمة بناءً على ظروفها، رغم رفضها العودة إلى وطنها. وأضافت المحامية أن مسؤولي الهجرة في الأمم المتحدة عرضوا عليها التواصل مع وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة تُعنى بمعالجة طلبات اللجوء.

توطدت علاقة المرحّلين خلال الأسابيع القليلة التي قضوها معًا في الكونغو. يتنزهون ويسهرون حتى وقت متأخر بانتظار اتصال عائلاتهم في الوطن. يقضي معظمهم أيامهم في منازلهم هربًا من حرارة المناطق الاستوائية والعواصف الرعدية. قالت المرأة الكولومبية: «نحن متحدون». وفي الليل، كانوا يرقصون ويغنون معًا على أنغام الفاليناتو - وهي موسيقى فولكلورية كولومبية تعتمد على الأكورديون - أو موسيقى التراب اللاتينية.

لتمضية الوقت، يستمع السيد باليتسيا إلى أغاني كريستيان نودال ويوري بوينافينتورا على يوتيوب. ويقول إنه عندما يتحدث مع أفراد عائلته، يبكون أحيانًا عبر الهاتف، ويجد صعوبة في مواساتهم.

قال: «لا ينبغي لأي إنسان أن يعيش في هذا النوع من السجن الصامت. أنت لا تعرف كيف استيقظ طفلك أو زوجتك، ولا كيف حال عائلتك. إنه لأمر صعب للغاية عندما تعتمد عليك عائلتك.»

عالقة في الكونغو، تعيش المرأة الكولومبية في رعب مما يخبئه لها المستقبل. تتحدث كل ليلة إلى ابنتها البالغة من العمر عشر سنوات، لكنها لم تخبرها بعد أنها في الكونغو. تقول إنها لا تريد أن تقلق طفلتها. في الوقت الراهن، تتظاهر بأنها لا تزال تعيش حياة طبيعية في الولايات المتحدة.

الإتجاه الخامس

حرق النبلاء

د كمال الشريف

ملخص

يخلص الكاتب إلى أن السودان يعيش مأساة أخلاقية وإنسانية، حيث يموت "النبلاء" بصمت بينما يتصارع أصحاب المصالح على السلطة والثروة. ويجعل من وفاة محمد جمال رمزًا لخسارة وطن كامل لأفضل أبنائه بسبب حرب وصفها بحرب "السفلة".

يرى الكاتب أن الحرب لم تقتل الناس بالسلاح فقط، بل قتلت الأحلام والقيم والنخب الوطنية بصمت، بينما يستفيد قادة الصراع من استمرار الدمار ويتنقلون بين العواصم بحثًا عن النفوذ والمكاسب، بعيدًا عن معاناة المواطنين الحقيقية.

يسلط المقال الضوء على الآثار الاجتماعية الكارثية للحرب، من انتشار الفقر والتشرد والأمراض النفسية وتعاطي المخدرات بين الشباب، إضافة إلى معاناة الأطفال الذين فقدوا أسرهم وأصبحوا ضحايا مباشرين لانهيار الدولة والمجتمع.

يخلص إلى أن "الشفشفة" لم تعد مجرد كلمة عامية، بل أصبحت رمزًا لمرحلة كاملة من الانهيار السوداني. ومع ذلك، يستخدم السودانيون هذه المفردة بروح ساخرة ومؤلمة في الوقت نفسه، كنوع من المقاومة النفسية ومحاولة للتعايش مع واقع الحرب والفوضى.

إنتقل إلى رحمة الله بن أخي وصديقي د. محمد جمال.. فاضت روحه إلى بارئها بعد رحلة ألم طويلة بدأت يوم أن اخترقت رصاصة غادرة أنفه ولم تستطع رغم وحشيتها أن تخترق كرامته أو تنال من روحه الجميلة...

هذا إختصار صغير لكتابات كثيرة وكبيرة كتبت عن رحيل بن أخي د. محمد جمال وهو في عز شباب الدنيا فهماً وعلماً واناقة ووطنية

و د .محمد رحل فجأة، رحل في دار العائلة العامرة التي اختارها لتكن مقاماً له في أيامه الأخيرة وهذا هو محمد يعرف كيف يذهب للمكان والزمان المناسب وقد سبق أن إختار الزمن للعودة للبلاد بعد أن ذهب لعلاج جروح كبيرة ولكنه لم ينجح في علاج جروحه الوقت الذي تحتفل فيه الدولة بعودة سفله كان يديرون حرباً قذرة في الداخل مع آخرون اشباههم

ومحمد مات متأثراً بنبل رحلة شاب قضاها مابين العلم والبناء والاستثمار ولكنها قتلت في أحد المهاد لها

وهذا ما فعلت حرب السفلة بنبلاء وطن كبير لم تقتلهم مباشرة ولكنها قتلتهم هكذا الحال الذي حدث مع د .محمد جمال

وسفلة الحرب يتجولون بين مدن العالم وهم يتفاخرون بأنهم القادة لحرب دولية وليست عالمية بحكم استثماراتهم الدولية في هذا الحرب

حرب دارفور التي كان في بداياتها المعروفه يقودها سفلة من داخل الخرطوم من وسط عمارات وقصور الخرطوم في وقت كان رد احد نبلاء دارفور أن كون جيشاً وحاول أن يحتل الخرطوم حاكماً أو حتى مشاركاً بشروط قوية ولكنه خسر المعركة وخسر نفسه وخسر القضية بعد أن تبناها آخرون يتجولون في مدن العالم و أرضهم احترقت واحتلت من جماعة من السفله انشقت من باطن الأرض كما يقول آخرون واصبحت تتاراً للعصر

بينما يتجولون في دول العالم وأسرهم تتجنس بجنسيات أخرى يسير في باطن أرض أخرى أكثر من 85 ألف طفل يعملون في مهن ليست في أعمارهم وهم من فاقدي الأبوين والأسر لايعرفون أين المقام لأسرهم

وتعتبرهم منظمات العالم من نبلاء الحرب وهم الضحايا الحقيقين لحرب مقدار خسارات الناس فيها أن اكثر من 57%من شباب السودان يعانون أمراض نفسية وأن منهم نسباً تصل إلى 64%يتعاطون مخدرات دخلت البلاد مجهولة الهويه وهذا جيل من النبلاء القادمين للسودان يتم حرقهم في عمر 30 شهراً مضت

وحرب السفلة جعلت 19 مليون سوداني تحت خط الصفر من الدخل وأيضاً من الجوعى الذين يعانون الفقر وعدم المهنة والخ ماينتج عن حرب السفالة التي تدور في السودان

وتأتي من العالم اسئله عديده عن كيف تدار الحرب في السودان بهذه السفاله وأن النبلاء فيها يموتون صمتاً كما رحل د محمد جمال وآخرون سفله يحاورون بعضهم في مناصب وفي تقسيم اموال البلاد تحت مسميات التحرير والبحث عن عدل ومساواة والخ مسميات سافله لأرض حرقت ولنبلاء يعيشون في قبور مفتوحه

عفواً هذا مقال كتب في ظل جثة شاب وجد ميتاً والرصاص اخترق انفه وبطنه وجيوبه خاوية بعد أن كانت تمتلىء أملاً وحيويه ونضالاً علمياً وانسانياً

وأصبح فقداً نبيلاً للبلاد وللأصحاب وللاسرة ولنفسه أيضاً

وهكذا يرتاح السفله في السودان

ذاتُ وجهٍ أخضرَ لَزِج

عادل يعقوب أحمد نور

الحيرةُ والحزنُ يعصرانك عصارةَ الخوف والخذلان.
الصحوُ حالةٌ معلّقةٌ بين التراخي والانتباه، يطلُّ عليك بوجهه الأخضر اللزج ليقول:
أنت الآن مِلْكي.
هذه الشاشاتُ تنفّذ ما أريد،
والقوةُ الغاشمةُ تخرج من تحت سترتي،
وهذه الضوضاءُ صنعتها أكتافي.
ثم يصرخ:
من أخرجكم من حظيرتي أيها الجرذان؟!
قالت حفرةٌ على الأسفلت:
الماءُ غسلني من دنس عجلات السيارات،
وعمّقني حتى صار الحديدُ يتجنبني.
العتمةُ هي الطريق الوحيد للوقوع في حبائلي،
فالمدينةُ العاهرة لا تتطيّب لمن يضاجعها.
الموتُ يكمن خلف فوهات البنادق،
وتحت عجلات الـ«تاتشر»،
وعلى أعمدة الإنارة،
وتحت شرفات المدينة،
وعلى قارعة الطريق.
رائحةُ الموت تملأ المقاعدَ والجنبات،
وجوالاتِ السابلة،
وضفافَ النهر العتيق.
العسسُ الانقلابيون لا يكلّون عن سرقة أحذية المصلين،
ومكبراتِ الصوت فوق المآذن.
من سلب الطمأنينة من مدينتي،
ثم تفضّل علينا بالخبز الحاف،
وأمرنا أن نسبّح بحمد ملكه الأخضر اللزج؟
يعود الصوت ليهمس:
أنت الآن مِلْكي،
وهذه الطرقات تؤدي إلى قصري.
وحدي أملك تفاصيل الحقيقة،
وغيري أعمى، مهما أصغى، لن يفهمني.
قالت ستُّ الشاي:
السكرُ لم يعد طيبَ المذاق،
والبُنُّ اكتسى لون الاحتراق.
غنّت «الشرقر» أغنيةَ الخروج الكبير،
وتراقصت الفناجين جزعاً من طعم الزنجبيل،
والملاعقُ تمارس المبارزة على حواف الصواني.
في تلك اللحظة خرج العودُ الأخضر اللزج ليقول:
أنا من هندس هذا الارتباك،
وأنا من صاغ هذا القلق.
في الهزيع الأخير من الليل،
يظهر المذيعُ الشاحب اللزج على الشاشة ويقول:
أنت الآن في نهاية الحفل الراقص.
وقع عليك الاختيار لمراقصة المومس الثملة،
أو الجلد حتى السكر،

وأنت تفاوض للخروج بأقل الخسائر.
العسسُ السكارى يقهقهون فرحاً بابتذالك المرضي لبذاءاتهم.
أن ترقص حتى السكر،
أو تُجلد حتى الثمالة،
فالأمر ليس لك.
في الشارع المفضي إلى وسط المدينة،
تتقافز لمباتُ الإنارة جذلةً بانقطاع التيار.
أغمضت عينيها،
وتركت القمامة تمارس فوضى التمدد على الأرصفة وجنبات الطريق.
رائحةُ العفن والتحلل تحتل أنفك،
وأنفاسك تكابد من أجل ذرة أوكسجين لم يخامرها العطن.
الطريقُ الأخضر اللزج يتشبث بحذائك البالي،
ويقودك إلى درب الوداع.
حذاؤك البالي يوزع خطواته المتعبة بالتساوي على الأسفلت الشاحب اللزج،
ويتمطى فوق قدمك المتشبثة بالطريق جزعاً من رائحة الجورب المهترئ.
هل هذا أنت،
المصلوب على أستار التوجس والظنون؟
هل هذا أنت؟
هل هذه الأكفان قادرة على ستر عورات الموتى؟
الأكفانُ لم تعد ناصعة البياض،
بل صارت ذات لونٍ شاحبٍ لزج.
الناسُ لم يعودوا بشراً منٍ لحمٍ ودم،
بل صاروا مجرد أرقام.
وعندما يعلن المذيعُ الشاحب اللزج رقمك،
عليك أن ترتدي كفنك الشاحب اللزج،
وتمضي إلى مخدعك الأخير.
فالموتُ صار حالةً من اللزوجة،
تفضي إلى غياب الدهشة،
وانطفاء الرغبة في البكاء.
الموتُ صار حالةً من التفرد المؤدي إلى

الصمت والانعتاق،
وأنت في سكونك البرزخي اللزج.
لكن...
من أيِّما كُوّةٍ يأتي الضوء الهارب من خيوط الفجر؟
ليرسم هندسة الخلاص،
ويفضح زيف لمبات الإنارة المتواطئة مع العتمة؟
من أين يأتي ليطارد رائحة العفن و ا لتحلل ،
ويهدي إلى الأرض السلام؟

أم درمان25 أكتوبر 2022

الكرة تنتصر على الحرب..

الجماهير تعود إلى ملاعب الخرطوم وسط الدمار والرصاص

ملخص

بعد أكثر من ثلاث سنوات من الحرب التي مزّقت العاصمة السودانية الخرطوم، عادت كرة القدم مجدداً إلى الملاعب التي أنهكتها المعارك، في مشهد حمل الكثير من الرمزية والأمل لجمهور عاش واحدة من أقسى الفترات في تاريخ البلاد. فقد شهد يوم الجمعة إقامة أولى مباريات الدوري السوداني الممتاز داخل العاصمة منذ اندلاع الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في أبريل 2023، في خطوة اعتبرها كثيرون مؤشراً على محاولة استعادة الحياة الطبيعية رغم الدمار الواسع الذي لا يزال يحيط بالمدينة.

تقرير - فرانس برس

وأقيمت المباراة الافتتاحية على ملعب كوبر بمدينة الخرطوم بحري، بينما استضافت مدينة أم درمان مباراة أخرى في التوقيت نفسه، وسط حضور جماهيري لافت تحدى ارتفاع درجات الحرارة التي بلغت نحو 42 درجة مئوية، إضافة إلى الظروف الأمنية والخدمية الصعبة التي تعيشها العاصمة. وشهد ملعب كوبر فوز المريخ العاصمي على الأهلي ود مدني بنتيجة ثلاثة أهداف مقابل هدف، في لقاء أعاد الحماس إلى المدرجات السودانية بعد غياب طويل فرضته الحرب.

ورغم عودة النشاط الكروي، فإن آثار الصراع كانت حاضرة بقوة في المشهد. فالطرق المحيطة بالملعب بدت مليئة بالسيارات المحترقة، بينما حملت الجدران آثار الرصاص والشظايا، في صورة تختصر حجم الدمار الذي تعرضت له الخرطوم خلال الأشهر الماضية. كما ظهرت المدرجات في حالة متدهورة، إذ أصبحت أجزاء منها غير صالحة للاستخدام، ما اضطر عدداً كبيراً من الجماهير إلى متابعة المباراة وقوفاً طوال زمن اللقاء. أما مقاعد البدلاء فبدت متواضعة للغاية، حيث اقتصر تجهيزها على كراسٍ بلاستيكية تفصلها أسلاك عن الجماهير.

وعبّر عدد من المشجعين عن سعادتهم الكبيرة بعودة كرة القدم، معتبرين أن المباريات تمثل متنفساً نادراً وسط أجواء الحرب والضغوط النفسية التي عاشها السودانيون. وقال أحد مشجعي المريخ إنهم لم يشاهدوا فريقهم يلعب داخل الخرطوم منذ ثلاث سنوات، واصفاً اللحظة بالتاريخية. كما حضر مشجعون من ولايات بعيدة، بينهم أنصار للأهلي ود مدني قطعوا مئات الكيلومترات فقط لمتابعة فرقهم من المدرجات، في مشهد عكس حجم الشغف الكروي الذي لا تزال تحتفظ به الجماهير السودانية رغم الحرب والنزوح.

ويرى مسؤولون رياضيون أن عودة الدوري تحمل أبعاداً اجتماعية ووطنية مهمة، خاصة في ظل حالة الانقسام والدمار التي خلفتها الحرب. وأكد مسؤولون بنادي الأهلي ود مدني أن الرياضة يمكن أن تلعب دوراً في نشر السلام وإعادة الروابط الاجتماعية بين السودانيين، باعتبار أن كرة القدم ظلت دائماً واحدة من أكثر الأنشطة القادرة على توحيد المجتمع.

وكانت الحرب قد أوقفت عملياً النشاط الرياضي المحلي في السودان، وأجبرت ناديي الهلال والمريخ، وهما أكبر الأندية السودانية، على خوض مبارياتهما خارج البلاد. فقد شارك الهلال والمريخ في الدوري الموريتاني، ومن ثم في رواندا خلال فترة النزاع، في محاولة للحفاظ على جاهزية الفريقين واستمرار مشاركتهما القارية. ونجح الهلال مؤخراً في التتويج بلقب الدوري الرواندي الممتاز، في إنجاز لافت يعكس قدرة الأندية السودانية على التكيف مع الظروف الاستثنائية.

وفي ظل استمرار التحديات الأمنية، لجأ الاتحاد السوداني لكرة القدم إلى تنظيم دوري النخبة الحالي بنظام مختصر يضم ثمانية أندية فقط تتنافس على مدى سبعة أسابيع، من أجل تحديد الفرق المتأهلة للمسابقات الأفريقية. كما اختيرت بعض الولايات الأكثر استقراراً لاستضافة أجزاء من المنافسات خلال الفترات الماضية، قبل أن تعود المباريات تدريجياً إلى الخرطوم وأم درمان.

ورغم أن العاصمة السودانية بدأت تشهد عودة تدريجية لبعض السكان والأسواق، فإن الحياة لا تزال بعيدة عن طبيعتها الكاملة. فبحسب تقديرات الأمم المتحدة عاد أكثر من 1,8 مليون شخص إلى الخرطوم منذ العام الماضي، لكن الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء ما تزال تعاني من تدهور كبير. كما استمرت هجمات الطائرات المسيّرة في استهداف مواقع داخل العاصمة خلال الأسابيع الأخيرة، بما في ذلك محيط مطار الخرطوم، ما يعكس هشاشة الوضع الأمني.

وتبدو شوارع الخرطوم حتى الآن شاهدة على آثار الحرب، حيث تنتشر المباني المهجورة والمتضررة، فيما يحذر السكان من وجود ذخائر غير منفجرة تحت الأنقاض وفي بعض الطرقات والأحياء السكنية. ومع ذلك، بدأت أم درمان بصورة خاصة تظهر مؤشرات حذرة على التعافي، مع عودة تدريجية للحركة التجارية وافتتاح الأسواق وظهور بعض الأنشطة اليومية التي اختفت لعدة أشهر.